جامعة شط العرب
كلية الإدارة والاقتصاد

مبادئ الاقتصاد

PRINCIPLES OF ECONOMICS

المرحلة الاولى

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

الفهرس

علم الاقتصاد 1
النظرية الاقتصادية 2
طرق البحث الاقتصادي 2
طرق التحليل الاقتصادي 3
علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى 4
القوانين الاقتصادية 5
الحكم التقديري والحكم التقريري 5
النظام الاقتصادي 6
المشكلة الاقتصادية 7
علاج المشكلة الاقتصادية 7
المشكلة الاقتصادية والمشكلة الفنية (التكنولوجية) 8
الحاجة الاقتصادية 8
خصائص الحاجات الاقتصادية 9
تصنيف الحاجات 9
السلع والخدمات 9
الفعاليات الاقتصادية 12
نظرية سلوك المستهلك 14
فروض نظرية المنفعة الحدية 14
المنفعة الكلية والمنفعة الحدية 15
العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية 15
توازن المستهلك 17
النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (منحنيات السواء) 19
خط السعر (قيد الميزانية) 22
توازن المستهلك في النظرية الحديثة (منحنيات السواء) 24
نظرية الطلب 25
أنواع الطلب 25
قانون الطلب 26
جدول الطلب 26
منحنى الطلب 27
استثناءات قانون الطلب : (منحنى الطلب العكسي) 28
العوامل المحددة للطلب 29
تغير الطلب وتغير الكمية المطلوبة 31
مرونة الطلب 33
العوامل المؤثرة في مرونة الطلب 40
نظرية العرض 42
العوامل المحددة للعرض 42
دالة العرض 43
جدول العرض 44
منحنى العرض 44
تغير العرض وتغير الكمية المعروضة 45
مرونة العرض 47
السعر التوازني والكمية التوازنية 50

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

الإنتاج ..... 52.
عناصر الانتاج 53
الفترة القصيرة والفترة الطويلة..... 54
دالة الإنتاج في الفترة القصيرة 54
قانون تناقص الغلة..... 56
مراحل الإنتاج 56
الناتج الكلي والناتج الحدي والناتج المتوسط 57
الكلف والايرادات..... 60
أنواع التكاليف 60
الأسواق 64
الدخل القومي والناتج القومي والانفاق القومي..... 67
دورة النشاط الاقتصادي..... 69
النقود والبنوك 75
مفهوم النقود 75
خصائص النقود 76
وظائف النقود 77
انواع النقود 78
البنوك التجارية والمركزية 79
أولا:البنوك المركزية 79
ثانيا: البنوك التجارية..... 80
ثالثا: البنوك المتخصصة 80
التجارة الخارجية..... 81
تعريف التجارة الخارجية..... 81
أهمية التجارة الخارجية..... 81
الأسس النظرية للتجارة الخارجية..... 81
النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية..... 81
النظريات الحديثة للتجارة الخارجية..... 83
السياسات التجارية..... 84
التحديات المعاصرة..... 85
سعر الصرف وعلاقته بالتجارة الخارجية 85
النمو والتنمية الاقتصادية 89
أولا: النمو 89
ثانياً: التنمية الاقتصادية..... 92

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب الاول

علم الاقتصاد

يعد علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تهتم بالقوانين الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وهو علم وفن، علم كونه يتضمن تراكم وتصنيف وتنظيم المعرفة، وفن كونه يهدف إلى تحقيق الكفاءة في تطبيق القوانين الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك.

ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه (**دراسة السلوك الإنساني للأفراد والمجتمع المتمثل بالسعي نحو إشباع الحاجات المتعددة باستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة للوصول إلى أقصى درجة إشباع**).

وقد عرف علم الاقتصاد بأكثر من تعريف وبحسب الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، يذكر منها:

أولا: تعريفات الكلاسيك

- **الأسكتلندي آدم سميث** (1723 - 1790): هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمة ان تغتني ماديا.
- **الانكليزي الفريد مارشال** (1842 - 1924): ذلك العلم الذي يدرس سلوك بني الانسان في أعمال حياتهم العادية، وهو دراسة للثروة من جهة ودراسة للإنسان من جهة أخرى.
- **البريطاني ليونيل هوبكنز** (1898 - 1984): هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين أهداف وبين وسائل نادرة ذات استخدامات متعددة.
- **الامريكي ساملسون** (1915 - 2009): هو الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي بواسطتها يستخدمون الموارد الانتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة.

ثانيا: التعريفات الاشتراكية

- **البولوني أوسكار لانكه** (1904 - 1965) علم القوانين الاجتماعية للعملية الاقتصادية.
- **الروسي نيكيتين:** علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

النظرية الاقتصادية

ت	النظرية بشكل عام	النظرية الاقتصادية
1	مجموعة من التعريفات تبين مجموعة معاني او مجموعة من المصطلحات	مجموعة من التعريفات الاقتصادية الخاصة بالظاهرة الاقتصادية
2	مجموعة من الفرضيات	مجموعة من الفرضيات الاقتصادية
3	الاستنباط المنطقي للوصول الى الاستنتاجات	الاستنباط المنطقي للوصول الى استنتاجات اقتصادية

وهدف **النظرية الاقتصادية** هو محاولة تفسير سبب حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلا والاستفادة من ذلك في مواجهة الاثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة.
ولا يسلم بصحة النظرية الاقتصادية الا بعد اختبار مدى ملاءمتها للواقع الاقتصادي الذي ولدت فيه.

ان النظرية الاقتصادية تنقسم الى مجالين واسعين هما:

- **الاقتصاد الجزئي** هو فرع الاقتصاد الذي يهتم بمسائل الافراد Individuals الذين يمثلون جانب الاستهلاك (والذي يتمثل في السوق بالطلب) وكذلك المشاريع Firms التي تمثل جانب الانتاج (والذي يتمثل في السوق بالعرض) كما يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة الاسعار التي تحدد مستويات العرض والطلب، ومن خلال نظريات العرض والطلب والاسعار يحاول الاقتصاد الجزئي تفسير سلوك الوحدة الاقتصادية سواء كانت فردا مستهلكا أم منتجا احيانا بتحليل التوازن الجزئي.

- **الاقتصاد الكلي** هو النوع الثاني من فروع الاقتصاد الذي يعالج مشاكل الاقتصاد القومي (أي على مستوى الدولة ككل) ويسمى احيانا بتحليل التوازن العام اذ يتضمن دراسة الانتاج الكلي والمستوى العام للأسعار ويصف الدورات الاقتصادية ويحلل التضخم والنمو الاقتصادي وغيرها.

طرق البحث الاقتصادي

المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول الى القوانين التي تحكم ذلك العلم وان الهدف من البحث العلمي هو الوصول الى حقيقة الشيء موضوع البحث، والوصول الى الحقيقة لا يتم دفعة واحدة، بل لابد من اتباع خطوات معينة وهذه الخطوات تعرف بالتحليل العلمي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ويعتمد البحث العلمي على منهجين هما:

- **المنهج الاستنباطي Deductive Method:** وتقوم هذه الطريقة على أساس التجريد، أي ان الظاهرة المراد بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها. وتستند هذه الطريقة في الاساس الى فروض كلية عامة يستنبط منها بطريقة التحليل المنطقي قواعد جديدة تطبق على حالات متعددة ويشترط للتأكد من صحة النتائج ان تكون نقطة البداية حقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة وينبغي دائما مراعاة استمرار تلك الظروف اثناء عملية التحليل والاستنتاج. مثال ذلك عند البحث في ظاهرة هجرة العمال نفترض ان التفاوت في الاجور هو السبب ونخرج بنتيجة ان العمال ينتقلون من البلد الذي تنخفض فيه الاجور الى البلد الذي ترتفع فيه الاجور.

- **المنهج الاستقرائي Inductive Method**: وهذه الطريقة تختلف عن سابقتها اذ انها تدرس الواقع بتفاصيله فتقوم بجمع المعلومات عن الظاهرة المبحوثة ويتم التوصل (بعد التحليل) الى سلوكها.

ولكل طريقة عيوبها وتغليب احدى الطريقتين يعتمد على طبيعة عناصر الظاهرة. والافضل هو اعتماد طريقة تجمع بين الطريقتين، إذ يمكن مراقبة نتائج طريقة بالطريقة الاخرى.

طرق التحليل الاقتصادي

الطريقة الوصفية Descriptive Method

وتعني تحليل الظواهر بطريقة لفظية دون ان يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر. وهذا النوع من التحليل قد يجعل الباحث عرضة لأخطاء التناقض المنطقي الا انها تكون مفيدة في تحليل العلاقات التي يصعب صياغتها بطريقة كمية.

الطريقة الرياضية Mathematical Method

وتعني تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية بدقة تلافيا لاحتمال الوقوع في خطأ منطقي فيما لو استخدم التحليل الوصفي. كما بالإمكان ترجمة نتائج التحليل الرياضي بصورة لفظية. وان العلم الذي يهتم بهذه الطريقة هو الاقتصاد الرياضي Mathematical Economics.

الطريقة القياسية Econometric Method

قد يكون هدف التحليل الاقتصادي أكثر من مجرد تحديد العلاقات الدالية وانما مدى مصداقية تلك العلاقة او قوة العلاقة الدالية بين المتغيرات من خلال مجموعة من الاختبارات والتنبؤ المستقبلي بقيم الظاهرة المبحوثة. ويسمى هذا العلم بالاقتصاد القياسي Econometrics.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

أولا: علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

مما لا شك فيه ان ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق حيث ان معظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية وان القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج وابعاد اقتصادية. فالضرائب وتحديد الأجور وإقرار الموازنة وغيرها كلها قرارات سياسية ذات نتائج اقتصادية وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة (بالاقتصاد السياسي)، فهناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة.

ثانيا: علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

هناك علاقة متبادلة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع إذ ان كليهما يدرسان سلوك الإنسان في المجتمع، فعلم الاجتماع يركز على علاقة الإنسان بالبيئة والتنظيمات الموجودة في المجتمع والتي لها دور في تحديد القيم والعادات التي تسود ذلك المجتمع، اما علم الاقتصاد فانه يستمد من علم الاجتماع المعلومات الهامة حول عادات المجتمع وتقاليده، فعلى سبيل المثال (تعد تربية الأبقار من المشاريع الاقتصادية المربحة والضرورية، ولكن مثل هذه المشاريع تعد لا فائدة منها في كثير من مناطق الهند التي يقدس السكان فيها البقر). كما أن علم الاقتصاد يؤثر في علم الاجتماع كونه أداة هامة في تغيير المجتمع، كأن يتحول المجتمع من زراعي الى مجتمع صناعي، وتعد هذه التغيرات موضوع أساسي في دراسات علم الاجتماع.

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

بما أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الإنسان وكيفية إشباع رغباته، فإن علم النفس وعن طريق وسائله يساعد الاقتصاديين في التعرف على الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع.، فمثلا تخفيض رسوم الهاتف أو زيادة رسوم الكهرباء سيكون لها تأثير نفسي على كثير من الأفراد في المجتمع ومن ثم فإن دراسة مثل هذه التأثيرات سوف تمد الاقتصاديين بمعلومات تساعد كثيرا في توصياتهم ونصائحهم باتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة والناجحة.

رابعا: علاقة الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء وتقنيات الحاسوب

ان أي ظاهرة دراسية تحتاج الى البيانات التي يتم يمكن تصنيفها وتحليلها وتفسيرها، وقد أمكن عن طريق الرياضيات والاحصاء التعبير عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية والاحصائية بدلا من العبارات الوصفية الغير دقيقة، كما انه باستخدام تقنيات الحاسوب أمكن معالجة العديد من النماذج الاقتصادية والرياضية بسهولة وبسرعة فائقة وفتحت افاقا واسعة امام الاقتصادي، واليوم تكاد لا تخلو منهجية للاقتصاد في أي جامعة من مواد كالاقتصاد الرياضي والقياسي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

خامسا: علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

لا بد للاقتصادي من ان يكون ملما الى حد ما بالأحداث الاقتصادية الماضية حتى يكون بمقدوره إعطاء التفسير الصحيح او الحل الناجح لمشكلة ما، فمثلا ظاهرة ارتفاع الاسعارفي اسبانيا وعموم اوربا بعد اكتشاف امريكا او حدوث الكساد الكبير والتضخم النقدي في نهاية عشرينيات القرن الماضي وغيرها تعد ذات فائدة كبيرة للباحث الاقتصادي في رسم السياسات الحاضرة والمستقبلية، فالتاريخ يعطينا كثيرا من المعلومات القيمة التي تساعدنا في علاج الوقائع الحاضرة عن طريق التعلم من أخطاء الماضي.

القوانين الاقتصادية

القانون العلمي هو علاقة ثابتة ومستمرة بين ظواهر معينة أما القوانين الاقتصادية فقد انقسم الفكر الاقتصادي حولها وكالآتي:

- **الفيزوقراط (الطبيعيون)**: اعتقدوا ان هناك نظام طبيعي تحكمه قوانين طبيعية ولا يمكن للجماعات ان تشذ عنه.
- **الكلاسيك:** اعتقدوا بوجود قوانين طبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية وهي قوانين عامة ومطلقة تنطبق في كل زمان ومكان.
- **المدرسة التاريخية**: اعتقدت ان القوانين الاقتصادية هي قوانين نسبية وليست عامة وهي قابلة للتطور مع تطور الاقتصاد.
- **اوجست كونت**: يعتقد ان قوانين العلوم الطبيعية والرياضية هي قوانين دقيقة لا تحمل الاستثناءات لذا فهي قوانين من الدرجة الأولى. أما قوانين العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد هي قوانين احتمالية قد تنطبق وقد لا تنطبق فهي بذلك قوانين من الدرجة الثانية.

ويمكن القول بان الفرق بين القوانين الطبيعية والاقتصادية يعود الى توافر أو عدم توافر الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر. لذا فان القوانين الاقتصادية قد لا تنطبق أحيانا ليس بسبب عدم صحتها وانما بسبب عدم توفر الظروف اللازمة لانطباقها.

الحكم التقديري والحكم التقريري

- **الحكم التقريري** (Positive Statement) ويتعلق بما هو كائن أو ما سوف يكون **What is** والاختلاف حوله يمكن حسمه بالرجوع الى الواقع.
- **الحكم التقديري** (Normative Statement) فيتعلق بما ينبغي أن يكون عليه **What ought to be** والاختلاف حوله لا يحسم لتأثر هذا الحكم بعوامل عديدة نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها.

فحينما نقول، انه عند ارتفاع السعر تنخفض القوة الشرائية للنقود فهذا حكم تقريري اذ يمكن اثباته بالرجوع للواقع، لكن التوصية باهتمام الحكومة بمشكلة البطالة أكثر من مشكلة التضخم فهذا حكم تقديري لأنه لا يمكن اثبات صحة ذلك عند الرجوع للواقع لأنها تخضع لعوامل خارجة عن نطاق البحث الاقتصادي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

النظام الاقتصادي

يتكون النظام الاقتصادي من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي ويتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لإشباع الحاجات الانسانية.

ويهدف النظام الاقتصادي الى تحديد انواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرق انتاجها وكيفية توزيعها، وفي ضوء هذا الهدف لابد من تعاون افراد المجتمع، وان الشكل الاقتصادي لهذا التعاون هو تقسيم العمل الذي يقود الى التخصص ومن ثم الى التبادل وعليه سيكون التخصص والتبادل هما اساس قيام المجتمع الاقتصادي.

ان أحد المهام الأساسية لاي نظام اقتصادي هو التغلب على ندرة الموارد الاقتصادية بتخصيصها على أوجه الإنتاج المختلفة بغرض تحقيق أكبر قدر للإنتاج من السلع والخدمات وهذا يتطلب من أي نظام اقتصادي تنسيقا وتخطيطا والاجابة على الأسئلة التالية:

- **ماذا ننتج** What
- **وكم ننتج** How much
- **وكيف ننتج** How
- **ولمن ننتج** To whom

وكل نظام يجيب على هذه الاسئلة بطريقته الخاصة، ويتحدد نوع النظام بناء على ملكية الثروة اذ ان هناك ثلاثة انظمة:

- **نظام المشروع الحر (Free Enterprise)**: وفيه تكون ملكية الثروة للأفراد، وحل المشكلة الاقتصادية يكون من خلال آلية الاسعار، اذ ان تغير حاجات (طلب) المستهلكين يؤدي الى تغير الاسعار الذي يقود الى تغير العرض (الانتاج) ويدعى هذا النظام بنظام سيادة المستهلك.
- **نظام الاقتصاد المخطط (Planned Economy)**: وفيه تكون ملكية الثروة للمجتمع. والاسئلة سالفة الذكر ومسائل النمو تحل من خلال سلطة التخطيط المركزية.
- **نظام الاقتصاد المختلط (Mixed Economy):** وهنا تتوزع القرارات بين الدولة ممثلة بالقطاع العام والقطاع الخاص.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المشكلة الاقتصادية

- **طبيعة المشكلة الاقتصادية:** تظهر المشكلة الاقتصادية بسبب اصطدام حاجات ورغبات الانسان المتعددة والمتجددة المراد اشباعها بمحدودية الموارد اللازمة لإشباع تلك الحاجات والرغبات.

- **اسباب المشكلة الاقتصادية:** تعد **الندرة النسبية** Relative scarcity للموارد ومسألة الاختيار بين الاستخدامات البديلة لها هو السبب الرئيسي للمشكلة الاقتصادية وجوهرها. لذا توصف المشكلة الاقتصادية على انها مشكلة ندرة واختيار. ونؤكد على ان الندرة هي مفهوم نسبي وليس مطلق في موضوع المشكلة الاقتصادية.

- **الفرق بين الفقر والندرة:** الفقر ينتهي بإشباع الحاجات الاساسية في حين الندرة لا تنتهي لعدم انتهاء رغبات الانسان المتعددة والمتجددة لذا يقال ان الصراع ضد الفقر يمكن كسبه ولكن الصراع ضد الندرة صراع خاسر واقصى هدف يمكن الوصول اليه هو الحد من الندرة.

- **خصائص المشكلة الاقتصادية:**

1- الندرة: وهي أهم خاصية للمشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات الانسانية لما ثارت تلك المشكلة، والندرة التي نعنيها هنا هي الندرة النسبية التي تعبر عن العلاقة بين الرغبات الانسانية المتعددة وكمية الموارد الاقتصادية المتاحة فلا توجد موارد اقتصادية في العالم كافية لإنتاج كل ما يحتاجه الافراد من السلع والخدمات.

2- الاختيار: وتعني ان على الافراد ان يختاروا الاستخدام الامثل للموارد المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة لتحقيق اقصى اشباع او عائد، لذا فان الافراد في مثل هذا الوضع يكونون تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين الحاجات الأكثر الحاحا التي تكون لها الأولوية في الاشباع وبين الحاجات الأقل الحاحا التي يمكن تحت ضغط ندرة الموارد التخلي عنها.

3- التضحية: اي ان استخدام الموارد في اشباع حاجة معينة يعني التضحية بالاستخدامات البديلة لتلك الموارد.

علاج المشكلة الاقتصادية

ان علاج المشكلة الاقتصادية يكون باختيار الاستخدامات المثلى لموارد نادرة لإشباع اقصى ما يمكن من الحاجات والرغبات، ويتم ذلك في النظام الرأسمالي عن طريق آلية السوق، أي ان السعر هو الذي يقوم بتوزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة. في حين ان النظام المخطط مركزيا يؤسس جهازا يكون هو المسؤول عن الاختيارات البديلة وحسب سلم الأولويات.

وعلى المستوى القومي فان البلد سواء كان اقتصاده رأسمالياً او مخطط مركزياً فانه يعمل باتجاهين:

الأول: تقليل الرغبات في الوقت الذي تكون فيه السلع والخدمات ثابتة، أي تأجيل بعض الرغبات الى المستقبل، وهو حل سلبي على الرغم من امكانية تحقيقه.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

الثاني: زيادة السلع والخدمات مع بقاء الرغبات متعددة وذلك من خلال:

1. العمل على استخدام الموارد النادرة استخداما كاملا وأمثل.
2. الكفاءة الاقتصادية في توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات الاكثر انتاجية وترك القطاعات التي تسبب هدرا في الموارد.
3. النمو الاقتصادي: يعني وضع استراتيجية لزيادة انتاج السلع والخدمات.
4. اعادة توزيع الدخل بتعمد الاخلال في توزيع الدخل لصالح الارباح والمستثمرين، لان ذلك يعني زيادة الاستثمار وزيادة الانتاج وحل مشكلة الندرة.

المشكلة الاقتصادية والمشكلة الفنية (التكنولوجية)

- **المشكلة الاقتصادية (Economic Problem)**: هي عبارة عن تقابل حاجات ورغبات غير محدودة مع الموارد النادرة أو المحدودة.
- **المشكلة التكنولوجية (Technical Problem)**: هي تحديد اساليب الإنتاج وحلها يتوقف على درجة التقدم الفني.

والاقتصادي لا يهتم بالتكنولوجيا لذاتها، بل يهتم بها لتأثيرها على انتاجية العمل وتقليل الهدر في مدخلات الانتاج والوقت.

فلو كانت هناك بدائل متنافسة على مورد مالي، فاختيار أحد البدائل يمثل المشكلة الاقتصادية، فمثلا الاختيار بين بناء مدرسة او انشاء جسر هو مشكلة اقتصادية، ولكن إذا وقع الاختيار على بناء جسر، فالطريقة التي ينفذ بها الجسر تعد مشكلة تكنولوجية.

الحاجة الاقتصادية

الحاجات الإنسانية متعددة ومتجددة مثل الحاجة الى الطعام والشراب والمسكن وخدمات الطبيب والتعليم وغيرها الكثير وتتطور هذه الحاجات بتطور المجتمع وكلما ازداد ثراء الافراد او المجتمع كلما ازدادت حاجاته وتنوعت فهي مرتبطة بتطور المجتمعات ودرجة رفاهيتها، ولو نظرنا الى الماضي القريب نلاحظ مثلا ان اجهزة التبريد او اجهزة الاتصالات المستخدمة حاليا لم تكن متداولة بكثرة او انها غير موجودة أصلا ولكن مع الوقت أصبحت من السلع الضرورية لأغلب افراد المجتمع، **وللحاجة أيا كان موضوعها ثلاثة عناصر هي:**

- **احساس بالألم (كالجوع والعطش)**
- **معرفة الوسيلة لأطفاء هذا الألم.**
- **الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لأزاله هذا الأحساس.**

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

خصائص الحاجات الاقتصادية

- **قابليتها للتعدد:** مع التطور الحضاري تتعدد الحاجة وتظهر سلع جديدة لإشباعها لم تكن موجودة وتكون في بدايتها محصورة بطبقات معينة بسبب ارتفاع سعرها ثم لا تلبث ان يزداد انتاجها وينخفض سعرها.

- **قابلية الحاجة للإشباع:** اي ان الحاجة يمكن ان تشبع من خلال وسيلة معينة، فضلا عن ان اشباعها لا يعني ان الحاجة انتهت وانما تتجدد لذا فان الحاجة للنقود لا تنتهي لعدم انتهاء الحاجات والرغبات.

- **تعدد وسائل اشباع الحاجة الواحدة:** اي ان هناك بدائل لإشباع الحاجة والرغبة فاذا كانت السلعة الاصلية مرتفعة الثمن فيمكن التحول الى بدائل اقل سعرا.

تصنيف الحاجات

- **من الناحية التأريخية:**
  - **بيولوجية** وهي تولد مع الانسان وتسمى الحاجات الأولية اللازمة لحفظ وجوده كالغذاء والكساء والسكن.
  - **حضارية**: وهي تنشأ مع تطور الانسان وتطور الوسط الذي يعيش فيه مثل الحاجة الى التعليم والمواصلات والترفيه وغيرها.
- **من حيث طبيعتها:**
  - **مادية**: مثل السكن والملبس والغذاء.
  - **غير مادية**: التعليم والصحة والثقافة.

السلع والخدمات

يتم اشباع حاجات الافراد والمجتمعات باستهلاك السلع والخدمات والفرق بين الاثنين ان السلعة شيء مادي ملموس كالغذاء والدواء والكساء وغيرها اما الخدمة فهي شيء معنوي فالمعلم يقدم خدمة التعليم وكذلك الطبيب ورجل الامن، وقد تشبع الحاجة للخدمة باستخدام السلعة فالوصول للمدرسة عبارة عن حاجة الى خدمة يتم اشباعها باستخدام السيارة وهي سلعة.

أولا: السلع (Goods)

هي منتجات ملموسة مادية يمكن رؤيتها ولمسها مثل الكتاب والهاتف والخبز والسيارة وغيرها ومن خصائصها الرئيسية:

1- التملك: يمكنك امتلاكها ونقل ملكيتها.
2- التخزين: يمكن تخزينها لفترة زمنية (مثل القمح، السيارات، الكتب).
3- الفصل بين الإنتاج والاستهلاك: يتم إنتاج السلعة أولاً، ثم استهلاكها لاحقاً. (تُصنع السيارة في المصنع، ثم تقودها أنت لاحقاً).
4. التجانس (نسبياً): غالباً ما تكون وحدات السلعة متشابهة (علبة مشروب واحدة تشبه الأخرى).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

وتصنف السلع الى تصنيفات مختلفة ولاعتبارات عديدة فهناك:

1- السلع الحرة والسلع الاقتصادية

➢ **السلع الحرة (Free Goods)**: وهي السلع التي تكون في وقت معين ومكان معين متوفرة بكميات غير محدودة، مثل الهواء والماء وضوء الشمس وهذه السلع لا يدرسها علم الاقتصاد، ومن خصائصها:

أ- **الوفرة :(Abundance)** موجودة بكميات غير محدودة عملياً بالنسبة لاحتياجاتنا.

ب- **سعر الصفر :(Zero Price)** ليس لها سعر في السوق، لأنها لا تستهلك موارد نادرة لإنتاجها أو الحصول عليها

ت- **لا تكلفة فرصة بديلة :(No Opportunity Cost)** استخدامك لها لا يحرم شخصاً آخر من استخدامها، ولا يحرم المجتمع من إنتاج سلع أخرى ومواردها غير مملوكة ولا متنافس عليها.

- **أمثلة تقليدية:**
  - الهواء الذي نتنفسه (في الظروف الطبيعية).
  - ضوء الشمس.
  - مياه المحيطات (لأغراض عامة وليس كمياه شرب معالجة).
  - رمال الصحراء.
- **ملاحظة هامة :**مع تقدم الزمن وتطور الاحتياجات البشرية، قد تتحول السلعة الحرة إلى سلعة اقتصادية . مثلاً:
  - **الهواء النقي :**أصبح سلعة اقتصادية في المدن الملوثة، حيث يدفع الناس لاقتناء أجهزة تنقية الهواء.
  - **المياه :**في معظم أنحاء العالم، المياه سلعة اقتصادية (تُعالج وتُوزع وتُباع)

➢ **السلع الاقتصادية (Economic Goods)**:

هي السلع النادرة نسبياً مقارنة بالرغبات والاحتياجات البشرية غير المحدودة وإنتاجها واستهلاكها يتطلب موارد نادرة ولها تكلفة فرصة بديلة ومن خصائصها الأساسية:

أ- الندرة :(Scarcity) الكمية المتاحة منها محدودة مقارنة بالرغبة فيها والندرة هي أصل المشكلة الاقتصادية.

ب- السعر :(Price) لها سعر في السوق، لأنها تستهلك موارد نادرة في إنتاجها.

ج- ذات كلفة فرصة بديلة: (Opportunity Cost)لأن مواردها نادرة، فإن اختيار إنتاج كمية معينة من سلعة اقتصادية يعني التخلي عن إنتاج سلع أخرى، استخدامك لها يحرم شخصاً آخر من استخدامها (في حالة السلع الخاصة).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

أمثلة :تقريباً كل شيء من حولنا هو سلعة اقتصادية.

- الهاتف المحمول، السيارة، المنزل، رغيف الخبز، الملابس.
- التعليم، الرعاية الصحية، الخدمات المصرفية.
- حتى السلع العامة المقدمة مجاناً (كطريق مضاء) هي في الحقيقة سلع اقتصادية، لأن دافع الضرائب هو من دفع ثمنها، ولها تكلفة فرصة (كان من الممكن استخدام أموال الضرائب في بناء مستشفى بدلاً من إنارة الطريق).

الخلاصة والنقاش

- السلع الاقتصادية هي محور دراسة علم الاقتصاد .لأنها نادرة، يتعين على الأفراد والمجتمعات اتخاذ خيارات :ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ وهذا يؤدي إلى مفهوم كلفة الفرصة البديلة.
- السلع الحرة ليست جزءاً من المشكلة الاقتصادية لأنها لا تتطلب التضحية بأي شيء للحصول عليها. لكن نطاقها يضيق باستمرار مع نمو السكان وزيادة الرغبات البشرية.

سؤال:

هل يعتبر الإنترنت المجاني في مكان عام سلعة حرة أم اقتصادية؟ ولماذا؟

الجواب: الإنترنت المجاني في مكان عام يعتبر في الحقيقة سلعة اقتصادية فمقدم الخدمة يتحمل تكاليف البنية التحتية والصيانة والموظفين، وتمويله قد يأتي من الإعلانات أو الضرائب أو جهة ما، أي أن له تكلفة فرصة بديلة حقيقية.

2- السلع الخاصة والسلع العامة

فهناك سلع توصف بالسلع الخاصة مثل القلم والنظارة وفرشة الاسنان حيث يستأثر بها الفرد ويملكها ملكية خاصة، وعكس ذلك هناك سلع الاستهلاك الجماعي او السلع العامة كالطرق والجسور والمرافق العامة.

3- السلع الضرورية والسلع الكمالية

بعض السلع تعتبر ضرورية لاستمرار الحياة وديمومتها مثل الغذاء والشراب والدواء وبعضها سلع كمالية وعدم وجودها ليس له تأثير كبير على حياة الناس كبعض أنواع الطعام (الايس كريم، الحلويات) الاكسسوارات.... الخ.

4- السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية

السلع الإنتاجية هي السلع التي تستخدم في انتاج سلع أخرى كالآلات والمعدات وهي بذلك تشبع الحاجات الإنسانية بطريقة غير مباشرة، اما السلع الاستهلاكية فهي تشبع حاجات الانسان بشكل مباشر وتكون على نوعين معمرة كالأدوات الكهربائية المنزلية وغير معمرة مثل الطعام والشراب.

5- السلع المكملة والسلع البديلة

السلع التكميلية (Complementary Goods) سلع تستخدم معاً (السيارة والبنزين، الهاتف وتطبيقاته) اما السلع بديلة (Substitute Goods) سلع تفي بنفس الحاجة ويمكن إحلال بعضها مكان البعض الاخر في الاستخدام (الشاي والقهوة، الزبدة والسمن، لحوم الماشية والدجاج والاسماك).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

6- السلع العادية والسلع الدنيا

السلع العادية (Normal Goods) وهي سلع يزيد الطلب عليها بزيادة الدخل (اللحوم، سيارات فاخرة، ملابس الماركة، الساعات الاصلية).
السلع الدنيا (Inferior Goods) وهي سلع يقل الطلب عليها بزيادة الدخل (مواصلات عامة، لحوم مجمدة رخيصة، اواني منزلية مستعملة، ملابس مستعملة).

ثانيا: الخدمات (Services):

هي أفعال أو أنشطة أو منافع غير ملموسة تقدم من طرف ثاني ومن امثلتها التعليم، العلاج الطبي، الخدمات المصرفية، الحلاقة، رحلة طيران وغيرها، ومن خصائصها الرئيسية:

1. غير ملموسة: لا يمكن لمسها أو رؤيتها بشكل مادي قبل شرائها. (تشعر بمنفعة التعليم لكنك لا تستطيع لمس المحاضرة).
2. عدم القابلية للتخزين: لا يمكن تخزينها. (مقعد طائرة فارغ اليوم هو إيراد ضائع للأبد).
3. التزامن: يتم إنتاج الخدمة واستهلاكها في نفس الوقت. (حلاق يقص شعرك، طبيب يكشف عليك).
4. عدم الفصل بين المنتج والمستهلك: يكون مقدم الخدمة حاضراً وعادة ما يتفاعل مع العميل.
5. التغاير (التباين): جودة الخدمة قد تختلف من مرة لأخرى، ومن عميل لآخر. (قد تكون تجربتك في نفس الفندق مختلفة في زيارتين).

التهجين (Hybridization):

الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد المعاصر أصبح الخط الفاصل بين السلعة والخدمة ضبابياً فأكثر من 70% من الناتج المحلي في الاقتصاديات المتقدمة يأتي من قطاع الخدمات ومعظم المنتجات هي مزيج من سلعة وخدمة، ففي الاقتصاد الرقمي يندر وجود سلعة خالصة او خدمة خالصة والمزج بينهما هو سمة العصر.

شركة أبل مثلا تبيع لك هاتفاً (سلعة) + متجر تطبيقات، iCloud، الدعم الفني (خدمات).
وكذلك شركة نيت فليكس تقدم خدمة بث، ولكنها تستند إلى بنية تحتية مادية (خوادم، أجهزة تلفاز).

أسئلة للنقاش

1. كيف تصنف برنامج "واتساب"؟ هل هو سلعة أم خدمة؟ ولماذا؟
2. لماذا تتدخل الحكومة عادة في توفير السلع العامة (مثل الأمن والدفاع)؟
3. ما التحدي الأكبر الذي تراه في تسويق الخدمات مقارنة بتسويق السلع؟

الفعاليات الاقتصادية

- **الانتاج Production:**

هو خلق المنفعة أو زيادتها فالإنتاج يتضمن أية عملية تجعل السلع والخدمات متوفرة للناس. ومن الناحية العملية لا شيء يؤكل او يلبس او يستعمل يأتي مباشرة من الطبيعة فالخبز مثلا هو نتيجة نهائية لسلسلة طويلة من العملية الإنتاجية تبدأ بزراعة القمح وتمر بطحنه وخبزه ومن ثم نقله وتسويقه للمستهلكين فعملية الإنتاج تملأ الفجوة بين الموارد الطبيعية الأصلية وحاجات المستهلك النهائي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

- **التبادل Exchange:**

بعد عملية الانتاج تظهر مشكلة وضع المنتجات بأيدي مستخدميها، وبسبب التخصص فانه لا يوجد شخص ينتج كل السلع والخدمات التي يحتاجها، وعليه يضطر الى مبادلة ما يفيض عن حاجته بالفائض الموجود لدى منتج السلعة أو الخدمة الأخرى وهكذا، ولتسهيل عملية التبادل ادخلت النقود كوسيط فالسلع تبادل أولا بالنقود ومن ثم تستخدم للحصول على السلع الأخرى.

- **التوزيع Distribution:**

ويقصد به العائد المتأتي من بيع السلعة أو الخدمة المنتجة على أصحاب عوامل الانتاج التي ساهمت في انتاج السلعة أو الخدمة. فالعاملون يحصلون على أجور وأصحاب رؤوس الأموال يحصلون فوائد وأصحاب الأراضي على ريع والمنظمون على أرباح، ويدعى هذا التوزيع بالتوزيع الوظيفي للدخل حيث يحصل العامل الانتاجي بحسب نسبة مساهمته في الانتاج

- **الاستهلاك Consumption:**

وهو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية. والطلب هو المحرك الرئيس لهذا النشاط، وعليه سيكون مستوى الانتاج هو انعكاس لمستوى الطلب، كما ان زيادة الطلب سيؤدي الى ارتفاع السعر الذي بدوره سيؤدي الى زيادة العرض الذي يعني زيادة الانتاج وعليه فان اقتصاد بهذه الآلية يدعى بنظام سيادة المستهلك.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب الثاني

نظرية سلوك المستهلك

ان مشكلة المستهلك تتجسد في كيفية اختيار الطريقة التي ينفق فيها امواله بما يحقق أقصى وأفضل اشباع ممكن وان الاشباع المتوقع حصوله نتيجة استهلاك سلعة أو خدمة يدعى بالمنفعة.

المنفعة The Utility: وهي قابلية السلعة أو الخدمة على اشباع حاجة معينة، وهي ليست خاصية مادية بقدر ماهي علاقة بين السلعة والحاجة. ولا يقصد هنا بمنفعة السلعة ان تكون مفيدة أو صحية، لابل قد تكون عكس ذلك تماما مثل التدخين وغيره وبالتالي فان فائدة السلعة لا تحدد سعرها، وهذا التناقض هو الذي سمي **بلغز القيمة Paradox Of Value** فمثلا نجد ان سعر الماس مرتفع جدا رغم فائدته المحدودة في حين ان الماء الاساسي لاستمرار الحياة نجد ان سعره قليل جدا.

أولا: النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك (نظرية المنفعة الحدية):

ويتلخص مفهوم النظرية في ان المستهلك يهدف الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاشباع للحاجات والرغبات المتعددة والمتجددة بموارده المحدودة مع ملاحظة ان المنفعة المتحصلة من استهلاك سلعة أو خدمة قد يتحول الى منفعة سلبية (ضرر) في حالة الاستهلاك المبالغ فيه.

فروض نظرية المنفعة الحدية

- **السلوك الرشيد للمستهلك**: بمعنى ان المستهلك يتصف بالعقلانية ويتصرف بالطريقة التي تمكنه من إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته بحدود دخله المحدود والاسعار السائدة في السوق.

- **قابلية المنفعة للقياس**: بمعنى ان المستهلك يستطيع قياس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لوحدات السلعة وبشكل عددي.

- **استقلالية المنفعة**: بمعنى ان منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى أي لا توجد علاقة بين السلع المختلفة.

- ان المنفعة الكلية للمستهلك تمثل مجموع المنافع المتحققة من استهلاك السلع المختلفة.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

- **المنفعة الكلية (Total Utility)**: هي مجموع المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نظير استهلاكه لكمية محددة من سلعة ما وضمن مدة زمنية محددة. والمنفعة الكلية تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص، إلى ان تصل إلى أقصى حد لها ومن ثم تبدأ بالتناقص المطلق.

- **المنفعة الحدية (Marginal Utility):** هي منفعة الوحدة الاخيرة المستهلكة من السلعة، أو هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم عن استهلاك وحدة إضافية من السلعة، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

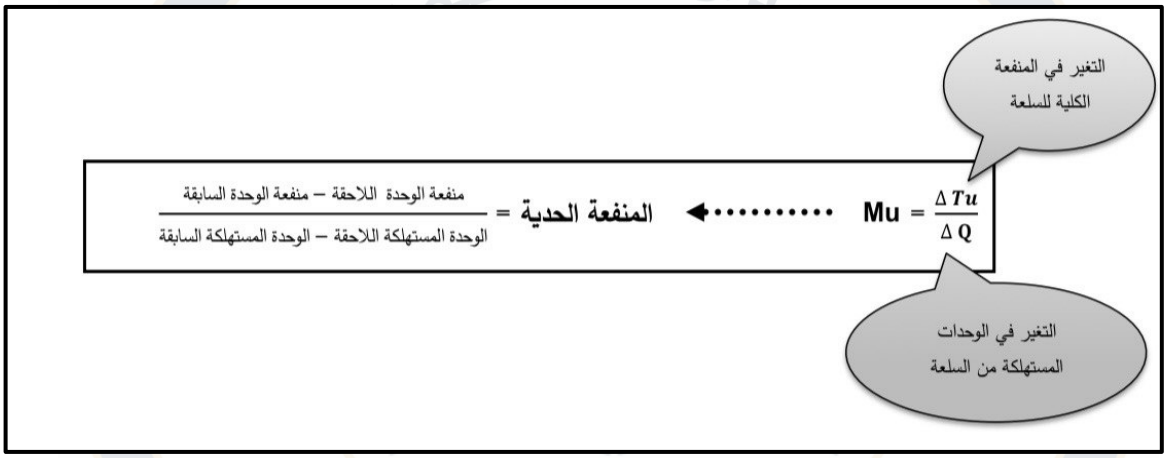

العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

يمكن توضيح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية عن طريق الجدول الاتي:

الوحدات المستهلكة من السلعة (Q)	المنفعة الحدية (Mu)	المنفعة الكلية (Tu)
1	100	100
2	80	180
3	60	240
4	40	280
5	20	300
6	10	310
7	0	310
8	-10	300

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

يتضح من الجدول السابق:

- ان المنفعة الكلية هي مجموع المنافع الحدية.
- المنفعة الكلية تتزايد بمعدل متناقص، والمنفعة الحدية تتناقص بالرغم من تزايد المنفعة الكلية، وهذا ما يطلق عليه قانون (المنفعة الحدية المتناقصة) والذي يعرف بأنه (تناقص مقدار الاشباع الحدي الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه لوحدات إضافية من السلعة).
- عندما تكون المنفعة الكلية أكبر ما يمكن تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر.

ويمكن تمثيل البيانات في (الجدول) على شكل رسم بياني، والذي يوضح ان منحنى المنفعة الكلية يتزايد بشكل متناقص إلى ان يصل إلى أعلى نقطة ومن ثم يبدأ بالتناقص المطلق، اما منحنى المنفعة الحدية فانه يأخذ شكل (منحنى الطلب) أي ان (له ميلاً سالباً)، ويلاحظ ان المنفعة الحدية تصل إلى درجة الصفر عندما تكون المنفعة الكلية عند أعلى درجة لها، وتصبح المنفعة الحدية سالبة عندما تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص.

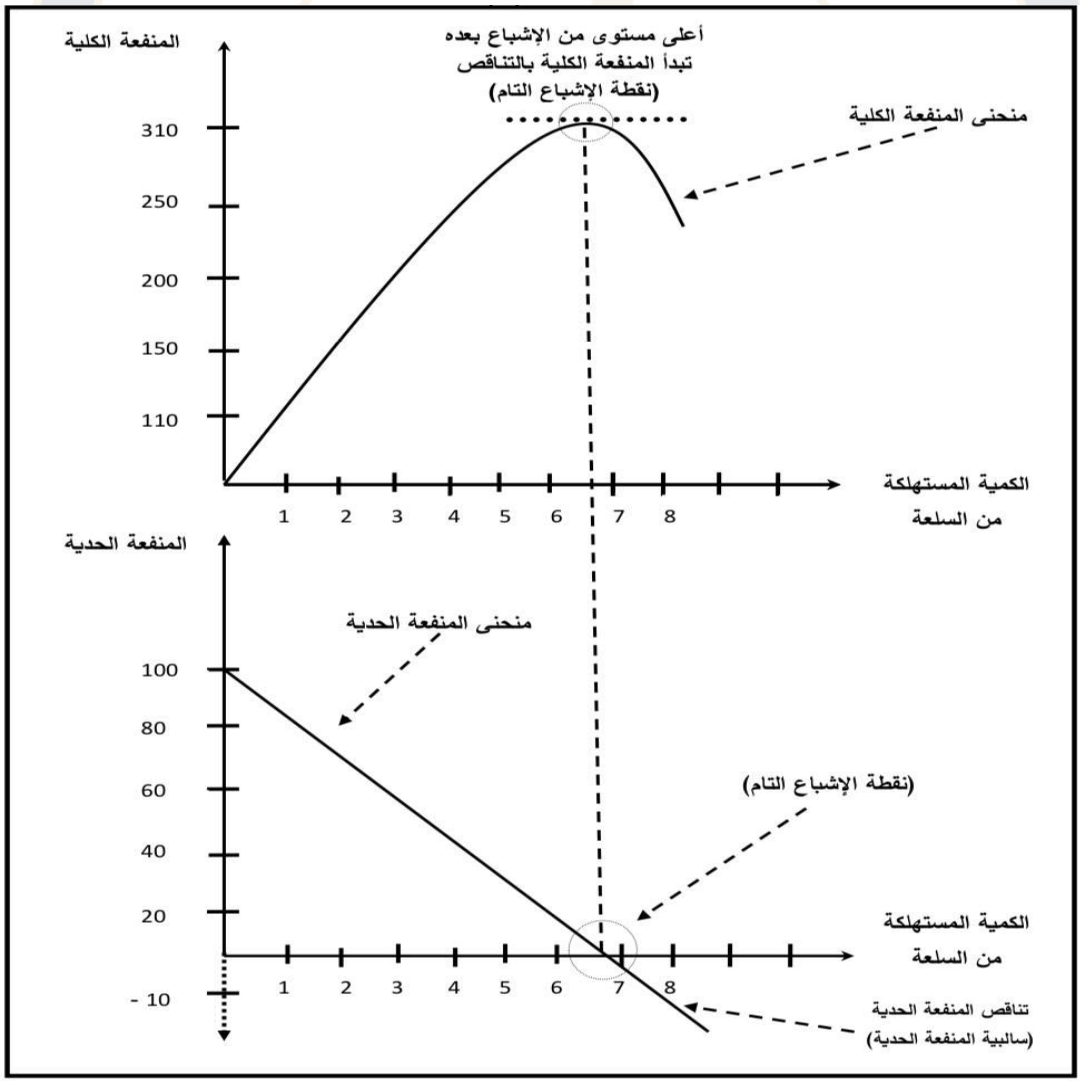

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

توازن المستهلك

يحقق المستهلك توازنه ضمن نظرية المنفعة الحدية، عندما يحقق الشرطين التاليين:

- أن تكون المنفعة الحدية للدينار الاخير المنفق على السلعة الاولى يساوي المنفعة الحدية للدينار الاخير المنفق على السلعة الثانية، وحسب الصيغة الأتية:

شرط تعظيم المنفعة

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الاولى}}{\text{سعر السلعة الاولى}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الثانية}}{\text{سعر السلعة الثانية}} \quad \blacleftarrow \quad \frac{Mu1}{P1} = \frac{Mu2}{P2} = \cdots \frac{Mun}{Pn}$$

- ان ينفق المستهلك كل دخله المخصص للإنفاق على السلع المستهلكة، وحسب الصيغة الآتية:

شرط قيد الميزانية

$$P_1 Q_1 + P_2 Q_2 + \ldots\ldots + P_n Q_n = M$$

إذ ان: (P_1) سعر السلعة الأولى (P_2) سعر السلعة الثانية (q_1) الكمية المستهلكة من السلعة الأولى (q_2) الكمية المستهلكة من السلعة الثانية (Mu_1) المنفعة الحدية من السلعة الأولى (Mu_2) المنفعة الحدية من السلعة الثانية.

ويمكن تطبيق هذين الشرطين في تحقيق التوازن للمستهلك وفق نظرية المنفعة عن طريق المثال الآتي:

مثال: مستهلك قرر إنفاق دخله البالغ (12) دينار أسبوعيا على شراء سلعتين (q_1 , q_2) وكان $(P_1=2)$ $(P_2=1)$ والجدول أدناه يوضح المنفعة الكلية والمنفعة الحدية المتحققة من استهلاك السلعتين.

جدول

Q	Mu_1	Mu_2	Tu_1	Tu_2	Mu_1 / p_1	Mu_2/p_2
1	16	11	16	11	8	11
2	14	10	30	21	7	10
3	12	9	42	30	6	9
4	10	8	52	38	5	8
5	8	7	60	45	4	7
6	6	6	66	51	3	6
7	4	5	70	56	2	5
8	2	4	72	60	1	4

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلوب: تحديد مقدار الكمية من السلعتين ليحصل المستهلك على أكبر منفعة ممكنة، أو كيف يحقق المستهلك توازنه ضمن نظرية المنفعة الحدية؟

الجواب: لا بد من تطبيق شرطي التوازن السابق ذكرهما لتحديد الكمية التي يستهلكها المستهلك من هاتين السلعتين، وكالاتي:

- **الشرط الأول** يتحقق عند استهلاك المجموعات السلعية الآتية:

- المجموعة السلعية الاولى ..... (1 وحدة من السلعة الأولى و4 وحدات من السلعة الثانية)
- المجموعة السلعية الثانية ..... (2 وحدة من السلعة الأولى و5 وحدات من السلعة الثانية)
- المجموعة السلعية الثالثة ..... (3 وحدات من السلعة الأولى و6 وحدات من السلعة الثانية)
- المجموعة السلعية الرابعة ..... (4 وحدات من السلعة الأولى و7 وحدات من السلعة الثانية)
- المجموعة السلعية الخامسة ..... (5 وحدات من السلعة الأولى و8 وحدات من السلعة الثانية)

- **اما بالنسبة للشرط الثاني** فانه يتحقق فقط عند المجموعة السلعية الثالثة وكالاتي:

$$q_1 p_1 + q_2 p_2 = M$$

$$q_1 = 3, q_2 = 6 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3*2) + (6*1) = 12$$

وهذا يعني ان توازن المستهلك يتحقق عند المجموعة السلعية الثالثة التي يستهلك ضمنها المستهلك ثلاث وحدات من السلعة الأولى وست وحدات من السلعة الثانية وبذلك يحقق أقصى إشباع ممكن ضمن حدود دخله المحدود (12) دينار.

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية هو افتراضها إمكانية قياس المنفعة بشكل عددي من قبل المستهلك، وهذا لا يمكن تحقيقه في الواقع العملي كون المنفعة شعور نفسي يختلف من فرد إلى آخر ولا يمكن قياسه بشكل عددي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ثانيا: النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (منحنيات السواء)

ان تحليل منحنيات السواء يقوم على أساس التحليل الترتيبي، بمعنى ان المستهلك يكون قادرا على تحديد ما إذا كانت أية مجموعة من السلع تعطي إشباعا أكبر أو اقل أو مساويا لما تعطيه أية مجموعة أخرى، أي ان المستهلك يكون قادرا على ترتيب سلم تفضيلاته أي تفضيل مجموعة من السلع على مجموعة أخرى وليس قياسها بشكل عددي كما افترضت نظرية المنفعة الحدية.

فالتحليل الحديث لسلوك المستهلك يرفض فكرة إمكانية قياس المنفعة بوحدات كمية، فالنقود نفسها تحتوي على منفعة وان الدينار تختلف منفعته من شخص لآخر(الغني والفقير) ومن وقت لآخر(بداية الشهر ونهاية الشهر بالنسبة للموظف)، وعليه فان الجديد الذي جاءت به هذه النظرية هو استبدال الفكرة القائلة بان المنفعة الحدية يمكن قياسها عدديا بافتراض اخر هو ان الافراد لهم القابلية على تحديد ما اذا كانت مجموعة من السلع تعطي اشياعا اكبر او اقل من المجاميع الأخرى، وفي هذه الحالة لا يطلب من المستهلك ان يقيس منفعته التي يحصل عليها من استهلاك مختلف السلع قياسا عدديا وانما يكفي منه التعبير عن افضلياته اتجاه الكميات المختلفة من السلع بشكل مجموعات أي ان كل ما يقوم به المستهلك هو تفضيل مجموعة من السلع على مجموعة أخرى أي اجراء مقارنة بين المجموعات المختلفة من السلع وتحديد أي مجموعة تعطي اشباعا اكبر او اقل او مساويا لما تعطيه مجموعة سلعية أخرى.

تعريف منحنيات السواء: هو تمثيل بياني يتكون من مجموعة من النقاط تمثل كل نقطة منها مجموعة سلعية تتساوى في الإشباع من وجهة نظر المستهلك مع أية نقطة أخرى تقع على المنحنى نفسه لذلك يسمى بمنحنى السواء او منحنى الاشباع المتماثل.

وتسمى مجموعة منحنيات السواء بخريطة السواء، ولفهم طبيعة منحنيات السواء نفترض ان المستهلك يفاضل بين مجموعات سلعية من نوعين من الفواكه وعليه ان يختار بينهما وبما يحقق له أكبر قدر من الاشباع وعلى النحو الاتي:

المجموعة	برتقال	تفاح	المعدل الحدي للإحلال
أ	10	5	-
ب	8	8	3:2
ج	6	13	5:2
د	4	19	6:2
ه	2	26	7:2

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

يلاحظ من خلال الجدول أن كل تنازل عن برتقالتين فان المستهلك يحصل على عدد أكبر من التفاح ويمكن توضيح ذلك برسم منحنى السواء للسلعتين من بيانات الجدول اعلاه:

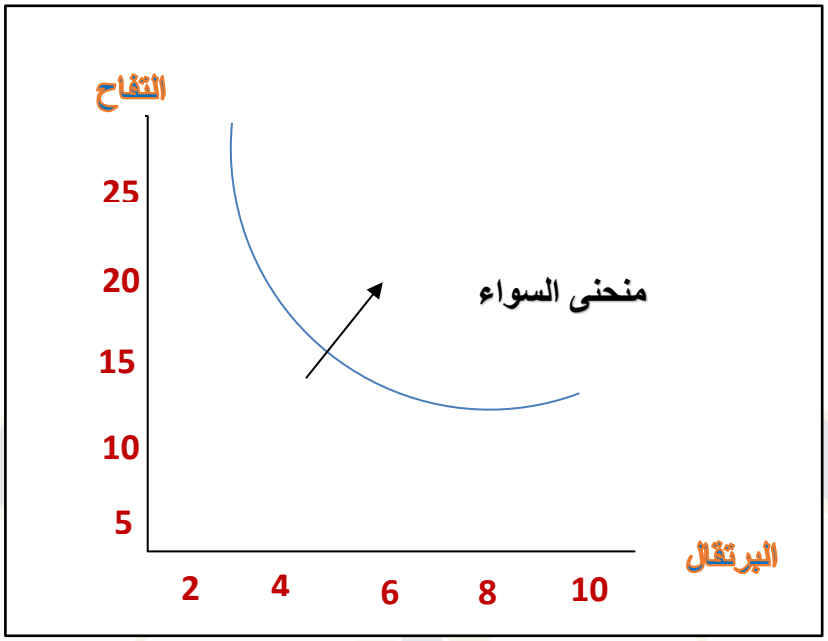

نلاحظ أن كل نقطة على منحنى السواء تمثل مجموعة سلعية من المجموعات الموجودة في الجدول، كما أن كل نقطة تعطي نفس الأشباع.

وكل مستهلك يستطيع أن يرسم مجموعة من منحنيات السواء وذلك حسب البدائل وهذا ما يسمي بخريطة السواء (والتي تمثل مجموعة لا نهائية من منحنيات السواء وكل منحنى يعطي اشباع واحد يختلف عن الاشباع الذي تعطيه باقي المنحنيات، وتكون كل النقاط على نفس المنحنى تعطي نفس الاشباع) كما هو موضح بالرسم الآتي:

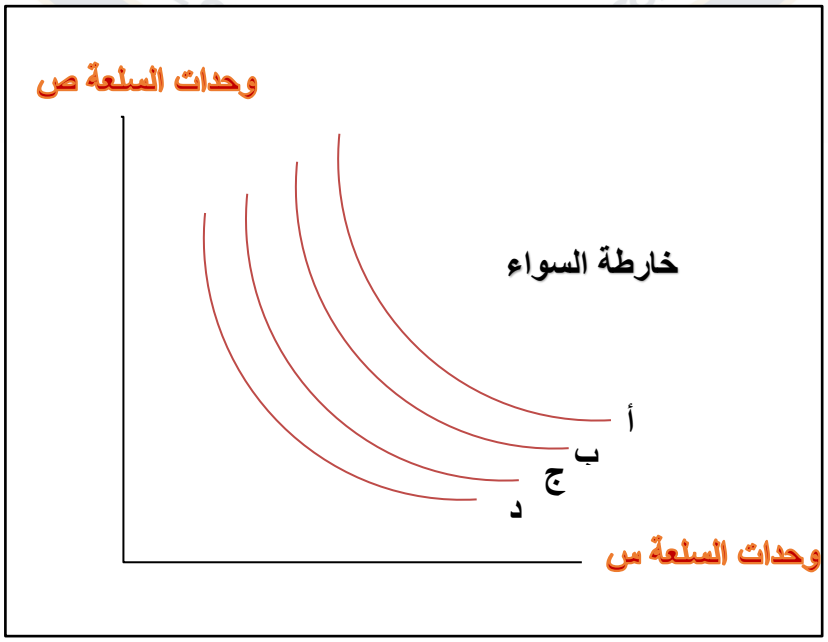

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

هـذه المنحنيـات تبـين ذوق المسـتهلك وظروفـه خـلال فتـرة زمنيـة معينـة والمهـم هنـا أن نعـرف أن المنحنـى الأعلـى يعطـي اشـباعاً أكبـر مـن المنحنـى الأدنـى، أي أن المسـتهلك يفضـل الحصـول علـى المجموعـة التـي يحـددها المنحنـى الأعلـى لكـن هنـاك قيـود قـد تمنعـه مـن هـذا الخيـار مثـل الجـزء المخصـص مـن دخلـه لشـراء تلـك السـلعتين وكـذلك سـعر الوحـدة من هاتين السلعتين وسوف نبين ذلك لاحقا عند التطرق لقيد الميزانية.

خصائص منحنيات السواء:

1- منحنيـات السـواء محدبـة مـن الاسـفل باتجـاه نقطـة الاصـل وهـذا يعكـس تنـاقص المعـدل الحـدي للإحـلال وهـو أن المسـتهلك يتنـازل عـن وحـدات أقـل فاقـل للحصـول علـى وحـدة واحدة من السلعة الأخرى.

2- منحنيـات السـواء لا تتقـاطع ولا تـتلامس ولـو تقاطعـت لتنـاقض ذلـك مـع القـول بـأن أي مجموعـة علـى المنحنـى الاعلـى تعطـي اشـباع أكبـر مـن أي مجموعـة علـى المنحنـى الأدنـى ولأصـبحت جميـع المجموعـات علـى جميـع المنحنيـات متسـاوية فـي الاشـباع وهـذا غيـر ممكـن لأن كـل منحنـى سـواء يعطـي اشـباع واحـد يختلـف عـن كـل منحنيـات السـواء الأخـرى كما يتضح من الرسم الآتي:

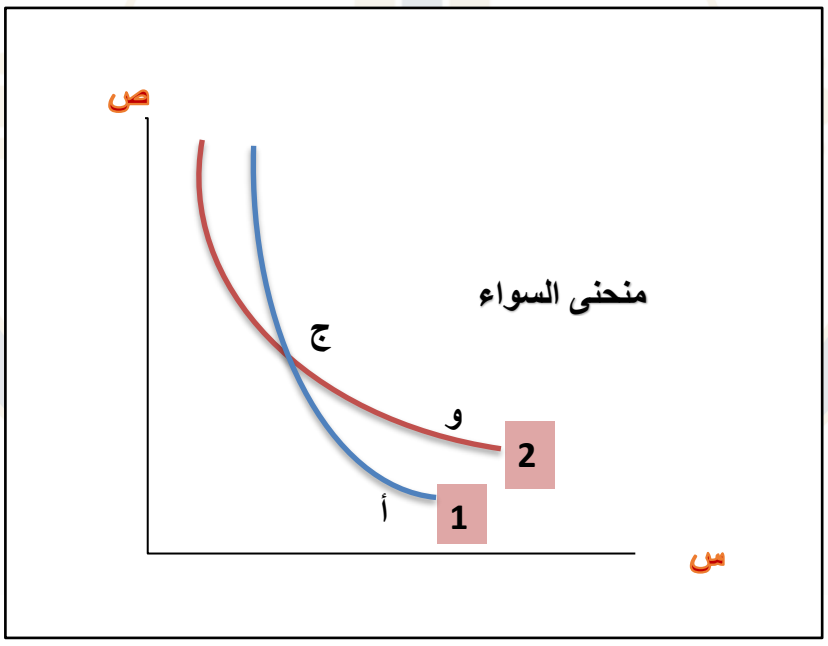

مـن خـلال الشـكل أعـلاه يتضـح لنـا أن أ = ج لأنهمـا علـى نفـس المنحنـى (1)، وعلـى المنحنـى الثـاني و = ج لأنهمـا علـى نفـس المنحنـى (2)، إذا (أ = و) وهـذا لا يجـوز لأنهـم واقعين على منحنيان مختلفان.

3- منحنيـات السـواء تنحـدر مـن أعلـى اليسـار إلـى أسـفل اليمـين (ذو ميـل سـالب) ويعـود السـبب فـي ذلـك الـى قـانون الاحـلال أي أن المسـتهلك لكـي يحصـل علـى المزيـد مـن سـلعة مـا عليه أن يتنازل عن مجموعة من السلعة الأخرى.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

4- منحنى السواء الابعد عن نقطة الاصل يحقق أو يعطي اشباع أكبر، لأن المنحنى الابعد عن نقطة الاصل يعطي مجموعة سلعية أكبر من المنحنى الاقرب.

النقد الموجه للنظرية: تفترض نظرية منحنيات السواء أن الاختيار يتم بين سلعتين بديلتين ولكن الكثير من السلع هي ليست بدائل تامة، كذلك فأن هناك سلع لا يمكن أحلال أحداها بدل الأخرى حيث أن هاتين السلعتين مكملتين لبعضهما البعض.

خط السعر (قيد الميزانية)

بينت نظرية سلوك المستهلك، أن المستهلك يحاول توزيع دخله المخصص للاستهلاك على السلع والخدمات بهدف تحقيق أقصى قدر من الإشباع في حدود الدخل المتاح، إذ يتحكم الدخل بسلوك المستهلك ويمثل قدرته على الطلب الفعلي وبذلك يمثل خط السعر القدرة الفعلية للمستهلك على شراء السلع والخدمات والتي يمكن إيضاحها عن طريق افتراض وجود سلعتين هما الخضار والذي سعره (200 دينار) والفاكهة والتي سعرها (400 دينار) وان دخل المستهلك (2400 دينار). ويقوم المستهلك بإنفاق دخله على هاتين السلعتين حسب الجدول الآتي:

q_2	q_1
0	12
1	10
2	8
3	6
4	4
5	2
6	0

ويمكن تمثيل الجدول اعلاه بالشكل البياني:

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

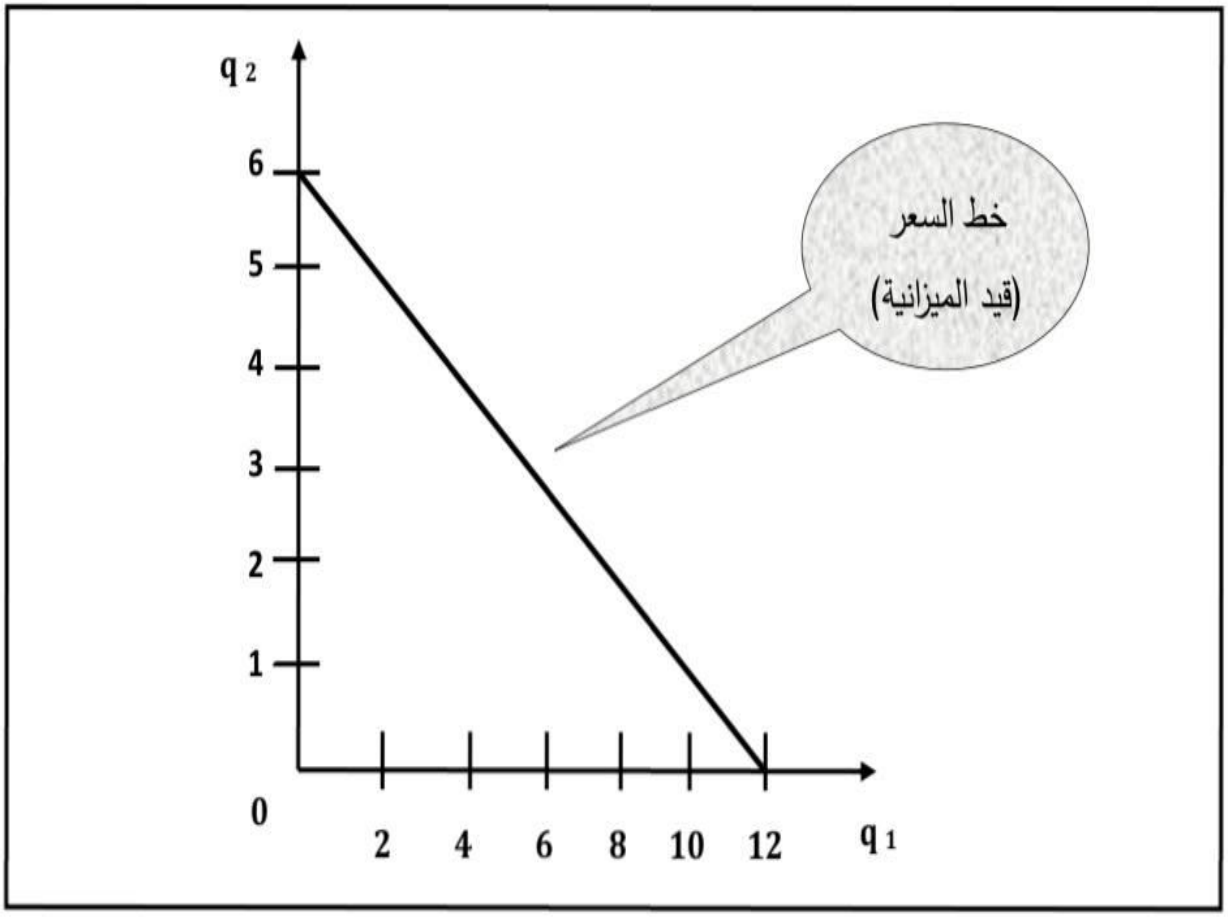

يلاحظ من الشكل أعلاه ان كل نقطة على خط السعر تمثل توليفة من سلعتين يكون المستهلك قادرا على استهلاكها ضمن مدة زمنية محددة، بذلك يمكن تعريف خط السعر (**قيد الميزانية**) بأنه الخط الذي يضم جميع المجموعات السلعية المختلفة والتي يمكن ان يشتريها المستهلك بنفس دخله المتاح، ومن ثم فان جميع النقاط على خط السعر تكون ذات دخل ثابت.

سؤال / علل ما يأتي موضحا اجابتك بالرسم البياني:

أ- **منحنيات السواء محدبة من الأسفل باتجاه نقطة الأصل؟**

ب- **عدم تقاطع منحنيات السواء؟**

ت- **انحدار منحنيات السواء من اعلى اليسار الى أسفل اليمين (ذو ميل سالب)؟**

ث- **منحنى السواء الابعد عن نقطة الأصل يعطي اشباع أكبر؟**

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

توازن المستهلك في النظرية الحديثة (منحنيات السواء)

يتحقق توازن المستهلك عندما يتمكن من إنفاق دخله المخصص للاستهلاك بطريقة تحقق له أكبر إشباع ممكن، ويمكن توضيح ذلك بيانياً عن طريق الجمع بين خارطة سواء المستهلك وخط السعر من خلال الشكل ادناه:

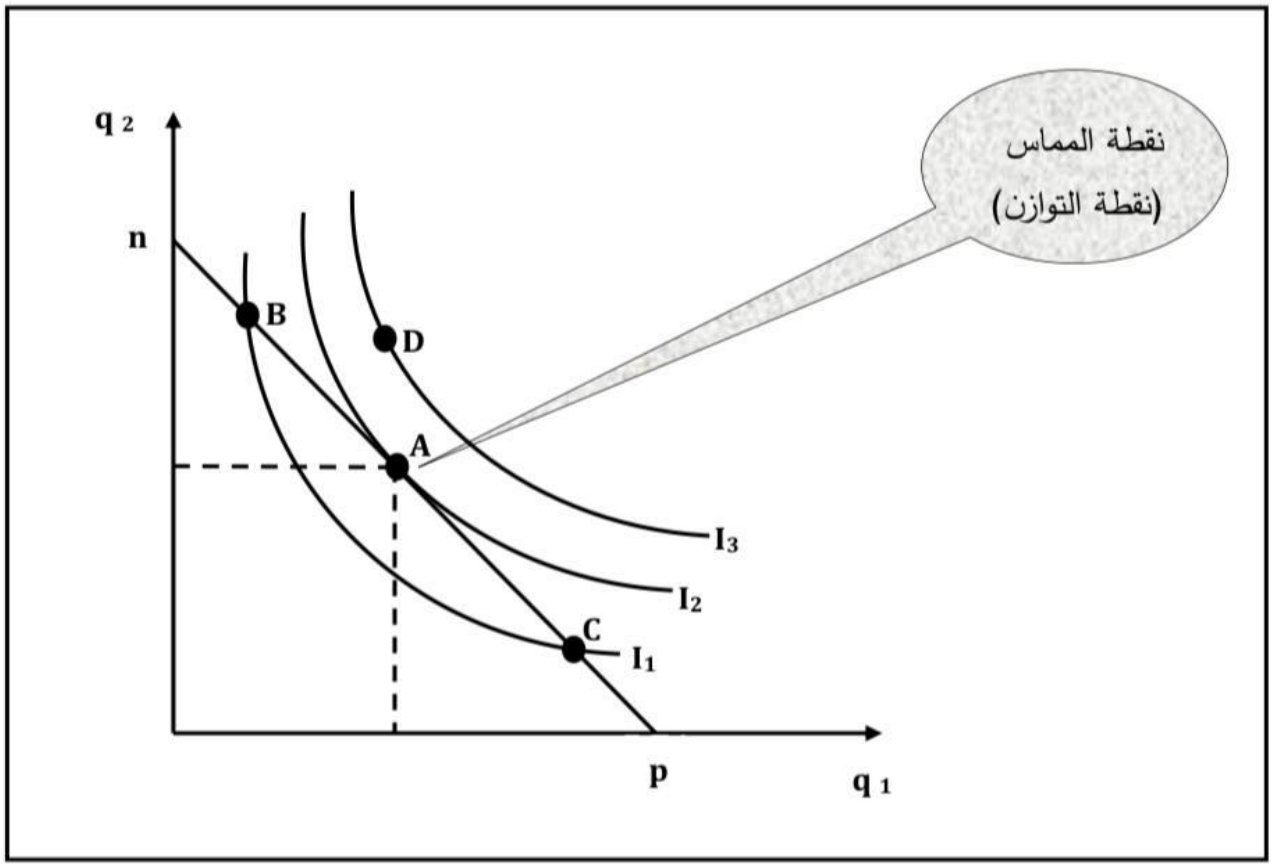

من الشكل أعلاه يتضح ان النقطة (D) الواقعة على منحنى السواء (I_3) تحقق أكبر إشباع ممكن للمستهلك، كونها واقعة على منحنى سواء أعلى من المنحنيات التي تقع عليها النقاط الأخرى، إلا أنها لا تمثل نقطة التوازن بسبب وقوعها خارج إمكانية المستهلك أي دخل المستهلك والمتمثلة بخط السعر (n, p)، كذلك النقاط (C,B) لا يمثلان نقاط توازن بالرغم من كونهما يقعان على خط السعر (أي ضمن إمكانية المستهلك) بسبب انهما لا يمثلان أقصى إشباع ممكن.

عليه تكون النقطة (A) هي نقطة توازن المستهلك كونها تمثل أقصى إشباع ممكن من السلعتين (q_1 , q_2) وضمن حدود دخل المستهلك المتمثل بخط السعر (قيد الميزانية)، وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن (نقطة المماس) والتي عندها يتساوى ميل كل من منحنى السواء وخط السعر (قيد الميزانية).

لذا فان المستهلك يكون في حالة توازن وفق النظرية الحديثة لسلوك المستهلك نظرية منحنيات السواء عندما يكون خط السعر (خط الميزانية) مماساً لأعلى منحنى سواء ممكن بلوغه بهذه الميزانية.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب الثالث

نظرية الطلب

أنواع الطلب

يختلف نوع الطلب بحسب الزاوية التي ينظر منه اليه فقد يقسم الطلب على مستوى الاقتصاد الجزئي الى:

- **الطلب الفردي:** وهو يمثل طلب الفرد على سلعة معينة وقد عرف بانه ((**كمية السلعة التي يرغب الفرد الحصول عليها ويكون قادراً على شرائها في زمن معين وبأسعار مختلفة**)).
- **الطلب الكلي طلب السوق:** ((**يتكون من الكميات الكلية من سلعة معينة التي يمكن ان تشترى من قبل الافراد والمشاريع بأسعار معينه في وقت معين**)).

كما يقسم الطلب من زاوية أخرى الى الأنواع الاتية:

1- الطلب المشتق: يطلق على الطلب على سلعة أو خدمة مشتق عندما يكون نتيجة للطلب على سلعة أو خدمة أخرى مثال على ذلك الطلب على الطحين يكون نتيجة للطلب على الخبز لإشباع الحاجة وكذلك الطلب على المعدن الذي تصنع منه السيارة ناتج من الطلب على السيارة ... الخ.

2- الطلب المشترك: ويطلق على الطلب انه مشترك عندما تطلب سلعتان او أكثر معاً في الوقت نفسه مثال ذلك عندما يطلب الاسمنت يطلب الرمل والحصى معه لعمل الخرسانة فالطلب على الاسمنت يكون مشتركاً مع الطلب على كل من الرمل والحصى.

3- الطلب المركب: وهو الطلب الكلي على سلعة ما عندما يكون الطلب عليها لاستخدامات مختلفة مثال ذلك الطلب على الفحم هو طلب مركب لان الفحم يستخدم في التدفئة وفي النقل وفي توليد القوة الكهربائية وغيرها من الاستخدامات وكذلك الطلب على الدقيق فانه يطلب في صناعة الخبز او في صناعة المعجنات الأخرى. وكذلك الطلب على صفائح الفولاذ فانه مجموع الطلبات سواء كانت لصناعة السيارات او في صناعة المكائن او في صناعة القاطرات.

والطلب يتألف من عنصرين هما:

- عنصر ذاتي وهو الممثل بالرغبة.
- عنصر موضوعي وهو الممثل بالقدرة على الشراء.

والرغبة في الشراء لا تكفي لوحدها لتكوين الطلب فقد يكون لدى فرد ما رغبة ملحة في الحصول على سلعة معينة ولكنه لا يمتلك القدرة الشرائية التي تمكنه من الحصول عليها عندئذ لا يسهم مثل هكذا طلب في تقرير ثمن تلك السلعة لأنه لم يتحقق شراء تلك السلعة فعلاً ولكي يكون الطلب فعالاً ((effective demand)) يجب ان يكون للفرد قدرة ((Ability)) على دفع ثمن السلعة التي يرغب في اقتنائها، ولهذا فأن الرغبة غير المصحوبة بالقدرة على الشراء لا تعد طلباً من الناحية الاقتصادية.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

قانون الطلب

قانون الطلب يبين العلاقة العكسية بين متغيرين هما سعر السلعة من ناحية والكمية المطلوبة من ناحية أخرى مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في الطلب، ويمكن صياغة القانون كالاتي:

((هو العلاقة العكسية بين سعر السلعة أو الخدمة وبين الكمية المطلوبة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الكمية المطلوبة)).

وتتمثل العوامل الأخرى بالآتي:

1- ثبات الدخل النقدي للمستهلك.

2- عدم التغير في ذوق المستهلك.

3- عدم التغير في أسعار السلع البديلة والمكملة.

4- عدم تغير نوع السلعة المطلوبة.

5- أن تكون تلك العلاقة في فترة زمنية محدودة وداخل سوق محدد.

6- ويكون السعر متغير مستقل أما الكمية المطلوبة متغير تابع.

جدول الطلب

يمثل جدول الطلب تفسيرا بالأرقام لقانون الطلب فيظهر العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة، ويعرف جدول الطلب بانه (عبارة عن جدول يعبر عن مقدار ما يرغب الفرد في شرائه من سلعة معينة عند مستويات مختلفة من الأسعار في فترة زمنية معينة) ويمكن تمثيل رغبات الافراد وقدرتهم على الشراء عند الاسعار المختلفة بجدول الطلب الاتي:

جدول الطلب

الكمية (Q)	السعر (P)
1500	1
1000	2
750	3
600	4
500	5

يلاحظ من الجدول العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها حيث يتبين انه كلما ارتفع السعر انخفضت الكمية المطلوبة فعندما يكون سعر السلعة (دينار واحد) فإن الكمية المطلوبة من تلك السلعة 1500

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

وحدة وعندما يرتفع السعر الى (2 دينار) فإن الكمية المطلوبة تنخفض الى 1000 وحدة وهكذا كلما ارتفع سعر تلك السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منها بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى مثل الدخل النقدي، وأسعار السلع الأخرى، ذوق المستهلك وغيرها.

منحنى الطلب

وهو التمثيل البياني لجدول الطلب، أي انه يترجم بيانياً العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة. أو هو بناء افتراضي يبين كم هو عدد الوحدات من سلعة معينة التي يرغب المستهلك بشرائها خلال فترة زمنية معينة بكل الأسعار الممكنة مفترضين ثبات المتغيرات الأخرى وهي ((أسعار السلع الأخرى، الدخل النقدي للمستهلك، ذوق المستهلك، عدم تغير نوع السلعة، وان الفترة الزمنية محدده وسوق محدد)) ويكون منحنى الطلب ذو ميل سالب أي انه يتجه من أعلى اليسار الى أسفل اليمين مبينا العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعر تلك السلعة وكما موضح في الشكل التالي:

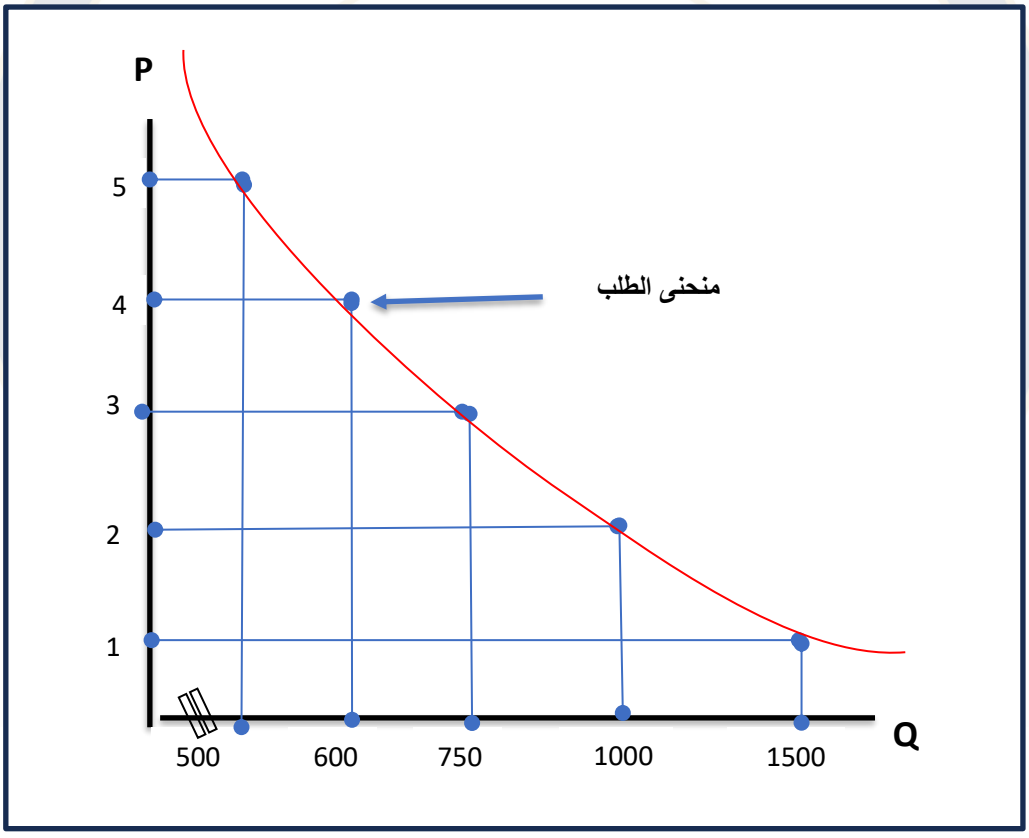

ولهذا الانحدار يوجد سببان رئيسيان هما:

- **أثر الدخل:** في حالة ارتفاع سعر السلعة مع افتراض ثبات الدخل النقدي للمستهلك فإن المستهلك يجد نفسه في وضع لا يسمح له بشراء نفس الكمية السابقة وانما كميات اقل من السابق لأن دخله الحقيقي قد انخفض. وبالعكس في حالة انخفاض سعر السلعة مع ثبات دخله النقدي فإن المستهلك يجد نفسه قادراً على شراء كميات أكبر من السابق بنفس الدخل النقدي، إن انخفاض السعر يعني ارتفاع الدخل الحقيقي وهذا الأثر يطلق عليه (أثر الدخل).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

- **أثر الأحلال:** في حالة ارتفاع سعر السلعة (مع بقاء أسعار السلع البديلة ثابتة) يجعل السلع البديلة أرخص نسبياً من السلعة التي ارتفع سعرها لذا نجد المستهلك يقلل من استهلاكه لهذه السلعة. أما في حالة انخفاض سعر السلعة (مع ثبات أسعار السلع البديلة) فإن السلعة الاصلية تصبح رخيصة مقارنة بالسلع البديلة لذا يحاول المستهلك أن يحصل على المزيد منها والتقليل من السلع الأخرى وهذا ما يطلق عليه اصطلاح (أثر الأحلال).

استثناءات قانون الطلب : (منحنى الطلب العكسي)

1- حالة سلع جيفن Giffen goods(السلع الدنيا) نسبة الى الاقتصادي البريطاني ((روبرت جيفن)) وهي السلعة التي يزداد الطلب عليها عند زيادة سعرها ويقل عند انخفاض سعرها. وهذه السلع يكون استهلاكها على نطاق واسع من قبل أصحاب الدخول المنخفضة.

وتفسير هذه الظاهرة هو ان هذه السلع تشكل نسبة عالية من ميزانية نفقات تلك العوائل وان انخفاض ثمنها يحدث تأثيراً ايجابياً على القدرة الشرائية الحقيقة للمستهلك مما يدفعه الى تنويع غذائه بشراء سلع أخرى أفضل منها مثل اللحم والبيض والسمك والتي لم يكن قادرا على شراؤها من قبل او ان استهلاكها كان محدودا وان ما وفره من دخل نقدي بفضل انخفاض أسعار السلع موضوع الدراسة ساعده على تنويع غذاءه من سلع أخرى، وبالنتيجة فان مثل تلك السلع رغم انخفاض أسعارها لم يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة ، وبالعكس إذا ارتفعت أسعار سلع جيفن مثل الرز والبطاطا فان الطلب يزداد عليها مقابل الاستغناء عن اية كمية من السلع الأخرى غير الضرورية جداً والسبب ان هذه السلع كالرز والبطاطا والخبز تعتبر ضرورية واساسية للطبقة الفقيرة وان الانفاق عليها يشكل نسبة مهمه من ميزانية هذه العوائل وارتفاع سعرها يؤدي الى التهام جزء كبير من ميزانية هذه العوائل ويجعلهم اكثر فقرا مما يدفعهم الى تقليل استهلاكهم من السلع الأخرى، أي تفضل العوائل الفقيرة التنازل عن السلع الأخرى في سبيل تحرير مقدار أكبر من دخلها لشراء الرز والبطاطا والخبز وبكميات أكبر.

2- سلع المفاخرة أو سلع المباهاة نسبة الى الاقتصادي فبلن وهذه السلع كلما يزداد سعرها يزداد الطلب عليها من قبل الأغنياء والمشاهير وكلما انخفض سعرها ينخفض الطلب عليها من الأغنياء والسبب عند انخفاض سعرها تصبح سلع غير مميزة وميسورة للجميع فتفقد ميزتها التفاخرية والتباهي وبالعكس مثل اللوحات الفنية، المعاطف الفاخرة.

3- عنصر التوقعات ويحصل في حالة الظروف غير الاعتيادية التي يمر فيها الاقتصاد فعندما يتوقع بعض الافراد ارتفاع أسعار بعض السلع او الخدمات سيؤدي الى زيادة الطلب على هذه السلع والخدمات ويحدث العكس عندما تنخفض الأسعار ويتوقع افراد المجتمع بانها ستنخفض أكثر سيقللون الطلب عليها لأنهم يتوقعون استمرار انخفاض أسعارها.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

العوامل المحددة للطلب

أولا: الأسعار وتؤثر الأسعار على الكميات المطلوبة من سلعة ما تأثيراً مختلفاً وكما يلي:

1- سعر السلعة نفسها: في الظروف الاعتيادية كلما ارتفع سعر السلعة انخفضت الكمية المطلوبة وبالعكس (قانون الطلب).

2- أسعار السلع المنافسة (البديلة): هناك بعض السلع متشابهة من حيث امكانيتها على اشباع المستهلك فعندما يرتفع سعر السلع البديلة مع بقاء سعر السلعة الاصلية دون تغيير فالمستهلك يحول الدخل الذي كان مخصصاً لشراء السلعة البديلة ليزيد من شراءه للسلعة الاصلية التي لم يتغير سعرها. مثل (القطن والصوف) (النفط والغاز) (المطاط الطبيعي والمطاط الصناعي) (السمن النباتي والسمن الحيواني).

3- أسعار السلع المكملة: هي تلك السلع التي لا يمكن استخدام واحدة منها بدون الأخرى مثل (قلم الحبر وسائل الحبر) (الشاي والسكر) فارتفاع سعر أحد هاتين السلعتين ينعكس بشكل سلبي في الطلب على السلعة الثانية.

4- التوقعات في الأسعار: فاذا توقع المستهلكون بان سلعة ما سوف يرتفع ثمنها فان الطلب يزداد عليها بشكل كبير وخاصة السلع القابلة للتخزين وبالعكس.

ثانيا: الدخل ويلعب الدخل النقدي للمستهلك دوراً مهماً في تحديد الطلب على جميع أنواع السلع والخدمات فعلى فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها فان زيادة الدخل النقدي للمستهلك تؤدي الى زيادة الكمية المشتراة من السلعة والعكس صحيح أي ان العلاقة طردية، ولكن القدرة في الشراء المتولدة عن زيادة الدخل النقدي يجب ان يصحبها رغبة في الشراء، ولتوضيح ذلك نميز بين نوعين من السلع هما:

الحالة الأولى في حالة السلع الأساسية:

وهي السلع التي يميل المستهلك الى زيادتها ولكن الدخل النقدي يقف حائلاً دون ذلك. فالعلاقة تكون طرديه بين الدخل النقدي والكمية المطلوبة منها (مثل اللحوم، الفواكه، السلع المعمرة ... الخ).

الحالة الثانية في حالة السلع الدنيا (الرديئة):

وفي هذه الحالة تكون العلاقة عكسية حيث ان زيادة دخل المستهلك تدعو المستهلك الى هجر مثل تلك السلع وشراء سلع أفضل مثل السلع الجديدة بدلا من المستعملة والأدوات المنزلية ذات الجودة العالية والأخرى ذات المنشئ الرديء، وان انخفاض دخل المستهلك تجعل المستهلك أكثر تمسكاً بتلك السلع الدنيا ويزيد من طلبه على تلك السلع.

ان انخفاض دخل المستهلك الذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الرديئة يمثل استثناءاً من العلاقة الطردية بين زيادة الدخل وزيادة الطلب على السلع وكما اوضحناها سابقا.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ثالثا: تغير ذوق المستهلك لا توجد علاقة منتظمة بين ذوق المستهلك وطلبه الا ان تغير الاذواق تمارس شأنها شأن العوامل الأخرى تأثيراً بالغ الأهمية على الطلب بالرغم من انها غير قابلة للقياس الكمي فتغير ذوق المستهلك ايجابياً لصالح سلعة معينة تحت تأثير الإعلان والدعاية التي تقوم بها المشاريع المختلفة من جهة وتغير الموديلات والموضات إضافة الى اللمسات الإضافية على بعض السلع والخدمات نتيجة التقدم التكنلوجي من جهة اخر يدفع باتجاه زيادة الطلب على السلعة عند أي سعر والعكس صحيح في حالة تغير ذوق المستهلك سلباً في غير صالح السلعة فان الطلب سيقل عليها.

رابعا: نمو السكان: تؤدي زيادة عدد السكان المدعومة بزيادة القوة الشرائية الى زيادة عدد المستهلكين ومن ثم زيادة الطلب على السلع كافة والعكس صحيح.

خامسا: هناك ظروف مناخية او طبيعية تؤدي الى زيادة الطلب على سلعة ما: مثلاً سقوط المطر يؤدي الى زيادة الطلب على المظلات، سقوط الثلج يؤدي الى زيادة الطلب على ماتع انزلاق العجلات او الواح التزلج ... الخ.

وفي ضوء ما تقدم يمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة والعوامل المؤثرة فيها بالصورة الدالية التالية: -

$$Q = F(P, \bar{P}, y, T)$$

حيث تمثل

Q= الكمية المطلوبة

P= سعر السلعة نفسها

$\bar{P}$ = أسعار السلع البديلة والمكملة

Y = الدخل النقدي

T = ذوق المستهلك

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

تغير الطلب وتغير الكمية المطلوبة

يشير تغير الكمية المطلوبة إلى تغير عدد وحدات السلعة عند تغير سعرها مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في الطلب، وعليه فتغير الكمية المطلوبة يعنى الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب نفسه كما هو موضح في الشكل البياني الآتي:

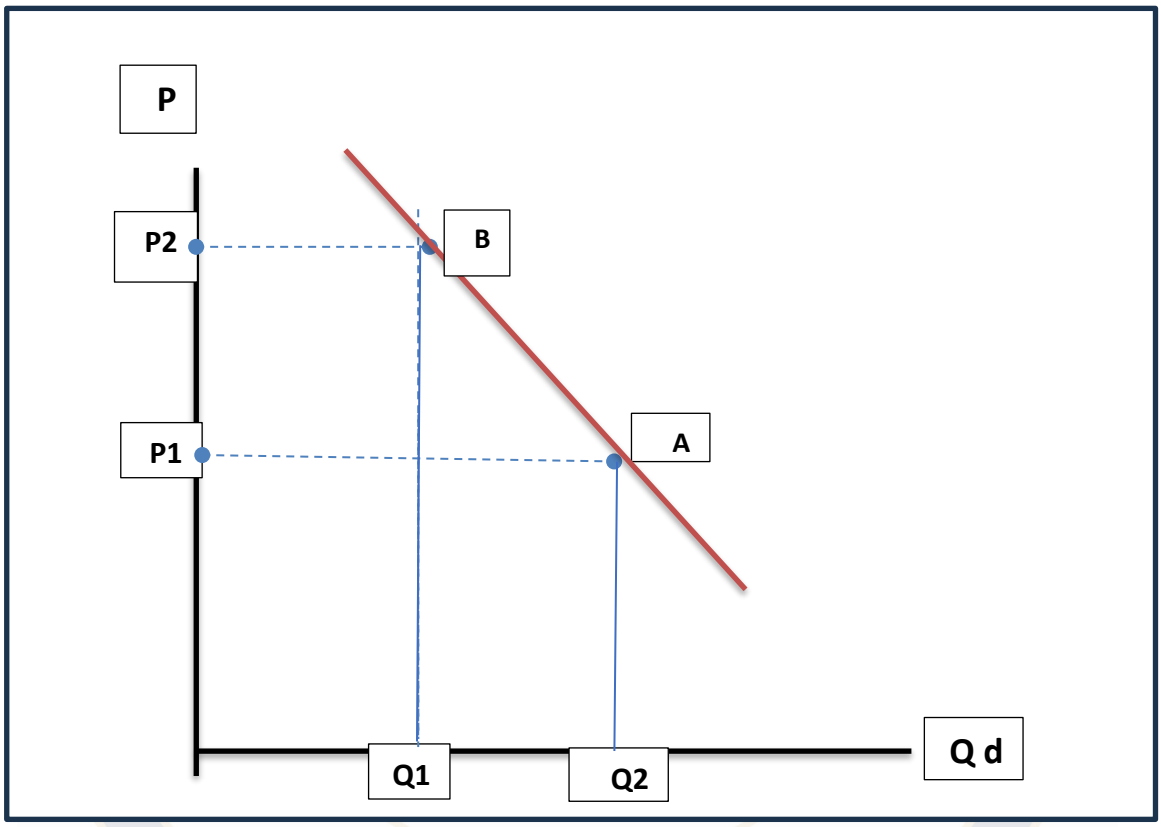

ويبين الشكل أن انخفاض سعر السلعة من p_2 إلى p_1 قد أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة نفسها من Q_1 إلى Q_2، بمعنى أنه تم الانتقال من النقطة B إلى النقطة A على منحنى الطلب نفسه، وهو ما يطلق عليه تغير الكمية المطلوبة.

اما تغير الطلب فيحصل نتيجة تغير أحد العوامل المحددة للطلب مع افتراض ثبات سعر السلعة.

ويؤدي تغير الطلب إلى انتقال منحنى الطلب بكامله إلى الاعلى في حالة التأثير الإيجابي (الطردي) لأحد العوامل المحددة للطلب، أو انتقال المنحنى إلى الاسفل في حالة التأثير السلبي (العكسي) لأحد العوامل المحددة للطلب.

ويمكن تمثيل تغير الطلب بيانيا في الشكل الآتي:

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

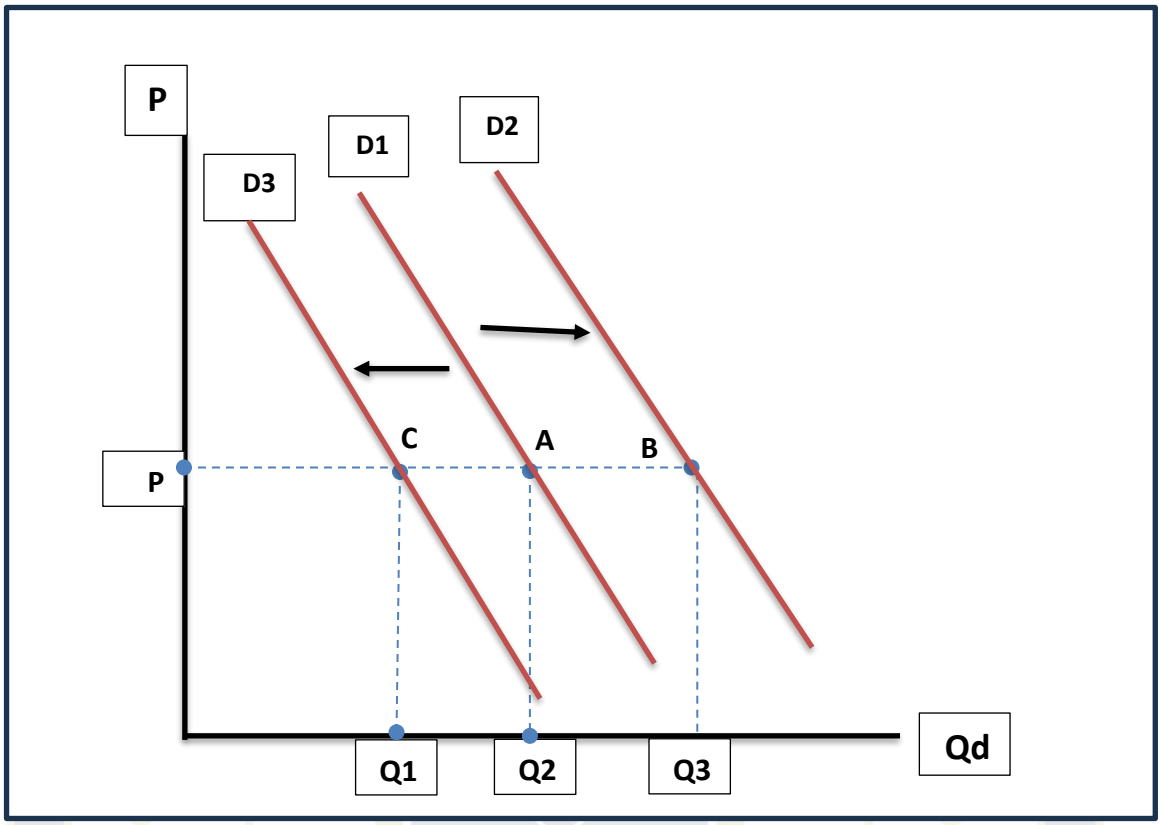

يتضح من الشكل أن تغير أحد العوامل المحددة للطلب ولنفترض ان الدخل النقدي للمستهلك قد ازداد مع بقاء سعر السلعة وبقية العوامل ثابتة فان منحنى الطلب سينتقل بالكامل من (D_1) الى (D_2) وتزداد الكمية الطلوبة من هذه السلعة عند مستوى السعر نفسه، حيث أدى زيادة الدخل إلى تغير الطلب بالانتقال من النقطة A على منحنى الطلب D_1 إلى النقطة B على منحنى الطلب D_2 وبالتالي زيادة الكمية من Q_2 إلى Q_3 بالرغم من ثبات سعر السلعة.

اما في حالة انخفاض الدخل فان المنحنى سينتقل بالكامل الى اليسار من D_1 الى D_3 ويقل الطلب على السلعة من Q_2 الى Q_1 بالرغم من ثبات سعر السلعة.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

مرونة الطلب

المرونة (Elasticity) بشكل عام هي درجة استجابة المتغير التابع للتغير الحاصل في المتغير المستقل، وفي الاقتصاد يستخدم مصطلح المرونة لقياس درجة استجابة متغير اقتصادي تابع للتغير الحاصل في متغير اقتصادي مستقل.

اما **مرونة الطلب** فهي تشير الى درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في أحد المتغيرات المستقلة المؤثرة في هذه الكمية، وهي (السعر، الدخل، أسعار السلع الأخرى) عدا ذوق المستهلك لتعذر قياسه كمياً. وضمن مرونة الطلب يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع وهي: -

أولا: مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand

ثانيا: مرونة الطلب الدخلية income elasticity of demand

ثالثا: مرونة الطلب المتقاطعة cross elasticity of demand

أولا: مرونة الطلب السعرية: ((هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في سعرها))، وتقاس هذه المرونة على النحو الآتي:

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$Edp = \frac{100 \times \frac{\Delta Q}{Q}}{100 \times \frac{\Delta P}{P}}$$

وبما ان كسر مقسوم على كسر = مضروب في مقلوب الكسر فأن:

$$Edp = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta Q}{Q} \times \frac{P}{\Delta P} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$$

اذ ان Q =الكمية قبل التغيير، P = السعر قبل التغير، ΔQ = مقدار التغير في الكمية المطلوبة، ΔP = مقدار التغير في السعر.

وعند الحصول على قيمة المرونة السعرية نأخذ القيمة بشكل مطلق، أي تهمل الاشارة السالبة.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

درجات مرونة الطلب السعرية

أن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في السعر يمكن أن تكون كبيرة، فيقال في هذه الحالة أن الطلب مرن أو تكون صغيرة فيكون غير مرن، أو تكون درجة الاستجابة متكافئة وبهذا يكون الطلب أحادي المرونة، أو لا تكون هناك أية استجابة فيكون الطلب عديم المرونة أو أن تكون درجة الاستجابة لا نهائية فيكون الطلب لا نهائي المرونة ومما تقدم فان المرونة تتراوح بين صفر وما لانهاية.

1- الطلب المرن

ونقصد به أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير بنسبة أكبر من التغير الحاصل في سعرها، أي عندما يرتفع السعر وتنخفض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع السعر أو ينخفض السعر وتزداد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة انخفاض السعر ويكون معامل المرونة أكبر من الواحد.

مثال: أذا ارتفع سعر سلعة معينة من (100) دينار إلى (125) دينار وأدى هذا الارتفاع في السعر إلى انخفاض في الكمية المطلوبة من (1000) وحدة إلى (600) وحدة فالمرونة تحسب كما يلي:

$$Ed = \frac{\frac{Q2 - Q1}{Q1}}{\frac{P2 - P1}{P1}} = \frac{\frac{600 - 1000}{1000}}{\frac{125 - 100}{100}} = \frac{-400}{1000} \times \frac{100}{25} = -1.6$$

وفي هذه الحالة يقال إن الطلب مرن، وذلك لان التغير النسبي في الكمية المطلوبة (40%) كان أكبر من التغير النسبي في السعر (25%) أي أن استجابة الكمية المطلوبة لارتفاع السعر كانت كبيرة نسبياً أكبر من الواحد ويمكن تمثيل الطلب المرن بيانياً كما يأتي:

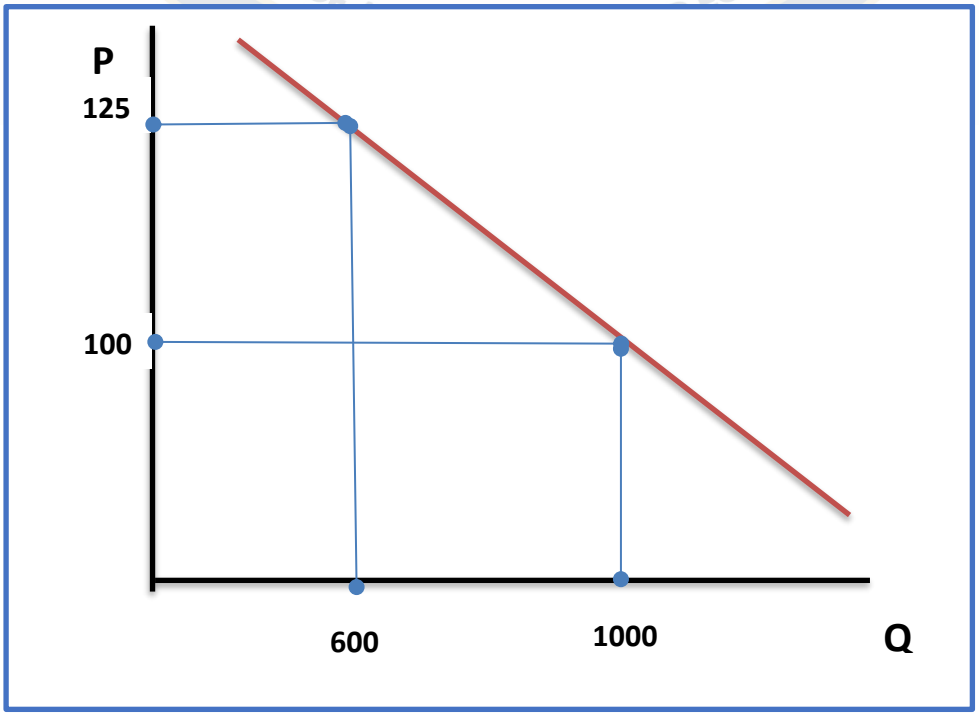

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

2- الطلب غير المرن

يحصل عندما تتغير الكمية المطلوبة من سلعة معينة بنسبة أقل من التغير الحاصل في السعر، أي عندما يرتفع السعر وتنخفض الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر، أو ينخفض السعر وتزداد الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة انخفاض السعر، وتكون القيمة المطلقة للمرونة أقل من الواحد، ويكون منحنى الطلب غير المرن شديد الانحدار.

وفي مثالنا السابق أذا كان ارتفاع السعر من (100) إلى (125) يؤدي إلى تخفيض الكمية المطلوبة من (1000) وحدة إلى (900) وحدة فان الطلب يكون غير مرن، حيث أن ارتفاع السعر بنسبة (25%) أدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة (10%) فقط، وأن مرونة الطلب في هذه الحالة تكون (0.4%) بالقيمة المطلقة.

$$Ed = \frac{\frac{Q2 - Q1}{Q1}}{\frac{P2 - P1}{P1}} = \frac{\frac{900 - 1000}{1000}}{\frac{125 - 100}{100}} = \frac{-100}{1000} \times \frac{100}{25} = -0.4$$

ويمكن تمثيل الطلب غير المرن بيانياً كما يلي:

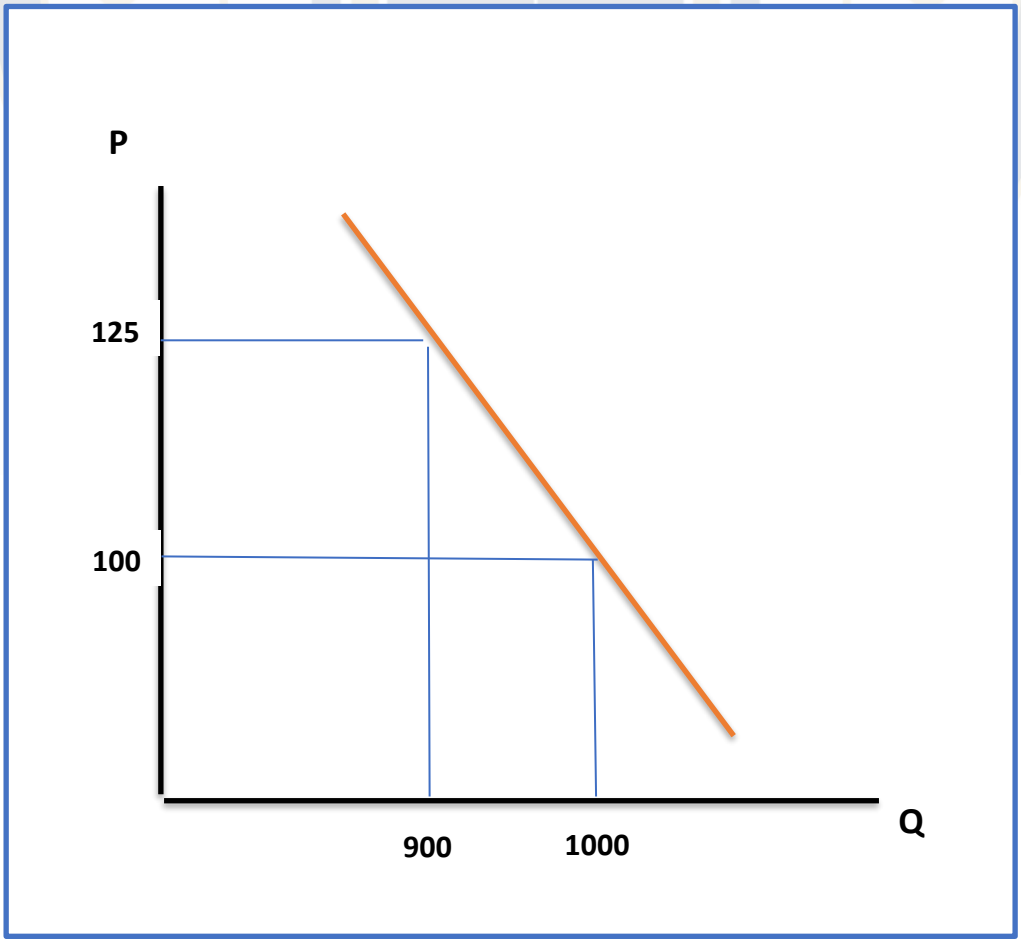

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

3. الطلب أحادي المرونة يكون الطلب أحادي المرونة عندما تتغير الكمية المطلوبة بنفس نسبة التغير في السعر وتكون قيمة المرونة واحد صحيح.

وفي مثالنا السابق أذا أدى الارتفاع في السعر من (100) إلى (125) انخفاض الكمية المطلوبة من (1000) إلى (750) فان الطلب في هذه الحالة يكون أحادي المرونة لان التغير النسبي في الكمية المطلوبة كان (25%) وهو مساوي للتغير النسبي في السعر، ويمكن تمثيل الطلب أحادي المرونة بالشكل البياني التالي:

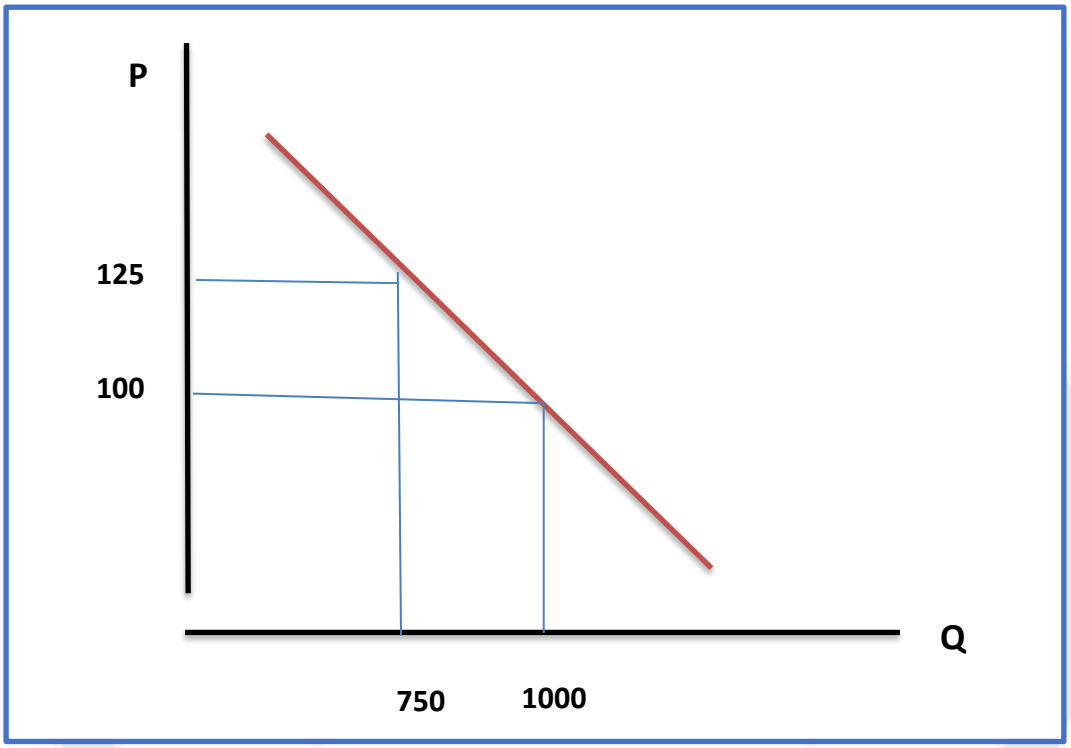

4.طلب عديم المرونة يحدث عندما يحصل التغيير في السعر ولن يؤدي إلى أي تغيير في الكمية المطلوبة ويكون معامل المرونة يساوي صفر، أي يشتري المستهلكون تقريبا نفس الكمية من سلعة معينة مهما تغير سعرها مثال على ذلك الأدوية، ويمكن تمثيل منحنى طلب عديم المرونة في الشكل التالي:

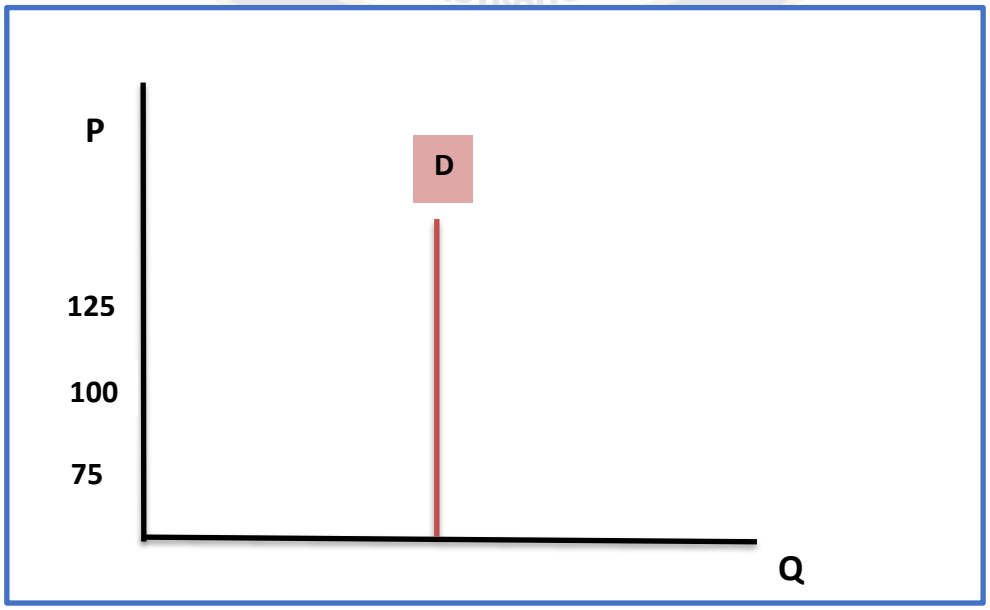

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

5.طلب تام او لانهائي المرونة:

يعتبر الطلب لا نهائي المرونة أذا كان تغيراً طفيفاً جداً في السعر يؤدي إلى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة، أي أن المستهلكون مستعدين لشراء كل ما يستطيعون شراءه من سلعة معينة عند السعر السائد ولا يوافقون على شراء أي مقدار منها بسعر أعلى، حيث يكون منحنى الطلب موازياً للمحور السيني والذي تكون مرونته لا نهائية والسعر يبقى ثابتاً لا يتغير ولكن الكمية المطلوبة هي التي تتغير ويكون معامل المرونة ما لا نهاية (∞) ويكون شكل منحنى الطلب لا نهائي المرونة كما يلي:

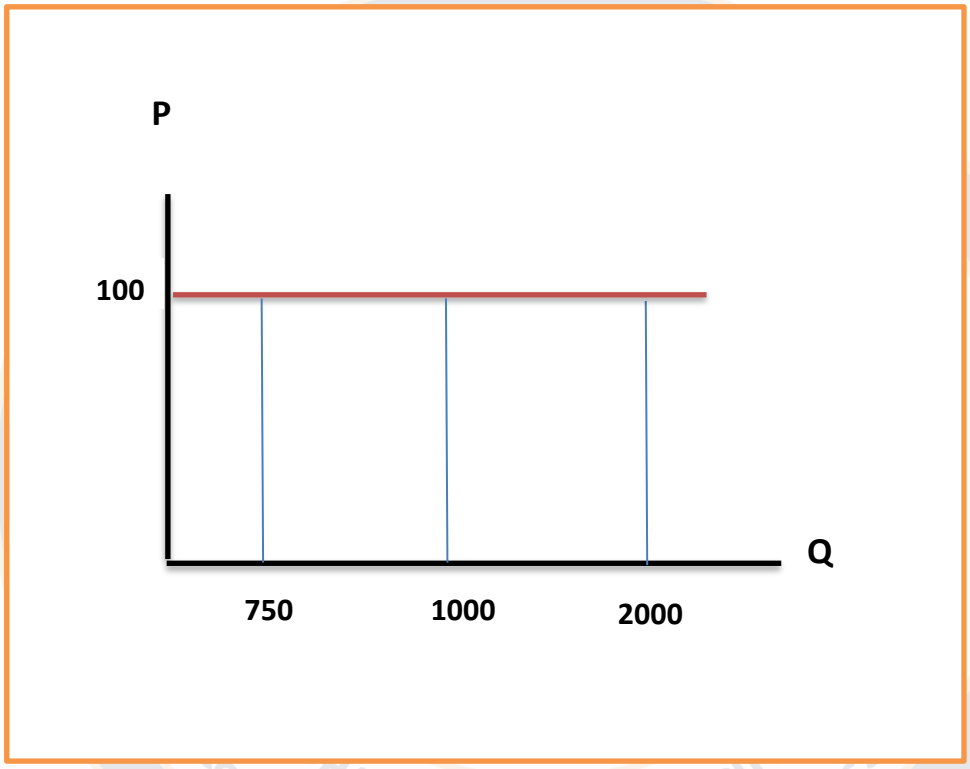

ثانيا: مرونة الطلب الدخلية

ذكرنا سابقاً أن الدخل هو أحد العوامل المؤثرة في الكمية المطلوبة من سلعة ما، لذا فأن الكمية المطلوبة من هذه السلعة لابد وأن تستجيب بشكل أو بأخر للتغيرات التي تحصل في الدخل.

ومرونة الطلب الدخلية هي: التغير الذي يحصل في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة للتغير الحاصل في الدخل مع افتراض ثبات بقية العوامل المؤثرة في الطلب على ما هي عليه، ولقياس مرونة الطلب الدخلية يتم من خلال القانون الاتي:

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

$$\text{Edy} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta Y}{Y}} = \frac{\Delta Q}{Q} \times \frac{Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta Q}{\Delta Y} \times \frac{Y}{Q}$$

اذ ان ΔQ = مقدار التغير في الكمية. ΔY =مقدار التغير في الدخل.

Q = الكمية قبل التغير. Y = الدخل قبل التغير.

ويستخدم معامل مرونة الطلب الدخلية لبيان نوعية السلعة بالنسبة للمستهلك وكما يلي:

1. إذا كانت قيمة معامل مرونة الطلب الدخلية موجبة وأكبر من الواحد الصحيح فان السلعة من السلع الاعتيادية وتعد من السلع الكمالية مثل الاكسسوارات.

2. إما إذا كانت قيمة معامل المرونة موجبة وأقل من الواحد الصحيح (بين الصفر والواحد الصحيح) فالسلعة من النوع الاعتيادي ولكنها ضرورية كالغذاء والدواء.

3. وفي حالة كانت قيمة معامل المرونة الدخلية سالبة فهذا يعني ان السلعة من السلع الرديئة بالنسبة للمستهلك لان الزيادة في الدخل ترتب عليه انخفاض الكمية المطلوبة أي ان العلاقة عكسية.

مثال: عند ارتفاع الدخل من (200) دينار إلى (250) دينار زادت الكمية المطلوبة من سلعة معينة من (20) وحدة إلى (30) وحدة احسب مرونة الطلب الدخلية ثم بين نوع السلعة؟

$$\text{Ey} = \frac{\frac{Q2 - Q1}{Q1}}{\frac{Y2 - Y1}{Y1}} = \frac{\frac{30 - 20}{20}}{\frac{250 - 200}{200}} = \frac{\frac{10}{20}}{\frac{50}{200}} = \frac{10}{20} \times \frac{200}{50} = 2$$

يقال في هذه الحالة أن الطلب على سلعة مرن بالنسبة للدخل، لان التغير النسبي في الكمية المطلوبة كان (50%) بينما كان التغير النسبي في الدخل (25%) ولما كانت قيمة مرونة الطلب الدخلية موجبة وأكبر من الواحد فان السلعة تعد عادية لان الإشارة موجبة ومن السلع الكمالية لان معامل المرونة أكبر من واحد.

وخلاصة القول تكون مرونة الطلب الدخلية موجبة بالنسبة لجميع السلع الاعتيادية، وذلك لوجود علاقة طردية بين الدخل والسلع الاعتيادية، مادامت الزيادة في الدخل تصاحبها عادة زيادة في الكمية المطلوبة، اما بالنسبة للسلع الدنيا فأن مرونة الطلب الدخلية تكون سالبة لان الزيادة في الدخل تكون سبباً في تقليل الكمية المطلوبة من هذه السلع، ومثال هذه السلع الخبز حيث أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى تقليل الطلب عليها وزيادة الطلب على سلع أخرى كاللحوم والفواكه وما إلى ذلك. كما ويستفاد من مرونة الطلب الدخلية للتمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، فإذا كانت مرونة الطلب الدخلية منخفضة أقل من الواحد دل ذلك على أن السلعة ضرورية كالأغذية، أما أذا كانت هذه المرونة مرتفعة أكبر من الواحد فهي مؤشر إلى أن السلعة كمالية.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ثالثا: مرونة الطلب المتقاطعة

إن الكمية المطلوبة من سلعة ما لا تتأثر بسعر السلعة نفسها وبدخل المستهلك وحسب، بل أنها قد تتأثر بأسعار السلع الاخرى سواء كانت مكملة أو بديلة، لذا لا بد من قياس درجة استجابة الكمية المطلوبة من هذه سلعة إذا حدث تغيير في أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة، وهذا ما يطلق عليه مرونة الطلب المتقاطعة.

وتعرف **مرونة الطلب المتقاطعة** بانها درجة الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة للتغيير في أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة، وتقاس مرونة الطلب المتقاطعة وفق القانون التالي:

$$\text{مرونة الطلب المتقاطعة} = \frac{\text{التغيير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة X}}{\text{التغيير النسبي في سعر السلعة Y}}$$

$$\text{Edc} = \frac{\frac{\Delta Qx}{Qx}}{\frac{\Delta Py}{Py}} = \frac{\Delta Qx}{Qx} \times \frac{Py}{\Delta Py} = \frac{\Delta Qx}{\Delta Py} \times \frac{Py}{Qx}$$

اذ ان:

ΔQx = مقدار التغيير في السلعة الاساسية، ΔPy = مقدار التغيير في أسعار السلع البديلة والمكملة، Qx = الكمية المطلوبة من السلعة الاساسية، Py = سعر السلعة البديلة أو المكملة.

ويمكن أن تكون هذه المرونة ذات اشارة سالبة أو موجبة اوذات قيمة صفرية ولكل من ذلك مدلول اقتصادي معين وكما يلي:

1- الاشارة الموجبة علاقة طردية والسلعتين بديلتين مع بعضهما البعض، مثل الأرز والمعكرونة.

2. الاشارة السالبة علاقة عكسية والسلعتين مكملتين مع بعضهما البعض، مثل السكر وعمل الحلويات.

3. إما إذا كانت المرونة مساوية للصفر فالسلعتين مستقلتين عن بعضهما أي ليس هناك علاقة بين السلعتين، مثل السكر ومظلات المطر الشخصية.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

العوامل المؤثرة على مرونة الطلب السعرية

1- مدى وجود بديل للسلعة:

فالسلعة التي تكون لها بدائل تكون مرونة الطلب عليها أكبر من تلك التي لا يوجد لها بديل، فكلما زاد عدد السلع البديلة واقتربت السلع من أن تكون بديلاً تاماً ارتفعت مرونة الطلب، والسبب في ارتفاع المرونة يعود إلى سهولة انتقال المستهلك الى السلع البديلة في حالة ارتفاع سعر السلعة الأصلية (وبقاء أسعار السلع البديلة ثابتة) فمرونة الطلب على لحم الغنم تكون كبيرة بسبب وجود عدد من البدائل تتمثل بلحم البقر ولحم السمك ولحم الدجاج وغيرها، وبالعكس كلما قل عدد البدائل المتوفرة لسلعة ما كلما انخفضت مرونة الطلب على تلك السلعة . فمثلاً أذا ارتفع سعر الملح بنسبة 10% فأن المستهلكين لن يخفضوا الكمية المطلوبة بنسبة ملحوظة بسبب عدم وجود بديل لهذه السلعة، وكذلك أن انخفاض سعر الملح لن يدفع المستهلكين لمضاعفة كمية الملح في طعامهم.

2- اهمية السلعة بالنسبة للمستهلك:

تقسم السلع إلى ضرورية أساسية للحياة وسلع كمالية والتي يمكن الاستغناء عنها. فالسلع الضرورية تكون مرونة الطلب عليها منخفضة أو أن الطلب عليها غير مرن بسبب أن المستهلك يطلبها لضرورتها ولعدم وجود خيار لديه في الاستغناء عنها بغض النظر عن سعرها. أي أن الكمية المطلوبة منها لا تتأثر كثيراً عند تغير أسعارها. وبالعكس فأن السلع الكمالية نجد أن مرونة الطلب عليها مرتفعة وأن الكمية المطلوبة تتأثر عند تغير أسعارها. فعندما يرتفع سعر أجهزة الفيديو وهي سلعة كمالية فأن الكمية التي يشتريها الناس ستنخفض بشكل كبير.

3- مقدار نصيب السلعة من دخل المستهلك:

أذا كان الأنفاق على سلعة معينة لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من دخل المستهلك ولا يؤثر على ميزانية المستهلك فان الطلب عليها يكون غير مرن عادة لان المستهلكون عادة لا يهتمون بالتغيرات بالأسعار ومثال على هذه السلع الشخاط والملح، أما السلع التي يشكل الأنفاق عليها نسبة كبيرة من دخل المستهلك فأن الطلب عليها يكون مرن ومثالها السيارات والأثاث وغيرها.

4- حجم دخل المستهلك:

إن طلب الأغنياء على سلعة من السلع أقل مرونة من طلب الفقراء على نفس السلعة وهذا يعني أن الأغنياء أصحاب الدخول الكبيرة سيقومون بشراء السلعة نفسها وبنفس الكميات سواء انخفض سعر هذه السلعة أو أرتفع، أما في حالة الفقراء فأن أي ارتفاع أو انخفاض في سعر السلعة سيؤدي الى تغير نسبي أكبر في الكميات المطلوبة.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

5- الفترة الزمنية:

كلما طالت الفترة الزمنية فأن من المحتمل أن يتحول الطلب غير المرن إلى طلب أكثر مرونة لان بمرور الزمن يستطيع المستهلك تعديل نمط استهلاكه والبحث عن سلع بديلة أرخص نسبياً، فمثلاً أذا ارتفع سعر سلعة ما مثل زيت الزيتون فان المستهلك الذي تعود على استعمال هذه السلعة في طعامه قد لا يتمكن من تغيره فوراً، لكن مع مرور الوقت فأن المستهلك بلا شك سيحاول التكيف مع أنماط استهلاكية جديدة، كذلك عندما ينخفض سعر سلعة معينة فأن المستهلك سيشتري كمية قليلة منها على سبيل التجربة لكن بمرور الزمن فانه سيطلب كمية أكثر منها أذا أصبحت مقبولة لأذواقه.

درجات مرونة الطلب السعرية		
قيمة المرونة	**وصف المرونة**	**درجة الاستجابة أو التفسير الاقتصادي**
صفر	عديم المرونة	لا تتغير الكمية المطلوبة نتيجة التغير بالسعر مثل الادوية
اقل من واحد وأكبر من الصفر	قليل المرونة او واطئ المرونة	تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أقل من التغير في السعر مثل السلع الضرورية
يساوي واحد	متكافئ او احادي المرونة	تتغير الكمية المطلوبة بنفس نسبة التغير في السعر كالسلع الاعتيادية
أكبر من واحد	عالي او كبير المرونة	تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من التغير بالسعر كالسلع الثانوية والسلع التفاخرية
ما لا نهاية	تام المرونة	أي تغير طفيف في السعر يؤدي الى تغير كبير جداً في الكمية المطلوبة ويحدث في البورصات والاسهم والسندات

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب الرابع

نظرية العرض

يعرف العرض بأنه الكميات من السلعة او الخدمة التي يكون المنتجون مستعدين لبيعها فعلاً في السوق عند مختلف الأسعار المفترضة لها خلال فترة زمنية معينة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض. وعليه يتحقق العرض إذا ما توفرت الرغبة والقدرة لدى المنتجين في تزويد السوق بكميات إضافية من سلعة أو خدمة معينة.

العوامل المحددة للعرض

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الكمية التي يرغب المنتج في عرضها من سلعة أو خدمة ما، وأهم هذه العوامل:

1- سعر السلعة: ترتبط الكمية المعروضة بعلاقة طردية مع سعرها، فكلما ارتفع سعر السلعة أو الخدمة زادت الكمية التي يرغب المنتج في عرضها، بينما تقل الكمية التي يرغب المنتج في عرضها كلما انخفض سعر السلعة.

2- أسعار عناصر الإنتاج: إن التغيرات التي قد تطرأ على أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج سلعة ما (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) لها تأثير مباشر على تكلفة إنتاج السلعة وبالتالي على عرض السوق لهذه السلعة. ففي حالة حدوث انخفاض في أجور العمال والمستخدمين أو أسعار المواد الأولية فإن ذلك سيحدث تخفيضا في تكلفة إنتاج السلعة، مما يحفز المنتجين لزيادة عرضهم للسلعة، كما سيحدث العكس فيما لو ارتفعت أسعار عناصر الإنتاج. وعلى ذلك تكون العلاقة بين أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة والكمية المعروضة منها علاقة عكسية.

3- المستوى التكنولوجي: إن تحسين المستوى التكنولوجي أو الفن الإنتاجي المستخدم في عمليات الإنتاج له تأثير إيجابي في انخفاض تكلفة الإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلعة وعرض السوق لها، بينما يحدث العكس في حالة تخلف الفن الإنتاجي والذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلعة وبالتالي انخفاض عرضها.

4- أسعار السلع الأخرى: عندما تتغير أسعار السلع الأخرى ارتفاعا وانخفاضا يتغير عرض السلعة تبعا لذلك أيضا، فارتفاع أسعار السلع الأخرى مع بقاء سعر السلعة نفسها ثابتا يحفز المنتجين للتوجه نحو انتاج السلع الأخرى التي ارتفع سعرها وذلك لأنها تكون أكثر ربحا من السلعة التي بقي سعرها ثابتا وهذا يعني انخفاض عرضها ويحدث العكس إذا انخفضت أسعار السلع الأخرى أي ان العلاقة بين تغير أسعار السلع الأخرى والكمية المعروضة من سلعة معينة علاقة عكسية.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

5- عدد البائعين أو المنتجين للسلعة: بما أن عرض السوق لسلعة ما هو مجموع الكميات التي يعرضها المنتجون عند مختلف مستويات السعر، فإن ارتفاع عدد البائعين أو المنتجين لسلعة ما سيؤدي إلى زيادة عرض السلعة، وبالتالي انتقال منحنى عرض السوق إلى اليمين وإلى أسفل ويحدث العكس في حالة انخفاض عدد البائعين أو المنتجين للسلعة.

6- الضرائب والإعانات: تؤثر سياسة الحكومة في النشاط الاقتصادي ومن ثم العرض من خلال الضرائب والإعانات، فتقديم معونات للمنتجين أو تخفيض الضرائب على الإنتاج أو المبيعات سيؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج السلعة وبالتالي زيادة عرض السلعة في السوق، والذي يتمثل بيانيا في انتقال منحنى عرض السوق الى اليمين وإلى أسفل. كما أن زيادة الضرائب أو تخفيض مستوى الإعانات الحكومية له تأثير سلبي على أرباح المنتجين للسلعة وسينعكس ذلك على نقص عرض السوق وبالتالي انتقال المنحنى إلى اليسار والى الأعلى.

7- مدى رغبة المنتجين الاحتفاظ بالسلعة: ان عرض السلع يتناسب عكسيا مع زيادة الرغبة للمنتجين الاحتفاظ بالسلعة فكلما زادت رغبة المنتجين الاحتفاظ بالسلعة قلت الكمية المعروضة وتبرز هذه الظاهرة عند الفلاحين الذين يحتفظون ببعض المحاصيل لأغراض استهلاكهم الذاتي.

8- توقعات المنتجين المستقبلية للأسعار: إذا توقع المنتجون بان سعر السلعة التي ينتجونها ويعرضونها في السوق سوف يزداد في المستقبل فانهم يقللون من عرضها في الوقت الحالي انتظارا لارتفاع أسعارها مستقبلا والعكس صحيح أيضا.

9- الزمن: يتأثر العرض بعامل الزمن حيث ان بعض السلع تحتاج لفترات زمنية مختلفة للإنتاج فبعضها يحتاج لفترات طويلة مثل السلع الزراعية وبعضها فترات قصيرة كالسلع الصناعية.

دالة العرض

دالة العرض هي عبارة عن العلاقة الرياضية التي تربط الكمية المعروضة ومختلف العوامل المؤثرة فيها، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$Q_S = f(P_X, P_Y, T, F, S, N)$$

حيث ان:

Q_S = تمثل الكمية المعروضة من السلعة

P_X = سعر السلعة نفسها.

P_Y= سعر السلعة البديلة.

T= المستوى الفني التكنولوجي

F = أسعار عوامل الإنتاج

S = الإعانات والضرائب

N = توقعات المنتجين المستقبلية للأسعار.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ويمكن التعبير عن دالة العرض في أبسط صورها (الصورة الخطية) من خلال افتراض ثبات المتغيرات المستقلة التي تؤثر في العرض ماعدا متغير مستقل واحد تنسب إليه كل التغيرات التي تطرأ على الكمية المعروضة، وعادة ما يتم افتراض ثبات كل المحددات باستثناء سعر السلعة نفسها، وعليه تكون الكمية المعروضة من السلعة تابعة لسعر السلعة فقط، فتأخذ بذلك دالة العرض الصيغة الرياضية الآتية:

$$Q_{Sx} = f(Px)$$

قانون العرض

(الكمية المعروضة من سلعة معينة تتناسب طرديا مع سعرها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض).

ويبين قانون العرض أن الكمية المعروضة من سلعة ما سوف تزيد كلما ارتفع سعر السلعة وتنخفض كلما قل سعرها مع بقاء العوامل الأخرى (محددات العرض) على حالها. فارتفاع سعر السلعة يحفز المنتج إلى زيادة الكمية المعروضة منها أملا منه في زيادة الأرباح من خلال زيادة كمية المبيعات، أما انخفاض سعر السلعة فإنه يدفع المنتج إلى عدم زيادة المعروض من السلعة باعتبار أن هذا الانخفاض في السعر يعني فقدان جزء من أرباح المنتج.

جدول العرض

يوضح جدول العرض العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما عند مستويات الأسعار المختلفة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة خلال فترة زمنية معينة. ويمكن بيان هذه العلاقة من خلال جدول العرض الآتي:

P	15	11	8	6	5	4
Q_S	200	125	80	40	30	0

يمثل جدول العرض البيان الرقمي الذي يوضح الكميات المعروضة لمنتج ما من سلعة معينة عند أسعار مختلفة. ويتضح من الجدول أنه كلما ارتفع سعر السلعة كلما ارتفعت الكمية المعروضة منها، في حين ينخفض العرض كلما انخفض السعر، وهو ما يبين أن العلاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها.

منحنى العرض

منحنى العرض عبارة عن التمثيل البياني لجدول العرض وباستعمال بيانات الجدول السابق تحصل على منحنى موجب الميل أي متصاعد من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين ويعكس ميل المنحني الموجب قانون العرض، أي العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها والشكل البياني يوضح شكل منحنى العرض بالاعتماد على الجدول أعلاه.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

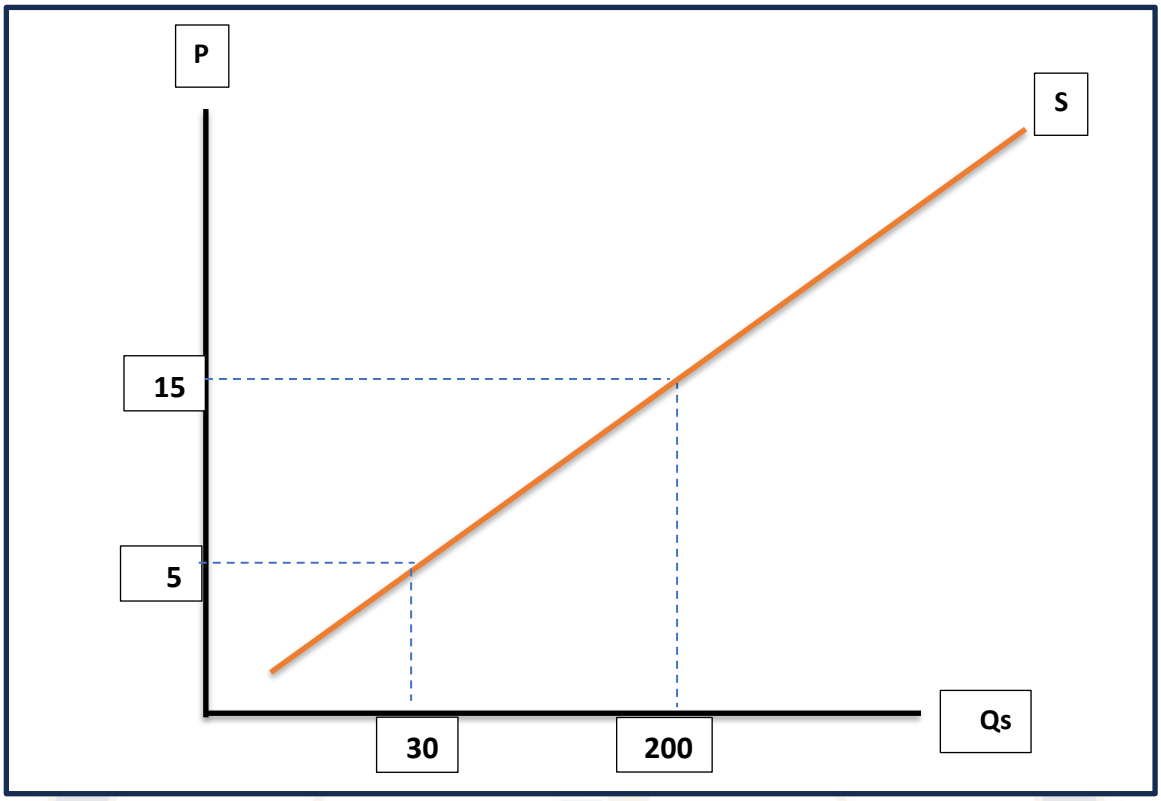

تغير العرض وتغير الكمية المعروضة

يشير تغير الكمية المعروضة إلى تغير عدد وحدات السلعة عند تغير سعرها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض ويكون الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى العرض نفسه كما هو موضح في الشكل البياني الآتي:

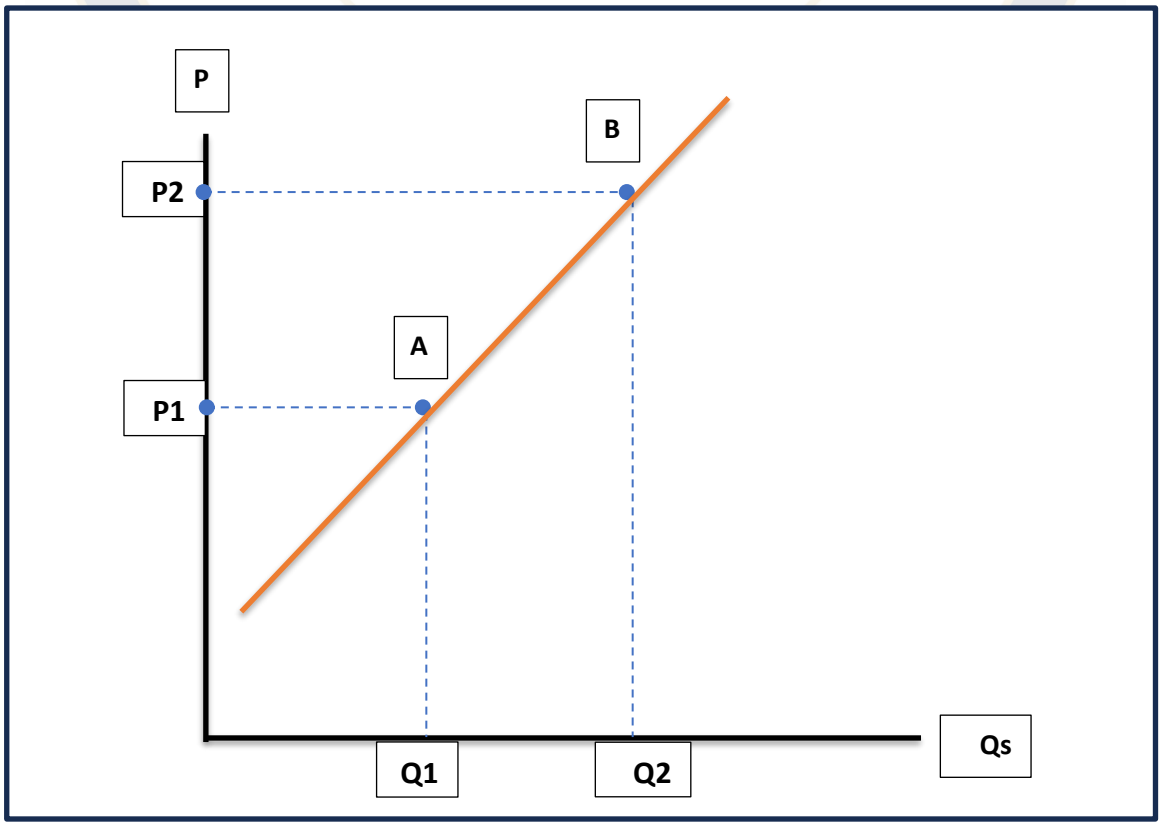

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ويبين الشكل أن ارتفاع سعر السلعة من P_1 إلى P_2 قد أدى إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة نفسها من Q_1 إلى Q_2 وتم الانتقال من النقطة A إلى النقطة B على منحنى العرض نفسه، وهو ما يطلق عليه تغير الكمية المعروضة.

اما تغير العرض فيحصل نتيجة تغير أحد العوامل المحددة للعرض مع افتراض ثبات سعر السلعة.

ويؤدي تغير العرض إلى انتقال منحنى العرض بكامله إلى اليمين في حالة التأثير الإيجابي (الطردي) لأحد العوامل المحددة للعرض، أو انتقال المنحنى إلى اليسار في حالة التأثير السلبي (العكسي) لأحد العوامل المحددة للعرض. ويمكن تمثيل تغير العرض بيانيا في الشكل الآتي:

جامعة شط العرب
كلية الإدارة والاقتصاد

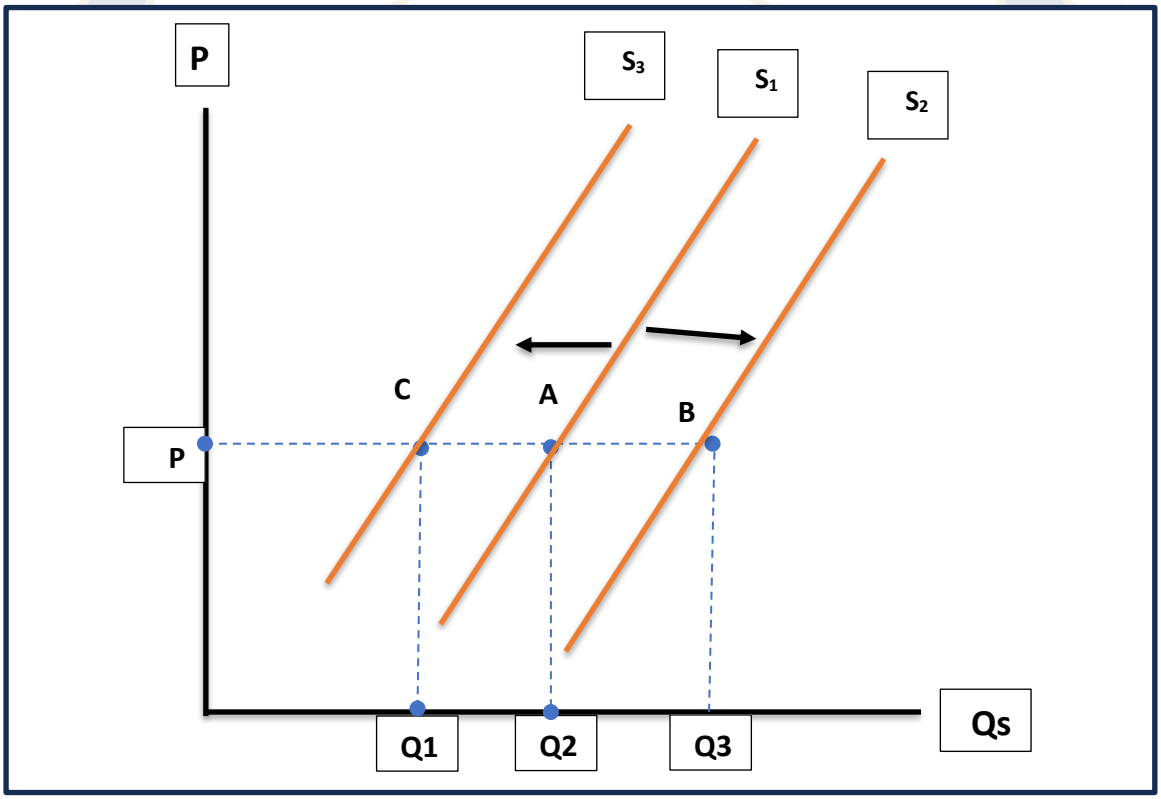

يتضح من الشكل أن تغير أحد العوامل المحددة للعرض ولنفترض تحسن المستوى الفني سوف يزيد من الطاقة الإنتاجية للمنتج وانخفاض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة من السلعة، وبالتالي زيادة المعروض من هذه السلعة عند مستوى السعر نفسه، حيث أدى تحسن المستوى الفني إلى تغير العرض بالانتقال من النقطة A على منحنى العرض (S_1) إلى النقطة B على منحنى العرض (S_2) وبالتالي زيادة الكمية من Q_2 إلى Q_3 بالرغم من ثبات سعر السلعة.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

مرونة العرض

- ويمكن **تعريف مرونة العرض** بأنها مدى أو درجة استجابة أو تأثر الكمية المعروضة من السلعة للتغير في المتغيرات المستقلة المؤثرة فيها، وهي سعر السلعة نفسها، أسعار السلع الأخرى.
- اما **مرونة العرض السعرية**: فهي درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة للتغير في سعر السلعة نفسها، وأثناء مدة زمنية محددة.

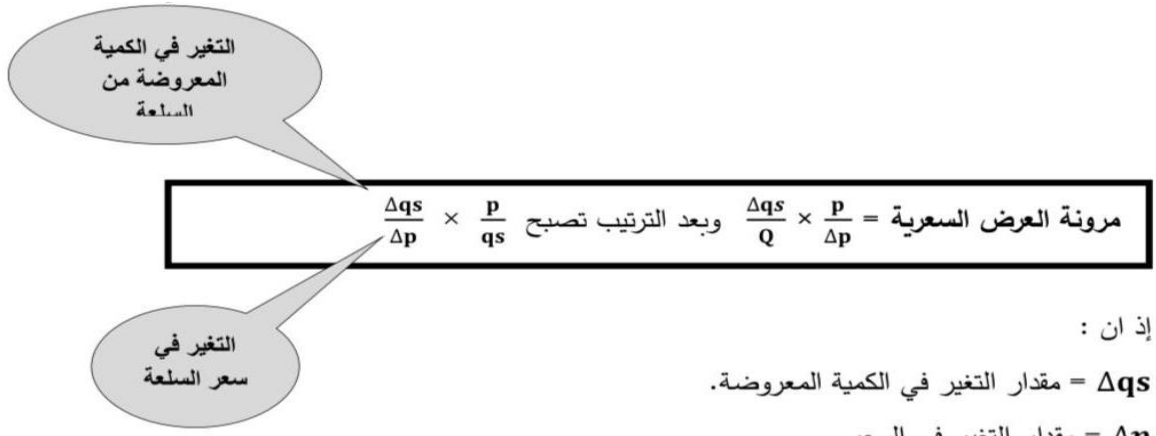

إذ ان :

Δqs = مقدار التغير في الكمية المعروضة.

Δp = مقدار التغير في السعر.

qs = الكمية المعروضة قبل التغير.

p = السعر قبل التغير.

مثال: ارتفعت الكمية المعروضة من السلعة (Y) من (3) وحدات إلى (8) وحدات، وذلك بسبب ارتفاع سعر هذه السلعة من (6) دينار إلى (15) دينار؟ المطلوب: إيجاد مرونة العرض السعرية للسلعة (Y).

الجواب:

بما أن الكمية المعروضة قد ارتفعت من (3) إلى (8) وحدات، فإن الكمية المعروضة الأصلية هي ($Qs_1=3$) والكمية المعروضة الجديدة هي ($Qs_2=8$)، وبما أن السعر قد ارتفع من (6) إلى (15) دينار، فإن السعر الأصلي هو ($P_1=6$) والسعر الجديد هو ($P_2=15$) دينار. ومن ثم نطبق قانون مرونة العرض السعرية لإيجاد الحل وكالاتي:

$$Es = \frac{\Delta Qs}{\Delta p} \times \frac{p}{Qs}$$

$$\frac{8-3}{15-6} \times \frac{6}{3}$$

$$\frac{5}{9} \times 2 = (1.11)$$

وبما ان مرونة العرض السعرية أكبر من واحد صحيح فان السلعة تمتاز بكونها مرنة بالنسبة للتغير في سعرها.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

وبمكن توضيح درجات مرونة العرض كما يأتي:

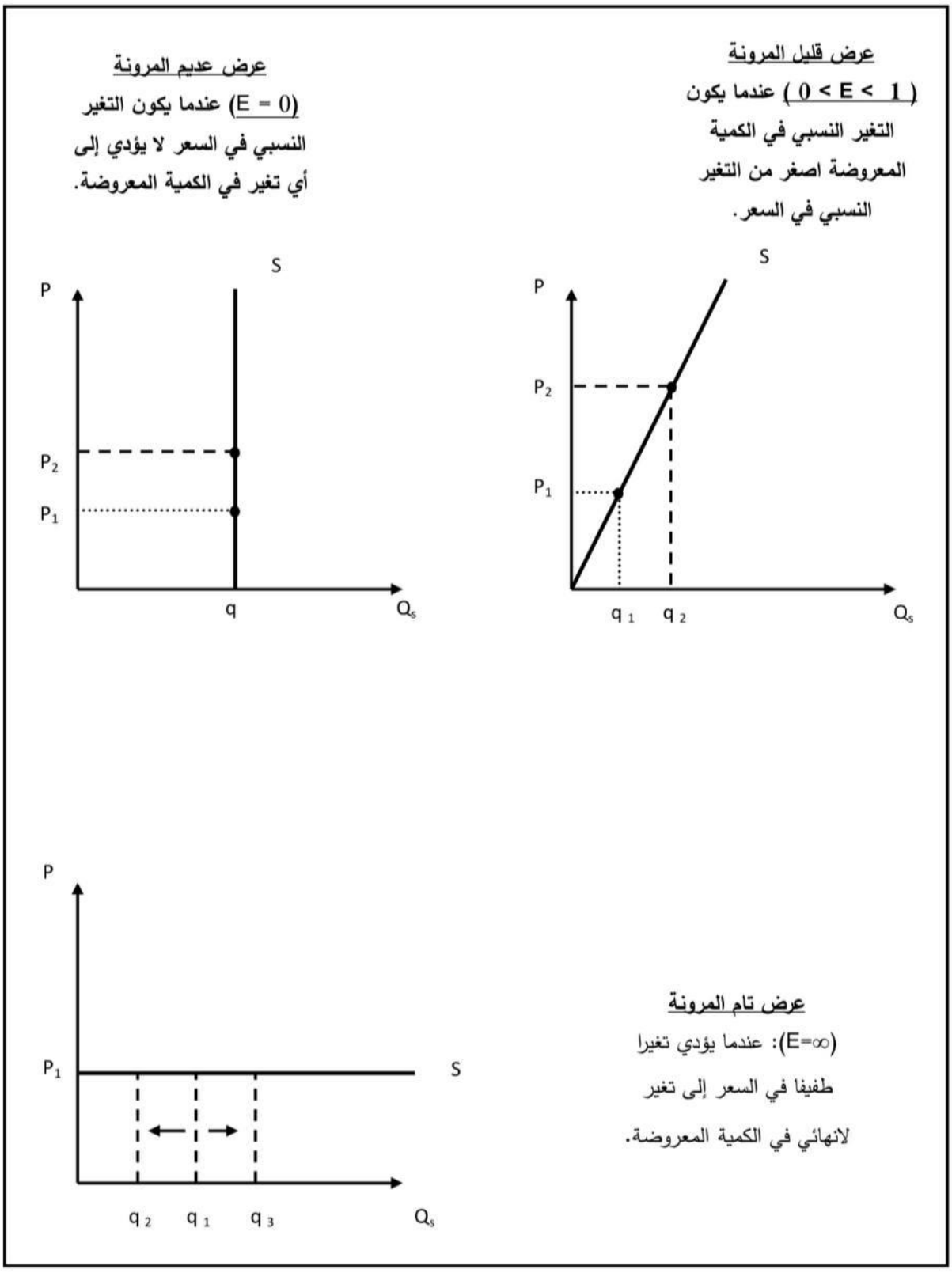

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

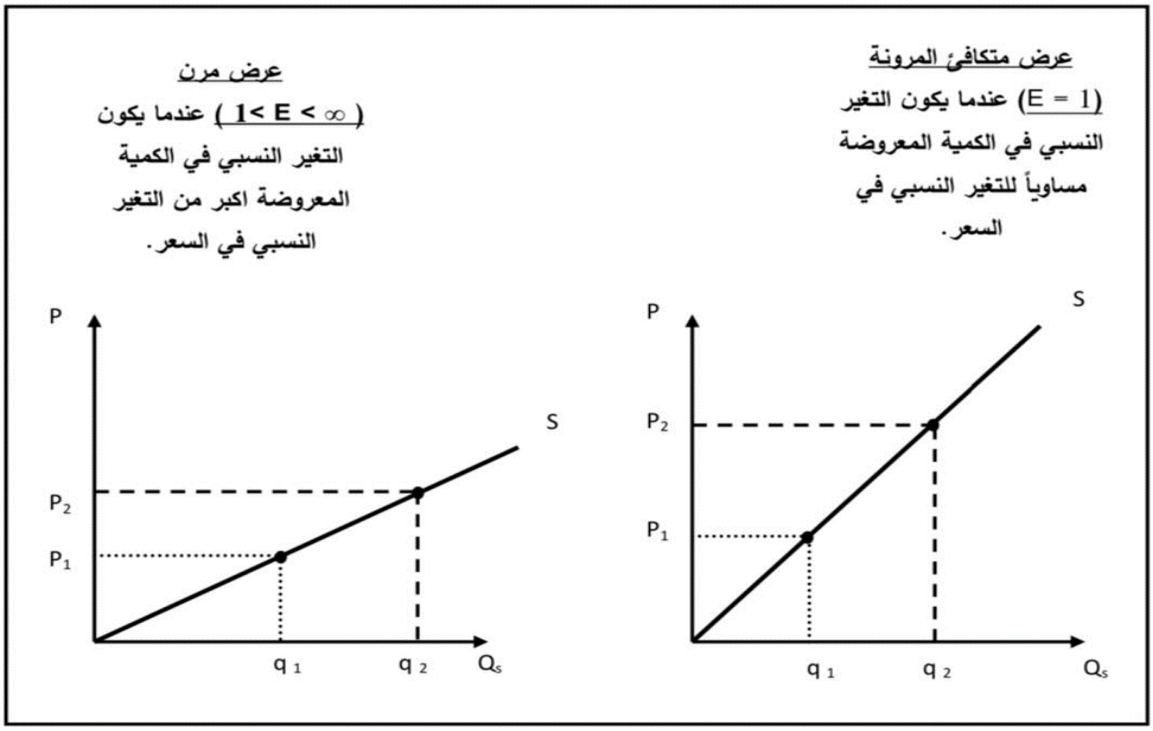

SHATT AL-ARAB UNIVERSITY
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

السعر التوازني والكمية التوازنية

يمكن تعريف السعر التوازني بانه (السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة في نقطة معينة وهي نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض) ونقطة التقاطع تمثل نقطة التوازن التي عندها تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند سعر التوازن، اما إذا حصل اختلال في التوازن لسبب او لآخر فان هناك قوى خفية بإمكانها إعادة التوازن الى السوق وهذا ما جاء به الكلاسيك فاذا حصل طارئ أدى الى زيادة السعر مثلا فسيظهر ما يسمى بفائض العرض وعجز في الطلب اما اذا انخفض السعر فسوف يظهر فائض في الطلب مع عجز في العرض، ولكن من خلال السوق والية الأسعار ستتولد ردود أفعال عكسية من شانها إعادة التوازن الى السوق ولنفس المستوى التوازني السابق.

لتوضيح ذلك نفترض ان الجدول ادناه يمثل الكميات المطلوبة والمعروضة من سلعة معينة وعند أسعار مختلفة خلال فترة زمنية معينة وفي ظل ظروف المنافسة الكاملة وكما يأتي:

السعر(دينار)	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
5	10	115
4	25	80
3	50	50
2	80	20
1	120	10

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود سعر وحيد تتوافق عنده رغبات المشترين مع رغبات البائعين وهو سعر (3) دينار تتساوى فيه الكمية التي يرغب المستهلكون في شراؤها مع الكمية التي يرغب المنتجين في عرضها.

عند حدوث ارتفاع في السعر ولاي سبب سيكون هناك فائض في العرض لان ارتفاع السعر يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج بسبب زيادة ارباحهم من ارتفاع السعر وكذلك دخول منتجين جدد الى السوق، فمثلا عند ارتفاع السعر من (3) الى (4) فان الكمية المطلوبة تنخفض من (50) الى (25) بينما الكمية المعروضة تزداد من (50) الى (80) ومقدار الفائض في العرض في هذه الحالة سيكون (55) وحتى يستطيع المنتجين بيع منتجاتهم التي تكدست في السوق فسوف يلجؤون الى تخفيض السعر الى (3) دينار وبذلك يعيدون حالة التوازن الى السوق.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

اما في حالة انخفاض السعر فان الافراد سيكون لديهم الحافز لزيادة طلبهم على السلعة اضافة الى دخول مستهلكين جدد الى السوق مما يؤدي الى ظهور فائض في الطلب، بالمقابل فان انخفاض السعر يدفع المنتجين بتخزين انتاجهم وعدم عرضه في السوق او تقليل الإنتاج لأنهم لا يحصلون على الأرباح الكافية او لتقليل خسائرهم.

فمثلا عند انخفاض السعر الى (2) دينار بدلا من (3) دينار نلاحظ ان الزيادة في الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة تساوي (60) وهي تمثل فائض الطلب.

خلاصة القول أي تغيير في سعر المنتوج ارتفاعا او انخفاضا عن السعر التوازني فان التحرك سيكون على نفس منحنى الطلب والعرض في السوق ويولد فائض في الطلب عند انخفاض السعر او فائض في العرض عند ارتفاع السعر وهذا التغيير سيولد ردود أفعال تؤدي الى إزالة التغيير الحاصل في السعر والعودة الى الحالة التوازنية الاصلية وهذا ما يعرف بآلية الأسعار، ويمكن توضيح الشكل التوازني وفائض الطلب والعرض من خلال الشكل الاتي:

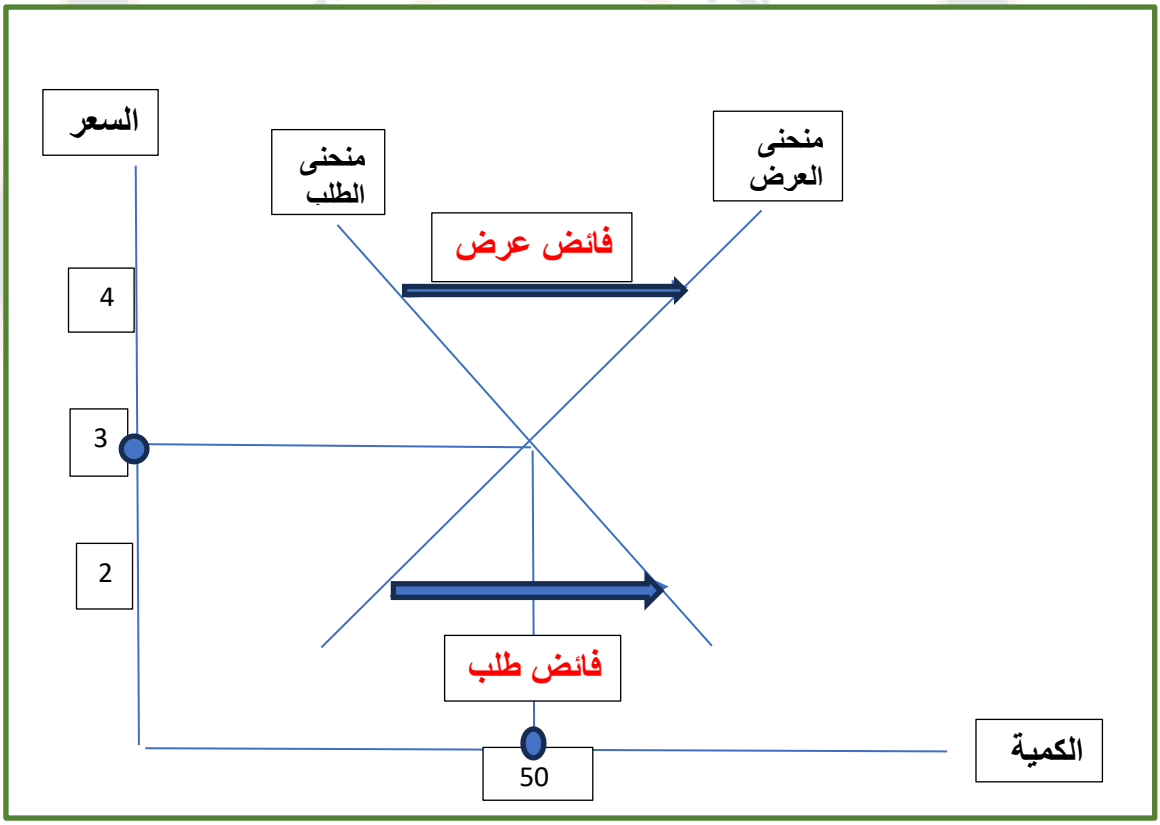

س/ إذا كانت دالة الطلب ودالة العرض لسلعة ما كما يلي:

$$Q_d = 25 - 3P$$

$$Q_s = 5 + 2P$$

المطلوب/ إيجاد السعر التوازني والكمية التوازنية مع التمثيل البياني للعلاقة بينهما؟

الجواب: $Qd = 13$, $Q_s = 13$, $P = 4$

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب الخامس

الإنتاج

تهتم نظرية الإنتاج بدراسة سلوك المنشأة أو المشروع بوصفها الوحدة الاقتصادية الإنتاجية التي تقوم بعملية الإنتاج عن طريق استخدام المدخلات، وهي عناصر الإنتاج المختلفة كعنصر العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم من أجل إنتاج المخرجات من السلع والخدمات المتعددة.

ويعتبر تحقيق أقصى مستوى من الأرباح الهدف الأساسي لقيام المنشأة بالعملية الإنتاجية، ويسمى ذلك بتعظيم الأرباح ولكي تمارس المنشأة نشاطها ووظيفتها تقوم بشراء عوامل الإنتاج من العمل ورأس المال والمواد الأولية وغيرها، وتمثل النفقات المصروفة للحصول على هذه العناصر تكاليف الإنتاج، ومن ثم بالتوليف بين عوامل الإنتاج وفق المعايير التقنية الممكنة والخيارات الاقتصادية المثلى تقوم المؤسسة بإنتاج منتجاتها ضمن حدود الكميات التي تحقق لها أفضل ربح في حدود الميزانية التي تملكها وأسعار عوامل الإنتاج.

مفهوم الإنتاج

يقصد **بالإنتاج** خلق المنفعة أو زيادتها، وعليه يمثل الإنتاج أي عملية تسهم في تحقيق نفع، أو تجعل السلع والخدمات في متناول المستهلك. ويمكن التمييز هنا بين مفهومين للإنتاج:

الأول: المفهوم الفني للإنتاج وهو الذي يبحث في العلاقة بين المستخدم المنتج، أي العلاقة بين مقدار الكمية من عوامل الانتاج المستخدمة في إنتاج سلعة ما وكمية الإنتاج من السلعة محل الدراسة بغض النظر عن الأسعار. ويعبر عن العلاقة بين عناصر الإنتاج وكمية الإنتاج بدالة الإنتاج.

الثاني: المفهوم الاقتصادي للإنتاج وهو مفهوم يبحث في تحقيق أكبر قدر ممكن من إنتاج سلعة ما بتوظيف كمية محدودة من عوامل الإنتاج، أو تحقيق قدر معين من الإنتاج بتوظيف كمية أقل من عوامل الانتاج (أقل التكاليف).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

عناصر الإنتاج

عادة ما يطلق على الموارد الاقتصادية بعناصر الإنتاج وأحيانا أخرى بالمدخلات وهي كل ما يحقق منفعة مباشرة او غير مباشرة للإنسان وذات وجود نادر نسبيا للمجتمعات والتي تستخدم في العملية الإنتاجية لإنتاج مختلف السلع والخدمات.

ويقسم الاقتصاديون هذه العناصر الى أربعة عناصر رئيسية هي:

أولا: الأرض ومفهوم الأرض في الاقتصاد كعنصر من عناصر الإنتاج أوسع بكثير من مفهوم الأرض الشائع بين الناس حيث يقصد بها الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في العملية الإنتاجية ولها عدة مدلولات اقتصادية وهي:

1- مصدر الثروات الطبيعية من معادن موجودة تحت الأرض او على سطحها مثل الحديد والكبريت والمغنسيوم ... الخ.

2- مصادر الطاقة وهي المواد المستخدمة في تشغيل الآلات والمعدات مثل انفط والغاز او الطاقة المتجددة كالشمس والرياح..... الخ

3- الموارد المائية وتشمل المياه الجوفية والانها والبحيرات.

4- الأراضي الخصبة التي تعد عاملا مهما في الإنتاج الزراعي.

ثانيا العمل: ويقصد به كل مجهود ذهني (فكري) او عضلي يبذل في العملية الإنتاجية لإنتاج مختلف السلع والخدمات، فالعمل هنا لا يقتصر على العمل اليدوي وانما يشمل جميع المشاركين في العملية الإنتاجية ذهنيا وعضليا لذلك يطلق عليه احيانا كثيرة الموارد البشرية.

ثالثا: رأس المال: وتشمل كل ما انتجه الانسان من عناصر لمساعدته في العمليات الإنتاجية اللاحقة مثل الآلات والمعدات والجسور والطرق والمباني ووسائل النقل وغيرها وتسمى بالسلع الرأسمالية او السلع الاستثمارية ويمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من عنصر راس المال:

1- **راس المال الثابت** ويشمل جميع الأصول الثابتة قي المشروع مثل الآلات والمعدات والمباني التي يمكن للمشروع استخدامها في عملية الإنتاج على مدى فترات طويلة من الزمن.

2- **راس المال المتداول** ويشمل المواد والسلع غير تامة الصنع التي تستهلك بمجرد استعمالها في العملية الإنتاجية.

وتبرز الاهمية الاقتصادية للتفرقة بين راس المال الثابت والمتداول عند حساب تكلفة انتاج السلعة في المشروع حيث ان قيمة راس المال المتداول تدخل بأكملها في حساب كلفة انتاج السلعة خلال مدة زمنية معينة، اما راس المال الثابت فتوزع قيمته على فترات الإنتاج المختلفة او خلال العمر الإنتاجي لراس المال الثابت.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

رابعا- التنظيم: ويعد هذا العنصر اهم عناصر الإنتاج والذي يتولى عملية المزج بين عناصر الإنتاج الأخرى ويختار التوليفة المناسبة لإنتاج السلع والخدمات وتوجيه العملية الإنتاجية بدا من انشاء المشروع مرورا بمراحل الإنتاج المختلفة وصولا الى المستهلك النهائي.

الفترة القصيرة والفترة الطويلة

الفترة القصيرة هي الفترة الزمنية التي يمكن فيها للمشروع تغيير الكمية المنتجة من خلال تغيير كمية بعض عناصر الإنتاج المستخدمة مثل (العمل)، بينما تظل عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة (كالمباني والآلات)، وعليه فالفترة القصيرة هي الفترة التي يبقى فيها على الأقل عنصر واحد من عناصر الإنتاج ثابتا بينما تتغير باقي عناصر الإنتاج. أما **الفترة الطويلة** فهي الفترة الزمنية التي تسمح بتغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية.

دالة الإنتاج في الفترة القصيرة

تعرف دالة الإنتاج بأنها العلاقة الفنية بين الإنتاج وعناصر الإنتاج أي العلاقة الكمية التي تربط بين كمية الموارد الداخلة في العملية الإنتاجية وبين ما ينتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$Q = f(L, K, D, R, T \dots)$$

حيث تمثل:

Q =الناتج الكلي.

L = الكميات المستخدمة من عنصر العمل.

K= راس المال.

D= الأرض.

R= المواد او المواد الأولية.

T= المستوى الفني او التكنلوجي.

وهذا يعني ان كمية الانتاج (المخرجات) تعتمد على عناصر الإنتاج (المدخلات) المستخدمة في العملية الإنتاجية وطريقة إدارتها.

ومع افتراض ثبات كمية رأس المال والمستوى الفني وبقية عناصر الإنتاج عدا عنصر العمل فان دالة الإنتاج في المدى القصير تأخذ الشكل التالي وهي تقيس أثر التغيير في الكمية المستخدمة من عنصر العمل على الإنتاج:

$$Q = f(L)$$

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة

يمكن التمييز بين نوعين من عناصر الإنتاج هما:

1- عناصر الإنتاج الثابتة Fixed Factors

وهي العناصر التي لا تسمح فيها الفترة الزمنية من تغييرها مثل راس المال (الآلات والمعدات) والمستوى التكنلوجي....

2- عناصر الإنتاج المتغيرة Variable Factors

وهي عناصر الإنتاج التي يمكن تغييرها في المدى القصير مثل الايدي العاملة والمواد الأولية.

ويمكن التمييز في المدى القصير بين ثلاثة أنواع للإنتاج:

- **الناتج الكلي** (TP) عبارة عن إجمالي الكمية المنتجة من السلعة خلال فترة زمنية معينة، والتي نحصل عليها من إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير عنصر العمل إلى عناصر الإنتاج الثابتة.
- **الناتج المتوسط (AP)**: وهو عبارة عن نصيب العامل الواحد من الناتج الكلي، ونحصل عليه بقسمة الناتج الكلي على كمية المستخدم من عنصر الإنتاج المتغير (عنصر العمل) أي ان:

$$\text{الناتج المتوسط لعنصر العمل} = \frac{\text{الناتج الكلي}}{\text{عدد العمال}}$$

$$AP = \frac{TP}{L}$$

- **الناتج الحدي (MP)**: وهو عبارة عن مقدار التغير في الناتج الكلي نتيجة زيادة عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير بوحدة واحدة، ونحصل عليه من خلال قسمة التغير في الناتج الكلي على التغير في عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير عنصر العمل.

$$\text{الناتج الحدي لعنصر العمل} = \frac{\text{التغير في الناتج الكلي}}{\text{التغير في عدد العمال}}$$

$$MP = \frac{\Delta TP}{\Delta L}$$

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

قانون تناقص الغلة

يصور قانون تناقص الغلة العلاقة بين الزيادة في كمية أحد عناصر الإنتاج المتغيرة، عندما تبقى العناصر الإنتاجية الأخرى ثابتة. وينص هذا القانون على أنه (إذا ما ازدادت الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية خلال فترة زمنية معينة، مع بقاء الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية الأخرى ثابتة دون تغيير، فإن الناتج الكلي سيزداد، ولكن بعد حد معين فإن الزيادة في الناتج تصبح أقل فأقل، ومعنى ذلك أن كل من الناتج الحدي والناتج المتوسط لعنصر الإنتاج المتغير في النهاية سوف يأخذان في التناقص). وبما أن هذا القانون يتعلق بمستوى نشاط المنشأة في الفترة القصيرة، ويساعد متخذي القرار فيها على اختيار المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج المتغيرة وتحديد مستوى الإنتاج الأمثل في الفترة القصيرة، فإن هذا القانون يسمى أيضا بـ **(قانون النسب المتغيرة)** لوصف ما يحصل من تغيير في نسب دمج عناصر الإنتاج.

ويعمل قانون تناقص الغلة في ظل توفر العوامل الآتية:

- **ثبات المستوى الفني.**
- **تغير عنصر إنتاجي واحد وثبات العناصر الإنتاجية الأخرى.**
- **تجانس وحدات عنصر الإنتاج المتغير.**

مراحل الإنتاج

لغرض دراسة سلوك المنتج في الفترة القصيرة باستخدام قانون تناقص الغلة سوف نتتبع تأثير التغير في عدد من العمال في إحدى المزارع على الإنتاج الكلي، عندما يكون حجم المزرعة وباقي عوامل الإنتاج كالمستوى التقني ثابتة، نجد أن الإنتاج يمر بثلاث مراحل:

- **مرحلة تزايد الغلة** تؤدي إضافة وحدات متجانسة من العمل في هذه المرحلة إلى زيادة الناتج الكلي بمعدل متزايد، أي أن كل عامل إضافي سوف يسهم في زيادة الإنتاج بقدر أكبر من العامل السابق له، وعليه تكون الزيادة في حجم الإنتاج أسرع من العنصر الإنتاجي المستخدم.

- **مرحلة تناقص الغلة** تؤدي إضافة وحدات متجانسة من العمل في هذه المرحلة إلى زيادة الناتج الكلي بمعدل متناقص، أي أن كل عامل إضافي سوف يسهم في زيادة الإنتاج بقدر أقل من العامل السابق له، وعليه تكون الزيادة في حجم الإنتاج أقل من العنصر الإنتاجي المستخدم. ويؤدي الاستمرار في إضافة وحدات العمل في هذه الحالة حد تتلاشى فيه الزيادة في الناتج الكلي عندما يصل هذا الناتج إلى نهايته العظمى.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

- **مرحلة التناقص المطلق للغلة** إن استخدام المزيد من وحدات من العمل في هذه المرحلة لا يسهم في أي زيادة في الناتج الكلي، بل يؤدي في الواقع إلى تناقص الناتج الكلي عن نهايته العظمى.

الناتج الكلي والناتج الحدي والناتج المتوسط

من أجل توضيح قانون تناقص الغلة ومراحل الإنتاج نفترض أن الإنتاج الكلي من القمح لأحد المزارعين يتغير تبعا لتغير عدد العمال وذلك في ظل ثبات مساحة الأرض المزروعة والفن الإنتاج المستخدم، ويوضح الجدول الآتي كل من الإنتاج الكلي والإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي لهذا المزارع عند زيادة وحدات العمل:

جدول الناتج الكلي والمتوسط والحدي

L	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
TP	0	10	30	60	80	95	108	112	112	108	100
AP	0	10	15	20	20	19	18	16	14	12	10
MP	-	10	20	30	20	15	13	4	0	-4	-8

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

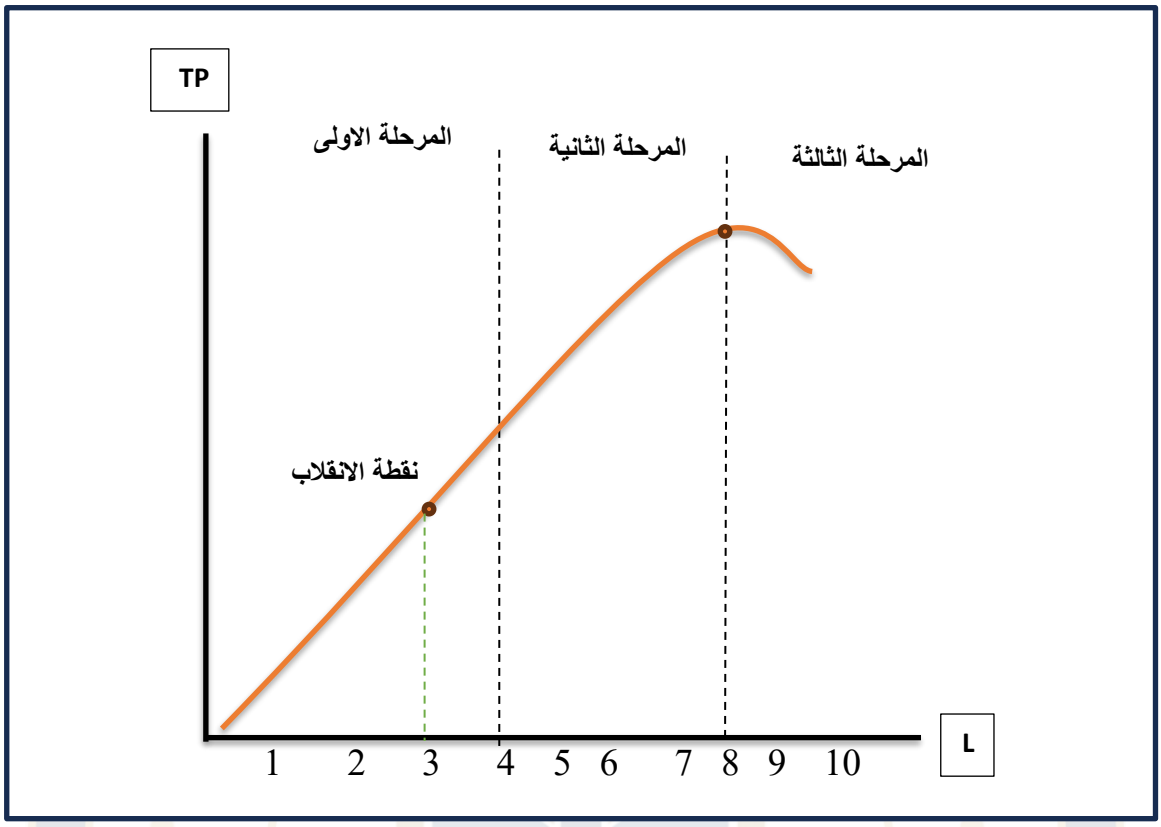

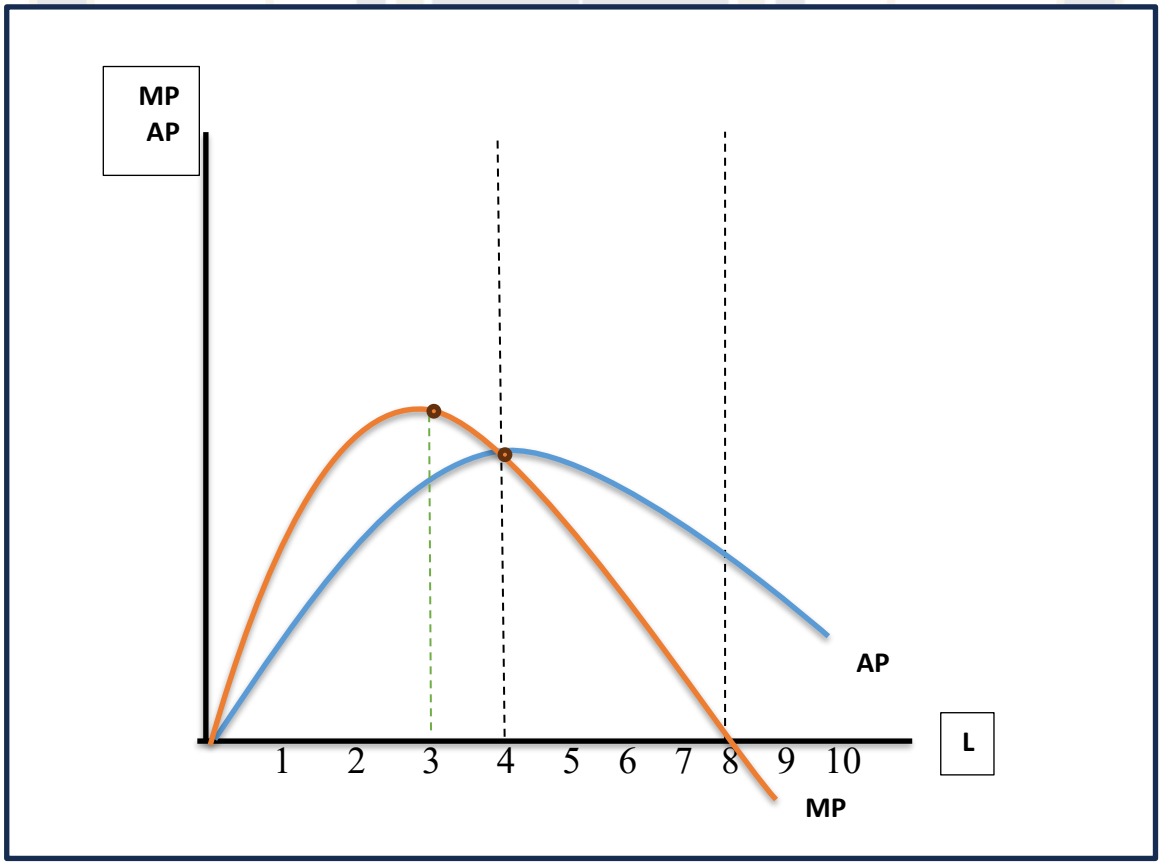

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

من الشكل البياني السابق نلاحظ أن الإنتاج الكلي يمر بمراحل مختلفة، فيزداد هذا الناتج بزيادة متزايدة في المرحلة الأولى، ثم بزيادة متناقصة في المرحلة الثانية إلى أن يصل إلى حده الأقصى، فيبدأ بعدها الناتج الكلي بالتناقص مع كل إضافة في وحدات العنصر الإنتاجي المتغير (العمل) ومن خلال العلاقة بين الناتج الكلي والمستويات المختلفة من عنصر العمل والعلاقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدي من جهة، وبينهما وبين الكميات المستخدمة من عنصر العمل، يمكن تحديد مراحل الإنتاج الثلاثة:

- **المرحلة الأولى**: تبدأ من نقطة الصفر وتنتهي عند النقطة العظمى لمنحنى الناتج المتوسط لعنصر العمل، وهي النقطة التي يقطع فيها منحنى الناتج الحدي منحنى الناتج المتوسط في اعلى قيمة للناتج المتوسط. وخلال هذه المرحلة يكون تزايد الناتج الحدي بدرجة أسرع من تزايد الناتج المتوسط، ومن مصلحة المنتج هنا الاستمرار في زيادة وحدات إضافية من عنصر العمل لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الإيرادات والاسهام في تخفيض التكاليف في الوقت ذاته بسبب تزايد الناتج المتوسط لعنصر العمل، وبالتالي تزايد الأرباح.

- **المرحلة الثانية**: تمتد من النقطة العظمى لمنحنى الناتج المتوسط لعنصر العمل إلى غاية النقطة العظمى لمنحنى الناتج الكلي والتي يكون فيها الناتج الحدي لعنصر العمل مساويا (للصفر). وخلال هذه المرحلة يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص ليصل إلى أقصاه، كما يتناقص كل من الناتج المتوسط والناتج الحدي، إلا أن الناتج الحدي يتناقص بدرجة أسرع من تناقص الناتج المتوسط. وتمثل المرحلة الثانية مرحلة الإنتاج الأمثل لأنه يتحقق خلالها أفضل نسبة مزج بين عنصر الإنتاج المتغير (العمل) وعنصر الإنتاج الثابت (الأرض) للحصول على أعظم ناتج، وعليه فالمنتج يتوقف عن استخدام وحدات إضافية من عنصر العمل عندما يصل الناتج الكلي للقيمة العظمى.

- **المرحلة الثالثة:** تمثل المرحلة التي يكون فيها منحنى الناتج الكلي متناقصا والناتج الحدي لعنصر العمل سالبا. ويعد الاستمرار في إضافة وحدات عنصر العمل خلال هذه المرحلة غير منطقي حيث يمكن للمنتج زيادة الإنتاج والأرباح بخفض استخدام عنصر الإنتاج المتغير (العمل).

س/ وضح العلاقة بين الناتج الكلي والناتج المتوسط والحدي خلال مراحل الانتاج الثلاثة حسب قانون الغلة المتناقصة للإنتاج؟

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب السادس

الكلف والايرادات

ان الفرضية الأساس من نظرية العرض هي عند اتخاذ قرارات الانتاج فإن المشروعات تسعى لتعظيم أرباحها، والربح من الانتاج يتكون من الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات. إن قيمة المخرجات هي **الإيراد** (Revenue) الذي يحصل عليه المشروع من بيع منتجاته بينما قيمة المدخلات هي **تكلفة** (Cost) وهذا يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

الأرباح = الإيرادات – التكاليف

إن المنتج يسعى لأن يكون الفرق بين الايرادات والتكاليف أكبر ما يمكن لذا فإن دراسة سلوك المنتج تتطلب دراسة كل من التكاليف والايرادات.

التكاليـــف

التكلفة هي:(كل ما يتحمله المنتج من أموال لإنتاج الســلع من أجور العمل وأثمان المواد الخام والوقود والنقل والتأمين وفوائد رأس المال وعائد الأرض والضرائب والاندثار والربح العادي للمنظم).

تعرف **التكلفة** من زاوية أخرى بأنها: (ثمن استخدام عناصر الإنتاج على أساس أن ثمن عناصر الانتاج تقيس كلفة الفرصة البديلة لهذه العناصر).

وتعرف **الكلفة** على أنها تكلفة للفرصة البديلة أي التكلفة التي ضحى بها المجتمع او المنتج نتيجة اختياره لإنتاج السلعة (س) بدلا من السلعة (ص).

ويتم التعبير عن التكلفة عادة في صورة نقدية، لأن من الصعوبة جمع التكاليف بشكل عيني لعدم تجانس خدمات عناصر الانتاج المستخدمة.

أنواع التكاليف

يمكن تقسيم التكاليف إلى عدة تقسيمات تبعاً للزاوية التي ينظر منها إلى هذه التكاليف، فعند النظر إلى التكاليف من الناحية المحاسبية أو من ناحية الدفع المقابل للحصول على خدمات عوامل الانتاج فإنها تقسم إلى:

التكاليف الظاهرية Explicit Cost: هي الأموال التي يتحملها المنتج مقابل الحصول على خدمات عوامل الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية والتي لا يستطيع الحصول عليها دون دفع مقابل لها. وتشمل أجور العمال واثمان المواد الخام والتكاليف الثابتة وكل ما يترتب عليه (دفع) عند حصول اتفاق بين صاحب المشروع ومالكي خدمات عوامل الانتاج.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

التكاليف الضمنية Implicit Cost: وهي التكاليف التي لا تظهر في شكل مدفوعات ظاهرة ولا تترتب على عقد اتفاق مثل استخدام ما يملكه المنتج من رأس مال أو استخدامه لمجهوده الشخصي في عملية الانتاج.

اما من الناحية الزمنية فتقسم التكاليف الى:

- **التكاليف في الأجل القصير وتقسم في دورها الى:**
  - **التكاليف الثابتة:** وهي تشمل جميع التكاليف التي لا تتغير بتغير كمية الانتاج حيث تبقى ثابتة عند مستوى معين سواء استغلت طاقة المشروع جزئياً أو كلياً أم لم تستغل على الاطلاق والسبب في ثباتها يعود إلى أن الفترة القصيرة لا تسمح للمشروع أن يغير بعض عناصر الانتاج التي يستخدمها لأن تغير هذه العناصر يحتاج لفترة أطول، ومن امثلتها ايجارات المباني المتعاقد عليها والضرائب على العقارات ورواتب الموظفين الدائمين.
  - **التكاليف المتغيرة:** وهي التكاليف التي تتغير مع تغير كمية الانتاج على الرغم من بقاء حجم المشروع ثابتاً والعلاقة طردية بين التكلفة المتغيرة وكمية المنتج من السلعة.
- **التكاليف في الاجل الطويل** وتكون جميع التكاليف متغيرة لان جميع عناصر الإنتاج بالإمكان ان تصبح متغيرة.

كما يمكن النظر الى التكاليف من زاوية أخرى فتقسم الى:

- **التكاليف الكلية:** وهي عبارة عن اجمالي التكاليف التي يتحملها المشروع في سبيل انتاج كمية معينة من السلع والخدمات وتساوي مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة أي:

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

- **متوسط التكاليف ويشمل:**
  - **متوسط التكاليف الكلية: وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية أي:**

$$\text{متوسط التكاليف الكلية} = \frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{الكمية المنتجة}}$$

  - **متوسط التكاليف الثابتة: وهو عبارة نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة أي:**

$$\text{متوسط التكاليف الثابتة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{كمية الانتاج}}$$

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

- **متوسط التكاليف المتغيرة: وهو عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة أي:**

$$\text{متوسط التكاليف المتغيرة} = \frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{كمية الانتاج}}$$

➢ **التكاليف الحدية:** وهي عبارة عن التغيير في التكلفة الكلية نتيجة تغير الإنتاج وحدة واحدة أي:

$$\text{التكاليف الحدية} = \frac{\text{التغيير في التكاليف الكلية}}{\text{التغيير في الكمية المنتجة}}$$

ويمكن الحصول على متوسط التكاليف الكلية من حاصل جمع متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة أي:

متوسط التكاليف الكلية = متوسط التكاليف الثابتة + متوسط التكاليف المتغيرة

اما التكاليف الحدية والتي تمثل التكلفة الإضافية الناجمة عن انتاج وحدة إضافية فيمكن استخراجها من طرح التكاليف الكلية السابقة من التكاليف الكلية اللاحقة أي:

التكلفة الحدية = التكلفة الكلية السابقة – التكلفة الكلية اللاحقة

❖ أهمية التمييز بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة

يواجه المشروع في حالة انخفاض الطلب على منتجاته مشكلة الاستمرار في الانتاج أم عدم الاستمرار فيه، إن اتخاذ القرار بذلك يعتمد على مقدار الإيراد الكلي الذي يحصل عليه المنتج.

- فإذا كان هذا كافياً لتغطية جميع التكاليف المتغيرة وجزءاً من التكاليف الثابتة فإنه يستمر في الانتاج لأن عدم استمرار المنتج في هذه الحالة يترتب عليه تحمله كافة التكاليف الثابتة لذا فإن من مصلحته الاستمرار في الانتاج مادام هذا الاستمرار يجعله قادراً على تغطية جزء من تكاليف المشروع الثابتة.

- أما إذا كان الإيراد الكلي غير كاف لتغطية حتى التكاليف المتغيرة فإن من مصلحة المنتج التوقف عن الانتاج لأن هذا التوقف يترتب عليه تحمل التكاليف الثابتة فقط، وبعكسه سيتحمل التكاليف الثابتة اضافة إلى جزء من التكاليف المتغيرة.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

الأجل الطويل:

هو الفترة الزمنية التي يمكن فيها تغيير حجم الوحدة الانتاجية (المشروع) وتغيير مستوى الانتاج فهي الفترة التي تسمح بتغيير كل من المواد الأولية التي تستخدمها الوحدة الانتاجية وكذلك حجم الموجودات الثابتة بحدود ما تسمح به الامكانيات الفنية وبذا تصبح أغلب عناصر التكاليف متغيرة أي أن هناك قليلاً من التكاليف الثابتة وكثيراً من التكاليف المتغيرة، فخلال الفترة الطويلة يمكن بيع البنايات غير المرغوب فيها أو إعادة تأجيرها، كما أن معدل التأمين يمكن أن تختلف تبعاً لتغير الظروف وإن الهيئات الادارية والتسويقية يمكن أن تزداد أو تنقص لكي تكون أكثر كفاءة وأكثر تناسباً مع الانتاج وحجم المشروع ، وكنتيجة لذلك نجد أن التكاليف الثابتة تختلف اختلافاً كبيراً بينما يكون مقدارها في الأجل القصير ثابتاً ، وبعبارة أخرى يكون المشروع في الأجل الطويل قادراً على تكييف نطاق عملياته لإنتاج أي مقدار مطلوب بأفضل أسلوب ممكن.

اما في الأجل القصير فان تقليل الانتاج يقود إلى رفع متوسط التكاليف لأن التكاليف الثابتة تمثل المقدار الأكبر لكل وحدة منتجة لكن التكاليف الثابتة في الأجل الطويل تنخفض إلى حد ما إذا استمر الانتاج بمستوى منخفض أي أن معدل التكاليف الثابتة سوف ينخفض في الأجل الطويل عند أي مستوى من مستويات النشاط أكثر من انخفاضه في الأجل القصير.

ان تغيير حجم المشروع يؤثر في تكلفة انتاج الوحدة من السلعة وإن حجم المشروع يقاس بطاقته الانتاجية، ويقصد بالطاقة الانتاجية للمشروع، الكمية التي ينتجها المشروع عندما يعمل في أقصى كفاءة انتاجية كما يكون المشروع عند أقصى كفاءة انتاجية عندما ينتج الكمية التي تحقق أدنى كلفة متوسطة (تسمى هذه الكمية معدل الانتاج الأمثل) أي يمكن القول بأن حجم المشروع يقاس بالكمية التي يستطيع انتاجيها عند أدنى نقطة على منحنى الكلفة المتوسطة.

وتستطيع المنشأة زيادة حجمها بإحدى الوسيلتين هما:

- **انشاء وحدة انتاجية جديدة ذات طاقة أكبر**
- **إضافة وحدات إنتاجية إلى الوحدات القائمة فعلاً**

ويتوقف اختيار إحدى الطريقتين على مدى تغير كمية الانتاج استجابة لتغير كمية عناصر الانتاج المستخدمة أي يتوقف على غلة الحجم. فهناك حالة ثبات الغلة بالنسبة للحجم أي أنه إذا تغيرت كمية عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج سلعة ما بنسبة معينة فإن كمية الانتاج تتغير أيضاً بنفس النسبة وفي هذه الحالة تكون الكلفة المتوسطة للأجل الطويل ثابتة بغض النظر من حجم الوحدة الانتاجية.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب السابع

الاسواق

السوق هو عبارة عن المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات او بعبارة أخرى هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات.

وإذا كان السوق في الماضي يرتبط بمكان محدد فانه في الوقت الحاضر وبفضل التطور التقني والتكنلوجي وثورة المعلومات والاتصالات أصبح بالإمكان تبادل السلع والخدمات عن بعد باستخدام الانترنيت، وللسوق وظائف متعددة نوجزها بالآتي:

1- تحديد أسعار وكميات السلع والخدمات.

2- التخصيص الأمثل للموارد وذلك عن طريق انتاج السلع والخدمات بأقل كلفة وأكثر كفاءة.

3- توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية.

4- التقنين أي تقييد الاستهلاك الجاري طبقا للإنتاج الموجود وهذا هو جوهر التسعير.

وتختلف الأسواق بعضها عن البعض الاخر تبعا لاختلاف كل او بعض عناصر السوق وهذه العناصر هي:

1- عدد البائعين او المنتجين للسلعة او الخدمة.

2- عدد المشترين او المستهلكين للسلعة او الخدمة.

3- درجة تجانس السلعة او الخدمة المنتجة.

4- طبيعة السلعة او نوعها.

5- درجة الارتباط بين البائع والمشتري وسهولة الاتصال بينهم.

وفي ضوء الاختلاف في هذه العناصر يمكن تقسيم الأسواق الى:

أولا: سوق المنافسة التامة وفيه لا يستطيع أي مشروع او بائع فردي او مشتري فردي التأثير في أسعار السوق خلال عمليات البيع والشراء ولتحقيق هذه الحالة لا بد من توافر الشروط التالية:

1- تعدد البائعين والمشترين أي وجود عدد كبير منهم بحيث لا يستطيع أي منهم من التأثير على سعر السلعة بشكل منفرد.

2- حرية الدخول الى السوق والخروج منه والمقصود منه عدم وجود أي موانع إدارية او قانونية او اقتصادية تمنع الافراد او المؤسسات من الدخول الى السوق والخروج منه وهذا يعني حرية انتقال عناصر الإنتاج من نشاط الى اخر.

3- توافر المعلومات والبيانات عن أحوال السوق والتي تعني المعرفة التامة بالكميات والاسعار السائدة في السوق والتغيرات التي تحدث فيه وتكون متاحة للجميع.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

4- تجانس السلعة أي ان السلعة التي ينتجها كل منتج تكون متجانسة تماما مع السلعة التي ينتجها بقية المنتجين ولا يوجد أي اختلاف من وجهة نظر المستهلك بينها من حيث الاشباع.

وخلاصة القول فان كل بائع يعرض كمية قليلة من السلعة بحيث لا يستطيع التأثير في السعر كما ان كل مشتري يطلب كمية قليلة من السلعة ولا يستطيع التأثير في السعر وبالتالي فان كل مشروع سيكون مستقلا عن الاخر.

ثانيا: سوق الاحتكار وهو حالة معاكسة تماما لسوق المنافسة التامة فهناك منتج واحد له القدرة في التأثير على سعرها عن طريق تغيير مقدار ما ينتجه منها، واهم ما يميز سوق الاحتكار:

1- وجود منتج واحد او بائع واحد في السوق.

2- عدم توفر بديل تام للسلعة وهذا يساعد المحتكر في السيطرة على سعر السلعة من خلال تغيير حجم الإنتاج.

3- لا توجد حرية في الدخول للسوق او الخروج منه.

4- يمثل المنتج المحتكر المشروع والصناعة في ان واحد.

مصادر الاحتكار

يوجد عدد من الأسباب تجعل الاحتكار ممكنا أهمها:

1- سيطرة المحتكر على الماد الأولية الضرورية لإنتاج السلعة.

2- فرض قيود قانونية على دخول المنافسين للصناعة

3- فرض ضرائب على الاستيرادات يمنع المنتجين الأجانب من منافسة المشاريع المحلية.

4- قد ينتج الاحتكار لأسباب مالية فبعض الصناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع المنتجون الصغار توفيرها مثل صناعة البتروكيمياويات والطائرات لذا يجد المنافسون صعوبة بالغة في دخولها.

5- يمكن ان يكون الاحتكار لأسباب تقنية فبعض الصناعات تحتاج الى تكنلوجيا متقدمة غير متاحة للجميع.

6- تكوين اتحادات تجارية تعمل على اتباع أسلوب البيع بخسارة لكي يتم القضاء على المنافسين الصغار ثم الانفراد بالسوق والتحكم بالأسعار.

ثالثا: سوق المنافسة الاحتكارية وهو حالة وسطية بين سوق المنافسة التامة وسوق الاحتكار التام وأكثرها واقعية، ومن امثلتها السوبرماركت والصيدليات والمطاعم وغيرها ويتميز هذا النوع من الاسواق بالخصائص التالية:

1- وجود عدد من المنتجين اقل مما موجود في سوق المنافسة التامة ولا يشكلون تأثيرا كبيرا على اجمالي الكمية المعروضة من السلعة او الخدمة.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

2- تمايز السلعة أي ان المنتجين لا ينتجون سلعة واحدة متجانسة وانما كل منتج ينتج سلعة بصفات تجعلها مختلفة عن غيرها بحيث لا تعتبر بديلا تاما للأخرى وهذا التمايز يمنحه عنصرا احتكاري نسبيا.

3- كثافة استخدام الدعاية والاعلان في سوق المنافسة الاحتكارية مقارنة بالأسواق الاخرى.

4- حرية الدخول والخروج من الصناعة.

رابعا: سوق احتكار القلة وهذا النوع من الأسواق يقع بين الاحتكار التام والمنافسة الاحتكارية وتشمل بعض السلع والمشاريع مثل أسواق السيارات وشركات النفط والحديد والصلب وغيرها حيث يتركز انتاجها بيد عدد قليل من المشاريع، ويمتاز سوق احتكار القلة بالخصائص التالية:

1- وجود عدد من المنتجين المسيطرين على الصناعة يؤثر نشاط كل منهم على الاخر.

2- تكون السلعة المنتجة في السوق اما متجانسة فتكون هناك منافسة سعرية او غير متجانسة فتكون هناك منافسة غير سعرية.

3- وجود قيود ومعوقات امام المنتجين الجدد الراغبين بدخول الصناعة كبراءات الاختراع او تقنيات الإنتاج والسيطرة او السيطرة على المواد الأولية الضرورية في الإنتاج.

في هذا السوق يوجد نوع من الاتفاق بين المنتجين على السعر او على الكمية المنتجة او اتفاق على اقتسام السوق ويأخذون بنظر الاعتبار ردود أفعال بعضهم البعض حتى لا تكون بينهم حرب أسعار.

SHATT AL-ARAB UNIVERSITY
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب الثامن

الدخل القومي والناتج القومي والانفاق القومي

فرضت طبيعة عالمنا المعاصر استخدام المقاييس والمعايير الكمية في مجالات الحياة كافة ومنها مجال الاقتصاد فقام الاقتصاديون بابتكار ما يسمى بالدخل القومي او الناتج القومي وذلك بهدف معرفة أداء الاقتصاد على المستوى الكلي في فترات مختلفة وتحديد حجم النشاط الاقتصادي الوطني ومدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة عن طريق مقارنة الناتج القومي لعدد من السنوات، كما ان معرفة الدخل القومي او الناتج القومي تعطي مؤشرات قوية حول مدى تشغيل الموارد الاقتصادية وتكشف إمكانية وجود موارد معطلة فهو بمثابة مرآة تعكس الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

وفيما يأتي سوف نحاول عرض المفاهيم الخاصة بالدخل القومي والناتج القومي والانفاق القومي وطرق قياسهم ومكوناتهم مع توضيح بعض العلاقات التي تربط بينهم حيث يمكن النظر للدخل القومي من ثلاثة زوايا وكما يلي:

- ❖ النظر اليه من زاوية دلالته كدخل موزع على عناصر الإنتاج (من جهة التوزيع) فيعرف على انه (مجموع الدخول الموزعة على عناصر الإنتاج الوطنية والمتمثلة بالريع والأجور والفوائد والارباح لقاء مساهمتها في انتاج السلع والخدمات الاقتصادية النهائية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة).

- ❖ كما ينظر للدخل القومي من زاوية الانفاق على انه مجموع ما يتم انفاقه للحصول على السلع والخدمات الاقتصادية النهائية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقسم الانفاق الى أربعة أنواع أساسية:
  - الانفاق الاستهلاكي الخاص(العائلي).
  - الانفاق الاستثماري الخاص (رجال الاعمال).
  - الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.
  - الانفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).

- ❖ في حين يعرف الدخل القومي من زاوية الإنتاج على انه مجموع القيم السوقية لكل من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية التي تم انتاجها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية سواء اكان ذلك في داخل البلد ام في خارجه، ويطلق عليه في هذه الحالة بالناتج القومي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

من تعريف الناتج القومي يمكن ملاحظة ان:

1- الناتج القومي يشمل قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية فقط وتستبعد قيم السلع والخدمات الوسيطة لتفادي مشكلة الازدواج في حسابات الدخل القومي.

2- يتكون الناتج القومي من قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في الفترة الجارية فقط والتي يصددها يجري التقدير.

3- يجري تقييم السلع والخدمات المنتجة باستخدام الأسعار الجارية (أسعار السوق).

التمييز بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الاجمالي

يمكن التمييز بين نوعين من الناتج، الأول يسمى بالناتج القومي الإجمالي والذي يشمل كل ما تم انتاجه باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للموطنين سواء داخل البلد او خارجه والثاني الناتج المحلي الإجمالي ويشمل كل ما تم انتاجه محليا سواء باستخدام خدمات عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين او الأجانب في الداخل ويمكن تلخيص العلاقة بينهم كما يلي:

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي + ما انتجه المواطنين في الخارج – ما انتجه الاجانب في الداخل

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي – ما انتجه المواطنين في الخارج + ما انتجه الأجانب في الداخل

طرق حساب او قياس الدخل القومي

بصورة عامة يمكن القول ان هناك ثلاثة طرائق لحساب الدخل القومي وحسب الزاوية التي ينظر بها للدخل وهي:

أولا: طريقة الناتج ويمكن قياس الدخل القومي وفق هذه الطريقة بأسلوبين:

1- أسلوب الناتج النهائي وذلك باحتساب قيم جميع السلع والخدمات النهائية فقط المنتجة في الاقتصاد خلال سنة دون احتساب المواد الأولية والسلع الوسيطة وعليه فالدخل القومي يساوي:

الدخل القومي = كمية الإنتاج النهائي * سعر الوحدة

2- أسلوب القيمة المضافة من خلال احتساب القيم المضافة المتحققة في كل مرحلة من مراحل انتاج السلعة وفي جميع القطاعات الاقتصادية خلال سنة وعليه فان الدخل القومي يساوي:

الدخل القومي = مجموع القيم المضافة المتحققة في الاقتصاد خلال سنة

والقيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ثانيا: طريقة الدخول الموزعة

بموجب هذه الطريقة يتم قياس الدخل القومي من خلال احتساب دخول او عوائد عناصر الإنتاج (او ما يسمى بتكاليف الإنتاج) مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية.

الدخل القومي = الأجور والرواتب + الريع والايجار + الأرباح الموزعة وغير الموزعة + الفوائد

ولا تحتسب المدفوعات التحويلية كالإعانات والضمان الاجتماعي ورواتب المتقاعدين والهدايا والهبات لإنها دخول غير مساهمة في العملية الإنتاجية.

ثالثا: طريقة الانفاق

وتستند هذه الطريقة في حساب الدخل القومي من خلال حساب مجموع الانفاق على السلع والخدمات ويشمل أربع مكونات أساسية وهي:

- الانفاق الاستهلاكي العائلي ويشمل الانفاق على الخدمات والسلع المعمرة وغير المعمرة.
- الانفاق الاستثماري الخاص (رجال الاعمال) ويتضمن الانفاق الذي يقوم به القطاع الخاص لزيادة الطاقة الإنتاجية للسلع والخدمات المنتجة او انتاج سلع وخدمات جديدة في المستقبل.
- الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي.
- الانفاق الخارجي (الفرق بين الصادرات والاستيرادات).

الانفاق القومي = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الحكومي + الانفاق الاستثماري الخاص + صافي الصادرات

وأخيرا يمكن القول ان المفاهيم الثلاثة الدخل القومي والناتج القومي والانفاق القومي قد تبدو مختلف للوهلة الأولى الا انها صور مختلفة لنفس الشيء، فالناتج القومي ينظر الى مصدر الإنتاج ويركز على قيمة الإنتاج من السلع والخدمات بينما الدخل القومي ينظر الى ناحية استلام الدخل مقابل تقديم خدمات عوامل الإنتاج ويركز على نصيب كل عامل من الدخل اما الانفاق القومي فيهتم بكيفية إنفاق الدخل القومي.

دورة النشاط الاقتصادي

يمكن استخدام ما يسمى بدورة النشاط الاقتصادي لحساب الناتج القومي بطرق مختلفة حيث يمكن تمثيل الفعاليات الاقتصادية المختلفة (الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك) بنموذج مبسط يبين التدفق الدوري للدخل القومي، وللتبسيط نفترض في هذا النموذج وجود قطاعين فقط هما قطاع المستهلكين (العائلي) وهو المالك لعناصر الإنتاج ويقوم بتأجيرها الى القطاع الإنتاجي عن طريق عرضها في سوق الموارد والتي يستخدمها القطاع الإنتاجي بدوره لإنتاج السلع والخدمات المختلفة ويدفع مقابل هذا الاستخدام ما يسمى بعوائد عناصر الإنتاج كما يقوم القطاع الإنتاجي بدوره بتقديم السلع والخدمات المنتجة الى القطاع العائلي في سوق السلع والخدمات مقابل

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ما يدفعه القطاع العائلي لتلك السلع والخدمات الى القطاع الإنتاجي، اذن فهناك دوران او تدفق مستمر بين القطاع العائلي والانتاجي.

ومما سبق يتضح ان دورة النشاط الاقتصادي تتضمن نوعين من التدفق:

1- التدفق العيني (الحقيقي) ويتمثل بحركة عناصر الإنتاج والسلع والخدمات بين القطاعين.

2- التدفق النقدي ويتمثل بحركة عوائد عناصر الإنتاج واثمان السلع والخدمات النهائية.

كما تتضمن الدورة الاقتصادية سوقين:

1- سوق عناصر الإنتاج.

2- سوق السلع والخدمات النهائية.

نموذج التدفق الدائري للإنتاج والدخل

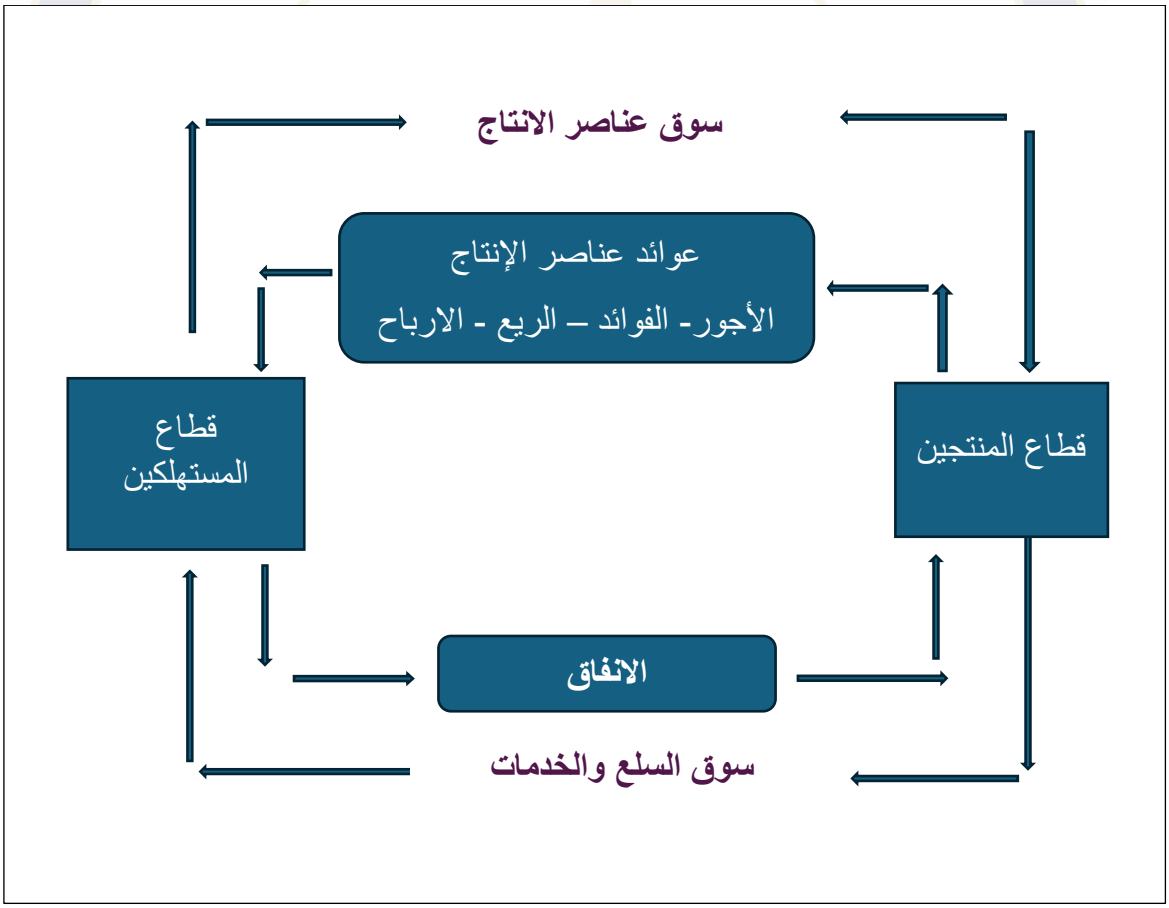

من خلال النموذج اعلاه يمكن ملاحظة ان الناتج القومي يمكن قياسه أولا باعتباره الانفاق الكلي على السلع والخدمات النهائية كما يمكن حسابه بطريقة الدخل والتي يمثلها مجموع عوائد عناصر الإنتاج وكلا الطريقتين تؤدي الى نتيجة واحدة لحساب الناتج القومي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

أهمية دراسة الدخل القومي

1- يعتبر الدخل القومي أحد اهم المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في تتبع تطور النشاط الاقتصادي.

2- تعطي حسابات الدخل القومي صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي للبلد ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج القومي مما يساعد الدولة في بناء النماذج الاقتصادية وصياغة الخطط الاقتصادية ورسم السياسات الاقتصادية.

3- يعد الدخل القومي أحد المؤشرات المهمة في تحديد مستوى معيشة ورفاهية الافراد.

4- يعتبر الدخل القومي أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تساعد في التنبؤ ببعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي.

العوامل المؤثرة في مستوى الناتج القومي

لما كان الناتج القومي عبارة عن تيار متدفق من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة باستخدام عوامل الإنتاج المختلفة والمتاحة للاقتصاد الوطني فان العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الناتج القومي تتمثل بالآتي:

1- كمية عوامل الإنتاج.

2- مستوى كفاءة عوامل الإنتاج: وهي انتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات بأقل التكاليف.

3- طبيعة التناسب بين عوامل الإنتاج: أي استخدام عوامل الإنتاج بنسب متوازنة.

4- مستوى استخدام عوامل الإنتاج: فكلما استخدمت العوامل بشكل أمثل وعدم وجود موارد معطلة كلما زادت قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج.

5- طريقة تخصيص عوامل الإنتاج: ونقصد بها وضع كل عوامل الإنتاج في الموضع الذي يحقق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة.

6- الإطار العام الذي تعمل به عوامل الإنتاج: فمجموعة الظروف التي تعمل بها عوامل الإنتاج تؤثر بطريقة غير مباشرة في الكفاية الإنتاجية لهذه العوامل وهذه الظروف تتمثل بالجوانب الثقافية والسياسية والفنية والإنتاجية والاقتصادية وهي ذات تأثير كبير في تحديد مستوى الناتج القومي.

الدخل القومي النقدي والحقيقي

يشير الدخل القومي النقدي الى مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية ويحتسب بالأسعار الجارية أي لا يأخذ بالاعتبار الارتفاع في الأسعار (التضخم) وبالتالي فهو لا يعطي صورة حقيقية عن النشاط الاقتصادي.

اما الدخل القومي الحقيقي فيقصد به مقدار السلع والخدمات التي يستطيع أصحاب عوامل الإنتاج الحصول عليها بدخولهم النقدية وعلى هذا الأساس فان معيار الرفاهية الاقتصادية والمستوى المعيشي للأفراد يقاس بالدخل الحقيقي وليس بالدخل النقدي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

البطالة والتضخم

أولا: البطالة

ان من اهم وظائف النظام الاقتصادي هو خفض البطالة على مستوى الاقتصاد ككل وإيجاد الاليات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف لما يترتب على البطالة من اثار سلبية على رفاه واستقرار المجتمع.

وبمكن تعريف البطالة على انها الحالة التي يكون فيها الفرد القادر على العمل والباحث عنه والمستعد له، غير قادر على العثور على فرصة عمل مناسبة بأجر سوقي.

شرح التعريف:

- **القادر على العمل :**يستثني الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقات الشديدة.
- **الباحث عن العمل :**يستثني من لا يرغب في العمل (كربات البيوت باختيارهن، أو المتقاعدين).
- **المستعد له :**يعني أنه يقبل بالعمل بالأجر السائد في السوق.

ويمكن تصنيف الأشخاص العاطلين عن العمل الى أربع فئات:

1- الأشخاص العاطلون عن العمل نتيجة فصلهم عن أعمالهم.

2- الأشخاص العاملون ثم غادروا سوق العمل لاي سبب ويرغبون بالعودة للعمل.

3- الأشخاص الذين غادروا سوق العمل باختيارهم.

4- الأشخاص الجدد والراغبين بدخول سوق العمل.

صيغة حساب معدل البطالة:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوى العاملة) × 100%

أنواع البطالة:

1- البطالة الدورية :(Cyclical) النوع الأكثر خطورة. تحدث بسبب تراجع النشاط الاقتصادي (فترة الركود أو الكساد). عندما تنخفض أرباح الشركات، تلجأ إلى تسريح العمال.

2- البطالة الهيكلية :(Structural) تحدث بسبب عدم التطابق بين مهارات العمال واحتياجات سوق العمل. مثال: اختفاء مهنة بسبب التقدم التكنولوجي (كعامل التلغراف) وعدم تأهيل العمال للمهن الجديدة (كمبرمجي تطبيقات).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

3- البطالة الاحتكاكية (Frictional): بطالة مؤقتة وطبيعية تحدث عندما يكون العامل في مرحلة انتقالية بين وظيفة وأخرى، أو عندما يدخل خريجون جدد سوق العمل للبحث عن وظيفة أولى تعتبر صحية للاقتصاد لأنها تعكس حركة وديناميكية السوق.

4- البطالة الموسمية: ولها ارتباط بمواسم معينة كموسم الزراعة مثلا تكثر فرص العمل وتقل البطالة او في موسم السياحة وما يلازمها من أنشطة بيع وشراء وتقديم خدمات فتقل البطالة.

ثانيا: التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر والشامل في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد دولة ما.

شرح التعريف:

- **ارتفاع مستمر :**ليس مجرد ارتفاع مؤقت (مثل ارتفاع أسعار بعض الخضروات بسبب موسمها)، بل هو اتجاه عام للصعود.
- **شامل:** لا يقتصر على عدد قليل من السلع، بل يشمل مجموعة واسعة من السلع والخدمات في السوق (الطعام، الوقود، الإيجار، الخدمات الطبية، إلخ).
- **المستوى العام للأسعار :**يُقاس بمؤشرات مثل **مؤشر أسعار المستهلك (CPI)** الذي يرصد متوسط تكلفة سلة من السلع والخدمات المعتادة التي تشتريها الأسرة.

نتيجة هذا الارتفاع :انخفاض في **القوة الشرائية** للعملة، أي أن الوحدة النقدية الواحدة (مثل الدينار) تشتري سلعاً وخدمات أقل عما كانت تشتريه في الماضي.

انواع التضخم (حسب الشدة):

1- التضخم المعتدل (الزاحف) :ارتفاع الأسعار بنسبة 1-3% سنوياً. يعتبر صحياً للاقتصاد لأنه يشجع على الاستثمار والإنفاق بدلاً من ادخار النقود التي تفقد قيمتها.

2- التضخم الجامح (الطائر) :ارتفاع الأسعار بنسبة عالية تصل إلى 10% أو أكثر سنوياً. هنا تبدأ الآثار السلبية بالظهور، ويحاول الأفراد التخلص من النقود سريعاً بشراء أي أصول.

3- التضخم المفرط (فائق التضخم) :ارتفاع هائل وغير مسيطر عليه في الأسعار (قد تصل إلى آلاف أو ملايين في المئة شهرياً). هنا يفقد النقد قيمته تماماً وينهار النظام الاقتصادي (ألمانيا عام 1923، زيمبابوي في 2008).

أسباب التضخم:

1- تضخم الطلب" :(Demand-Pull Inflation) كثير طلب على قلة عرض". يحدث عندما يزيد الطلب الكلي في الاقتصاد عن القدرة الإنتاجية (العرض الكلي). أي أن هناك "كثير من النقود تطارد قليلاً من السلع"

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

2- تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation): يحدث بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (مثل ارتفاع أسعار المواد الخام، أو الأجور، أو أسعار الطاقة) مما يدفع المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم للحفاظ على هوامش الربح.

3- التضخم النقدي :عندما تطبع البنوك المركزية نقوداً بشكل مفرط دون أن يدعم ذلك نمواً في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود في الاقتصاد مقابل نفس كمية السلع فترتفع الأسعار.

4- التضخم المستورد: وسببه ارتفاع سعر السلعة في بلد ينتقل الى البلد الاخر عن طريق الصادرات وحجم التضخم المستورد يتوقف على كمية الواردات ومدى ثبات أسعار الصرف وعوامل أخرى.

قياس مستوى التضخم

هناك عدة طرق لقياس التضخم وأكثر الطرق شيوعا وانتشارا وابسطها استخداما هو ما يعرف بمعدل التضخم من خلال قياس التغييرات في أسعار مجموعة من السلع او ما يسمى بسلة السلع لفترتين مختلفتين باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{س}_2 - \text{س}_1}{\text{س}_1} \times 100\%$$

س_1= المستوى العام للأسعار في السنة السابقة (الأساس)

س_2= المستوى العام للأسعار في السنة اللاحقة (الحالية)

العلاقة بين التضخم والبطالة: منحنى فيليبس(Phillips Curve)

هنا نصل إلى قلب الإشكالية في السياسات الاقتصادية

الفرضية الأصلية (على المدى القصير) هناك **مفاضلة (Trade-off)** بين التضخم والبطالة. بمعنى:

- لخفض البطالة، قد تضطر الحكومة أو البنك المركزي إلى **تحفيز الاقتصاد** (بخفض الفائدة أو زيادة الإنفاق)، مما يزيد الطلب، فتزيد الشركات من إنتاجها وتوظيف عمال جدد (انخفاض البطالة)، ولكن هذا يؤدي إلى **ارتفاع في التضخم**.
- لخفض التضخم، قد يلجأ البنك المركزي إلى **تبريد الاقتصاد** (برفع الفائدة أو خفض الإنفاق)، مما يقلل الطلب ويخفض التضخم، ولكن هذا قد يؤدي إلى **تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة**.

لاحقاً، أدرك الاقتصاديون (مثل ميلتون فريدمان) أن هذه المفاضلة **مؤقت** .ففي المدى الطويل، يتكيف الأفراد مع التضخم المتوقع، ويعود معدل البطالة إلى ما يسمى **"معدل البطالة الطبيعي "**(وهو مجموع البطالة الاحتكاكية والهيكلية).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب التاسع

النقود والبنوك

النقود كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة لم تظهر للوجود فجأة بل قد جاءت كضرورة فرضتها طبيعة الظروف وكنتيجة للتطور في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات.

لقد كان النشاط الاقتصادي في البداية وفي المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي وكانت المنتجات تتجه مباشرة لتحقيق الاشباع الشخصي ويمكن لنا ان نطلق على هذا النوع من الاقتصاد بالاقتصاد الانعزالي.

مع تطور المجتمع وتطور العمل وادواته ومعرفة الانسان للزراعة وتربية الماشية والصيد فزادت الإنتاجية وتحقق فائض في الإنتاج عن حاجات الاستهلاك الضروري فنشا نظام للمبادلة حيث يتم مبادلة الفائض من انتاج البعض مع الفائض من انتاج الاخرين فظهر ما يسمى باقتصاد المبادلة والتي يعيشها العالم الان بصورة او بأخرى.

وكانت اول صور هذه المبادلة التي عرفها العالم هي المقايضة والتي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات بعضها بالبعض الاخر دون استخدام النقود كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة ، وقد استمر نظام المقايضة لفترة طويلة ولكن وكنتيجة لزيادة الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل وتعدد حاجات الافراد مع تعدد السلع فان هذا النظام بدا يعاني من كثير من المشاكل والصعاب وبات عاجزا عن متابعة التطور واصبح عقبة في سبيل انتشار التبادل فكان لابد من ايجاد وسيلة تكون اكثر فعالية من المقايضة وهكذا تطورت فكرة ابتكار النقود التي نعرفها في الوقت الحاضر.

مفهوم النقود

تلعب النقود دورا هاما في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع فدخول الافراد ومدخراتهم وكذلك ايرادات المشروعات وانفاقها الاستثماري وايرادات الحكومة ونفقاتها كلها تتخذ شكل النقود لذا من الضروري ان نتعرف على معنى النقود ووظائفها، وهناك عدد من التعريفات للنقود غالبا ما تعتمد على ما تؤديه النقود من وظائف وليست تعريفات وصفية ومنها:

(النقود هي كل شيء يكون مقبولا قبولا عاما كوسيط لتبادل ومقياس للقيمة) او (النقود أي شيء يؤدي وظيفة وسيط للتبادل).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

خصائص النقود

ان الشيء الذي يقع عليه الاختيار كنقود واستخدامه كوسيط في المبادلة ينبغي ان تتوفر فيه مجموعة من الخصائص او الشروط وهي كالاتي:

1- التمتع بالقبول العام: - ســـواء كان هذا القبول مبنيا على الاختيار نتيجة لثقة الأفراد في قيمة الوحدة النقدية أو كان إجباريا يفرضه القانون.

2- أن تكون النقود قابلة للديمومة نســـبيا: - أي أنها لا تتعرض للتلف نتيجة لعملية التبادل أو بمرور الزمن عليها وقد كان هذا العامل هو السبب في التخلي عن بعض أنواع السلع كنقود.

3- أن تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها: -لأن عدم ثبات قيمة النقود يؤدي إلى فقدان الثقة بها كوحدة لاحتساب القيم أو كمخزون للقيم أو كأداة للمدفوعات الآجل (الديون).

4- أن تكون نادرة نسبيا: - وهذا يفسر الاستقرار على اختيار المعادن النفيسة (الذهب والفضة) لكونها نادرة نسبيا في الطبيعة

5- أن تتمتع بالســيولة الكاملة: - أي يمكن للفرد التصــرف فيها في أي وقت يشــاء في عملية شــراء الســلع والخدمات أو لتسوية الخدمات الأخرى دون أن يتحمل أية تكاليف أو خسارة. وباختصار فإننا نعني بالسيولة هي قدرة الوحدة النقدية على التحول إلى السلع والخدمات في أي وقت ودون أن تتحمل أي تكاليف أو خسائر.

6- أن تكون وحدتها متماثلة تماما: - بحيث لا تسمح للمتعاملين أن يقيموا بعض وحدات النقد بقيمة مختلفة عن الوحدات الأخرى وبالتالي ظهور أكثر من سعر للسلعة أو الخدمة الأخرى.

7- أن تكون قابل للقســمة أو التجزئة إلى عدد من الوحدات التي تتناســب مع حاجات المتعاملين: - وقد كان لعدم قابلية بعض أنواع السلع للقسمة (كالأحجار الكريمة) السبب في التخلي عنها والبحث عن أشكال أخرى للنقود.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

وظائف النقود

أولا: الوظائف الاساسية:

1- النقود وسيلة للتبادل:

تعتبر هذه الوظيفة اهم الوظائف وان مدى نجاح النقود بهذه الوظيفة يتطلب أن تكون مقبولة قبولا عاما من جميع المتعاملين بها، أي يجب أن تمثل قوة شرائية عامة تمكن حائزها من الحصول على ما يعادل قيمتها من اي سلعة أو خدمة تعرض للبيع في السوق، ولكي تزداد ثقة الناس في النقود كقوة شرائية عامة يجب أن تكون هذه القوة الشرائية ثابتة أو على الاقل تتقلب بحدود ضيقة.

2- النقود كوحدة للحساب ومقياس للقيمة:

أي انها تستخدم كمقياس عام لقيمة السلع والخدمات وتقدير الثروة فقيمة كل سلعة أو خدمة يمكن معرفتها أو تحديدها بالنسبة للسلع الأخرى عن طريق النقود، ولذلك فان قياس قيمة الأشياء بدلالة النقود بدل ان كان عينيا عند اتباع اسلوب المقايضة جعل عملية تبادل السلع والخدمات في السوق أسهل.

ثانيا: الوظائف الثانوية

1- النقود اداة لخزن القيمة:

ازدادت أهمية هذه الوظيفة بازدياد دخول الأفراد وتوفيرها وبزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالنقود من اجل المضاربة. وان هذه الوظيفة مشتقة من وظيفة النقود الاساسية الأولى كوسيلة للتبادل حيث أن الحصول على النقود لا يلزم الشخص بإنفاقها في الوقت الحاضر وانما يمكن انفاقها في فترات لاحقة لمقابلة الاحتياجات المستقبلية والطارئة وهذا يعني في الوقت نفسه انها أداة للادخار حيث أن تأجيل مبادلة النقود بالسلع والخدمات الى وقت لاحق في المستقبل يعني تأدية النقود لوظيفة الادخار.

2- النقود مقياس للدفع الاجل:

هذه الوظيفة تعني أن النقود مثلما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الانية فهي أيضا أداة مناسبة لتسوية المبادلات الآجلة وهي بذلك تسهل عملية الاقتراض، وفي النظم الاقتصادية الحديثة تبرز أهمية هذه الوظيفة حيث التوسع الهائل في عمليات التعاقدات الآجلة على مستوى الأفراد والدولة حيث يستطيع الجميع من تسوية ما بذمتهم من ديون بواسطة النقود وهكذا وجدت أسواق الائتمان والتي هي أحد اهم سمات النشاط الاقتصادي الحديث وبدون النقود لا يمكن تصور وجود ائتمان تجاري في عصرنا الحديث.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

انواع النقود

لقد عرف الانسان منذ بدايته استخدام النقود وحتى وقتنا الحالي انواعا واشكالا عديدة من النقود، ويمكن أيجاز أهم أنواع النقود المختلفة فيما يلي:

- **النقود السلعية:**

لقد استخدم الانسان انواعا شتى من السلع كمقياس للقيمة ووسيطا للتبادل مثل القمح او الاغنام والمواشي او الفراء وغيرها وسادت هذه الطريقة فترة طويلة في مرحلة اقتصاد المقايضة.

- **النقود المعدنية:**

وهي معادن نقدية من البرونز او النحاس استخدمها الانسان للتبادل في اول الامر ثم انتقل الى استخدام الذهب والفضة لما يتمتعان به من قابلية الخزن والتجزئة وعدم تعرضهم الى الصدأ إضافة الى الندرة النسبية قياسا بالمعادن الأخرى.

- **النقود الورقية:**

هي النقود التي نعرفها اليوم ونستعملها والتي تستمد قيمتها وقوتها من القوانين والتشريعات التي تصدر بموجبها وقد شهدت النقود الورقية تطورات سريعة منذ أن عرفت ولحد الان فعند بداية ظهورها كانت تمثل سندا او ايصالا ينوب عن كمية معدنية (ذهب او فضية) ثم تطور الأمر تدريجيا إلى أن أصبحت لا تمثل قيمة معدنية في حد ذاتها أي لا يمكن استبدالها بالذهب أو الفضة وانما تستمد قيمتها وقوتها من التشريعات والقوانين ويعرف النوع الأول بالنقود الورقية النائبة أو الوثيقة ويعرف النوع الثاني وهو السائد في الوقت الحالي بالنقود الورقية الالزامية .

- **النقود المصرفية:**

هي أحدث ما عرف من أنواع النقود وهي النقود التي يتم خلقها وايجادها بواسطة البنوك التجارية بعملية الائتمان والتي تمثل في الصكوك المصرفية (الشيكات). وتجدر الاشارة الى ان هناك بعض المستندات والاوراق المالية التي يمكن ان تحول أو تستبدل بنقود الا أن ذلك قد يتطلب بعض الوقت أو القيام ببعض الاجراءات كبيعها أو خصمها لدى البنوك التجارية وتسمى مثل هذه الأصول المالية شبه النقود نظرا لعدم إمكانية استخدامها بشكل مباشر على انها نقود مماثلة.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

البنوك التجارية والمركزية

يعتمد النشاط الاقتصادي على عدة مرتكزات ولعل الجهاز المصرفي المتمثل بالبنوك سواء كانت مركزية ام تجارية ام متخصصة وغيرها من المؤسسات المالية هي اهم المرتكزات التي تلعب دورا فعالا في التحكم في حجم عرض النقود وتوجيه دفة الاقتصاد، وسوف نتطرق الى اهم وأبرز ما يقوم به الجهاز المصرفي وكما يلي:

أولا: البنوك المركزية

البنوك المركزية هي مؤسسات مصرفية حكومية تتولى سلطة اصدار النقود دون سواها من مؤسسات مصرفية وكذلك الاشراف على النظام المصرفي ورسم السياسة النقدية والائتمانية وتنفيذها بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة وعليه فان هذه البنوك هي بنوك الدولة.

وتتمثل اهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي بآلاتي:

1- اصدار العملة: حيث ينفرد البنك المركزي لاي بلد بإصدار العملة ويخضع في ذلك الى تشريعات وقيود تنظم قدراتها وامكانياته في اصدار العملة والذي يتفق والسياسة العامة للبلد.

2- الرقابة على الائتمان المصرفي: حيث يستخدم من اجل ذلك وسائل المراقبة وتوجيه الائتمان مثل تغيير سعر الخصم (الفائدة) او القيام بعمليات السوق المفتوحة من خلال دخول البنك المركزي الى سوق النقد بائعا او مشتريا للأوراق التجارية او المالية او من خلال تغيير نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم به البوك التجارية او تغيير نسبة السيولة التي تحتفظ بها البنوك التجارية كجزء من ودائعها لدى البك المركزي وكذلك من خلال الرقابة المباشرة على قروض واستثمارات البنوك التجارية.

3- البنك المركزي يعتبر بنك الحكومة: حيث يعمل على الاحتفاظ بحساباتها وينظم مدفوعاتها وإصدار العملة وتوفيرها وتنظيم السلف والقروض القصيرة والطويلة الأمد للحكومة إضافة الى إدارة الاحتياطات النقدية والمالية الحكومية وتنظيم المدفوعات الدولية وإدارة النقد الأجنبي وتقديم المشورة المالية والمصرفية لها.

4- البنك المركزي بنك البنوك: فهو يتعامل فقط مع البنوك الأخرى ومع الدولة نفسها وله السلطة على البنوك الأخرى.

5- ملجا للإقراض: من واجبات البنك المركزي مواجهة الطلبات الشديدة على النقود في أوقات الازمات والطوارئ واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الازمات المالية والنقدية التي يتعرض لها اقتصاد البلد.

6- تنفيذ السياسة النقدية: وهي عبارة عن مجموعة الإجراءات النقدية التي يتخذها البنك المركزي للتحكم بحجم السيولة النقدية او كمية النقد المتداول بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي اذ يقوم البنك المركزي بسياسة نقدية توسعية عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود الاقتصادي بزيادة حجم السيولة لتنشيط الطلب الكلي او بسياسة نقدية انكماشية عندما يعاني الاقتصاد من حالة التضخم.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ثانيا: البنوك التجارية

وهي عبارة عن مؤسسات ائتمانية تقوم بصفة أساسية بقبول وتلقي الودائع تحت الطلب ولأجل قصير وتتعامل في الائتمان قصير الاجل وتكون في شكل شركات مساهمة يمتلك الافراد أسهمها ولها مجلس إدارة وتسعى لتحقيق الربح. وتتمثل اهم وظائفها بالتالي:

1- قبول الودائع.

2- منح القروض.

3- خلق الائتمان من خلال زيادة القروض الممنوحة للعملاء او زيادة الودائع المصرفية سواء الجارية او ثابتة الاجل او الادخارية.

4- خصم الأوراق التجارية حيث تخصم الورقة التجارية من التاجر قبل ميعاد استحقاقها بحيث يحصل على قيمة الورقة ناقصا مقدار الخصم لصالح البنك.

5- الاستثمار في الأوراق المالية.

6- تقوم البنوك التجارية بخدمات بالنيابة عن العملاء او التعامل في البيع والشراء في العملات الأجنبية او تأجير الخزائن والمخازن للعملاء وغيرها من الأمور التي تعزز مكانتها.

ثالثا: البنوك المتخصصة

هناك بنوك متخصصة تمنح القروض لعملائها سواء كانت تلك القروض قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل بهدف تطوير القطاعات التي تختص بها وتستهدفها وفق سياسة البلد التنموية مثل البنوك الزراعية والبنوك الصناعية والبنوك العقارية وغيرها فهي متخصصة في مجال محدد دون بقية المجالات.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب العاشر

التجارة الخارجية

تعريف التجارة الخارجية

هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية بين دولتين أو أكثر. وتشمل:

- الصادرات: بيع السلع والخدمات محلية الإنتاج إلى الأسواق الخارجية.
- الواردات: شراء السلع والخدمات المنتجة في دول أخرى لتلبية حاجة السوق المحلي.

أهمية التجارة الخارجية

1. تعزيز الكفاءة الاقتصادية.
2. تنوع السلع والخدمات.
3. نقل المعرفة والتكنولوجيا.
4. مصدر للعملة الصعبة.
5. خلق فرص العمل.
6. تحفيز المنافسة.

الأسس النظرية للتجارة الخارجية

لماذا تحدث التجارة الخارجية؟

تحدث التجارة الدولية لأن الدول تختلف في:

* الموارد الطبيعية (النفط، المعادن، الأراضي الزراعية).
* رأس المال والتكنولوجيا.
* المهارات البشرية (القوى العاملة).
* التكاليف النسبية لإنتاج السلع.

النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

أولا: نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث)

الفكرة الأساسية: تخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل من غيرها من الدول (أي تستخدم موارد أقل)، وتقوم باستيراد السلع التي تنتجها بتكلفة مطلقة أعلى.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المثال الرقمي:

لنفترض أن هناك دولتين العراق والصين، وسلعتين النفط والأجهزة الإلكترونية وان ساعات العمل المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من كل سلعة هي:

الدولة	انتاج برميل نفط	انتاج الأجهزة الالكترونية
العراق	1 ساعة	4 ساعات
الصين	3 ساعات	1 ساعة

العراق لديه ميزة مطلقة في إنتاج النفط (1 < 3).

الصين لديها ميزة مطلقة في إنتاج الأجهزة الإلكترونية (1 < 4).

النتيجة: من المنطقي أن يتخصص العراق في انتاج النفط ويصدره إلى الصين، وتتخصص الصين في الأجهزة الإلكترونية وتصدرها إلى العراق والجميع يستفيد.

ثانيا: نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو)

الفكرة الأساسية: حتى إذا كانت دولة ما أكثر كفاءة مطلقة في إنتاج جميع السلع (أي لديها إنتاجية أعلى في كل شيء)، فلا يزال بإمكانها الاستفادة من التجارة فالمهم هو التكلفة النسبية أو التضحية (ما تضطر إلى التخلي عنه في إنتاج سلعة أخرى).

لنفترض هناك دولتين البرتغال وإنجلترا وسلعتين النبيذ والقماش.

الدولة	انتاج وحدة النبيذ	انتاج وحدة القماش
البرتغال	80 ساعة	90 ساعة
إنجلترا	120 ساعة	100 ساعة

❖ البرتغال أكثر كفاءة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين (80 < 120 و90 < 100). فلماذا تتاجر؟

- نحسب التكلفة النسبية (تكلفة الفرصة البديلة)
- في البرتغال لإنتاج وحدة نبيذ (80 ساعة)، عليها التضحية بـ `90/80 = 0.89` وحدة قماش. ولإنتاج وحدة قماش (90 ساعة)، عليها التضحية بـ `80/90 = 1.125` وحدة نبيذ.
- في إنجلترا لإنتاج وحدة نبيذ (120 ساعة)، عليها التضحية بـ `100/120 = 1.2` وحدة قماش. ولإنتاج وحدة قماش (100 ساعة)، عليها التضحية بـ `120/100 = 0.83` وحدة نبيذ.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

اين الميزة النسبية؟

- البرتغال لديها تكلفة نسبية أقل في إنتاج النبيذ (0.89 < 1.2) فهي الأكثر كفاءة نسبياً في النبيذ.
- إنجلترا لديها تكلفة نسبية أقل في إنتاج القماش (0.83 < 1.125) فهي الأقل عدم كفاءة نسبياً في القماش.

النتيجة:

تتخصص البرتغال في النبيذ وتصدره لإنجلترا، وتتخصص إنجلترا في القماش وتصدره للبرتغال. ستجد أن إجمالي الإنتاج العالمي للنبيذ والقماش سيزداد، وستستفيد كلتا الدولتين.

النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

أولا: نظرية هيكشكر - أولين (Heckscher-Ohlin)

الفكرة الأساسية: تملك الدول وفرة في بعض عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأراضي). ستقوم الدولة بتصدير السلع التي تستخدم بكثافة عوامل الإنتاج التي تتمتع بها بوفرة، وتستورد السلع التي تتطلب عوامل إنتاج نادرة لديها.

لنفترض ان أستراليا لديها (وفرة في الأراضي) واليابان (وفرة في رأس المال). والسلعتين هي القمح (إنتاج كثيف الأرض) والسفن (إنتاج كثيف رأس المال).

الدولة	العامل الوفير	السلعة المصدرة	السلعة المستوردة
استراليا	الأراضي	القمح	السفن
اليابان	راس المال	السفن	القمح

نلاحظ من الجدول ان أستراليا لديها أراضي شاسعة ومنطقي أن تنتج القمح بتكلفة أقل وتصدره اما اليابان فلديها تقنية متطورة ورأس مال كبير، فتصنع السفن بتكلفة نسبية أقل وتصدرها. هذا يفسر نمط التجارة بين الدول الغنية بالموارد والدول الصناعية.

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج (ريموند فيرنون)

الفكرة الأساسية: موقع إنتاج السلعة يتغير مع مرور الوقت خلال مراحل دورة حياتها (الطرح، النمو، النضج، الانحدار).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

مثال على ذلك انتاج الهاتف الذكي المتطور

1- مرحلة الطرح: تطوره الولايات المتحدة باعتبارها (سوق غنية ومبتكرة) ولكن بتكلفة عالية، والإنتاج محلي بالكامل ولا يوجد تجارة تذكر.

2- مرحلة النمو: يزداد الطلب فتبدأ الشركة في التصدير للدول الأخرى المتقدمة (أوروبا، اليابان).

3- مرحلة النضج: تصبح التكنولوجيا معيارية ومتاحة حيث تنتقل عمليات التصنيع إلى دول ذات تكلفة عمل أقل مثل الصين او فيتنام لخفض التكاليف، الآن الولايات المتحدة قد تستورد هذا الهاتف من الصين بدلاً من إنتاجه محلياً لان تكاليف انتاجه باتت اقل من الولايات المتحدة البلد الام لصناعة الجهاز نفسه.

4- مرحلة الانحدار: تنتقل التكنولوجيا بالكامل، ويتركز الإنتاج في الدول النامية الأقل تكلفة، وقد تصدر هذه الدول المنتج إلى جميع أنحاء العالم بما فيها الدولة المبتكرة أصلاً.

الخلاصة والتطبيقات

النظرية	الفكرة الرئيسية	البلد الاول والسلعة المنتجة	البلد الثاني والسلعة المنتجة
الميزة المطلقة	التخصص في الافضل فيه بشكل مطلق	العراق ينتج النفط	الصين ينتج أجهزة كهربائية
الميزة النسبية	التخصص في المنتوج ذو التكلفة النسبية الاقل	البرتغال ينتج النبيذ	إنكلترا تنتج القماش
هيكشكر - اولين	وفرة عوامل الإنتاج	استراليا تصدر القمح	اليابان تصدر السفن
دورة حياة المنتج	موقع الإنتاج يتغير مع عمر السلعة	الولايات المتحدة المنتج الاصلي للهواتف الذكية	الصين بلد توطين انتاج الهواتف الذكية

السياسات التجارية

أولا: سياسة التجارة الحرة

- **المبدأ: عدم فرض قيود على تدفق السلع والخدمات.**
- **الأدوات: إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.**
- **الهدف: تحقيق كفاءة السوق العالمية.**

ثانيا: السياسة الحمائية

- **المبدأ: حماية الصناعات المحلية**
- **الأدوات:**

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

- الرسوم الجمركية.
- الحصص الكمية.
- الإعانات.
- الحواجز غير الجمركية.

التحديات المعاصرة

1- الاختلال في الميزان التجاري.

2- الحروب التجارية.

3- حماية الصناعات الناشئة.

4- المعايير البيئية والاجتماعية.

5- الاعتبارات الأمنية القومية.

خلاصة القول:

- التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي.
- تقوم على مبدأ الميزة النسبية.
- تتطلب موازنة بين الانفتاح والحماية.
- تخضع لحوكمة المنظمات الدولية.

أسئلة للنقاش:

1. هل تعتقد أن السياسة الحمائية مفيدة للاقتصاد الوطني على المدى الطويل؟
2. كيف أثرت منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي؟
3. ما هي السلع التي تمتلك دولتك فيها ميزة نسبية؟

سعر الصرف وعلاقته بالتجارة الخارجية

سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة بلد ما مقارنة بعملة بلد آخر. وهو يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، أو العكس.

أمثلة توضيحية

إذا كان سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي هو 1.10، فهذا يعني أن 1 يورو = 1.10 دولار.

إذا كان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري هو30، فهذا يعني أن 1 دولار = 30 جنيهاً مصريا.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

أنظمة تحديد سعر الصرف

النظام	الوصف	المميزات	العيوب
سعر صرف ثابت	تتدخل البنوك المركزية للحفاظ على سعر صرف ثابت مقابل سلة من العملات او عملة رئيسية	يقلل عدم اليقين في المعاملات الدولية	1- يتطلب احتياطيات نقدية اجنبية ضخمة 2- عرضة لهجمات مضاربة أحيانا
سعر الصرف الحر او المعوم	يتحدد بقوى العرض والطلب في سوق العملات	يتكيف تلقائيا مع اختلال ميزان المدفوعات	قد يعاني من تقلبات حادة تضر التجارة الخارجية والاستثمار
سعر الصرف النطاقي او المدار	يتحدد فيه السعر بالسوق مع تدخل البنك (نظام هجين)	يوفر مرونة مع إمكانية تهدئة التقلبات الضارة	عدم وضوح الرؤية بالنسبة للمشاركين في السوق

العلاقة النظرية بين سعر الصرف والتجارة الخارجية

العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية هي علاقة تبادلية (ثنائية الاتجاه)

الاتجاه الأول: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية

1- في حالة انخفاض سعر الصرف فان الصادرات تصبح أرخص للمشترين الأجانب، مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها وزيادة حجمها.

اما الواردات فتصبح أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وانخفاض حجمها وفي هذه الحالة نتوقع التحسن في الميزان التجاري.

2- اما في حالة ارتفاع سعر الصرف فان الصادرات تصبح أغلي بالنسبة للمشترين الأجانب مما يؤدي الى انخفاض الطلب عليها اما الواردات فتصبح أرخص للمستهلك المحلي مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها وفي هذه الحالة نتوقع تدهور في الميزان التجاري.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

الاتجاه الثاني: تأثير التجارة الخارجية على سعر الصرف

في حالة العجزفي الميزان التجاري (الواردات > الصادرات) يزداد الطلب على العملة الأجنبية لدفع ثمن الواردات ويزداد المعروض من العملة المحلية في السوق والنتيجة يحصل انخفاض في قيمة العملة المحلية.

اما في حالة الفائض في الميزان التجاري (الصادرات > الواردات) فان الطلب على العملة المحلية لدفع ثمن الصادرات مما يشكل ضغطا على العملة المحلية باتجاه ارتفاع قيمتها.

هل يؤدي انخفاض قيمة العملة دائماً إلى تحسين الميزان التجاري؟

ليس بالضرورة حدوث ذلك حيث تعتمد على شروط مارشال - ليرنر والتي تنص على ان تخفيض قيمة العملة سيحسن الميزان التجاري فقط في حالة مرونتي الطلب السعري على الصادرات والواردات (بقيمة مطلقة) أكبر من الواحد، حيث ان:

مرونة الطلب على الصادرات: مدى استجابة العالم لانخفاض أسعار صادرات الدولة.

مرونة الطلب على الواردات: مدى استجابة المستهلك المحلي لارتفاع أسعار الواردات.

وفي الأجل القصير، غالباً ما تكون المرونات منخفضة (بسبب ان اغلب عقود البيع والشراء ثابتة وكذلك بطء استجابة المستهلكين) مما قد يتسبب في تدهور مؤقت في الميزان التجاري مباشرة بعد التخفيض قبل أن يبدأ في التحسن في الأجل المتوسط والطويل.

سياسة إفقار الجار

هي احدى السياسات التجارية التي تلجأ فيها دولة ما إلى تخفيض قيمة عملتها عمداً بهدف زيادة صادراتها وخفض واردتها، بهدف تحفيز الطلب المحلي وخلق فرص عمل.

ما هي الآثار الدولية المترتبة على هذه السياسة؟

تؤدي هذه السياسة إلى تصدير البطالة والمشاكل الاقتصادية إلى الدول التجارية الشريك مما يثير نزاعات تجارية ويمكن أن تدفع إلى "حروب عملات" تنال من الاستقرار الاقتصادي العالمي وتعتبر ممارسة غير تعاونية في السياسة الاقتصادية الدولية.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

في الخاتمة يمكن القول ان:

1- سعر الصرف جسر يربط الاقتصادات المحلية بالعالمية وهو مؤشر حيوي على الأداء الاقتصادي.

2- العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية علاقة تفاعلية ذات اتجاهين.

3- يحدد سعر الصرف الميزة النسبية والقدرة التنافسية للسلع في الأسواق العالمية.

4- فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة مرهونة بتحقيق **شروط مارشال- ليرنر**.

5- يجب أن توضع سياسات سعر الصرف في إطار تعاوني دولي لتجنب الآثار السلبية لسياسات "إفقار الجار".

سؤال

- عرف كلاً من: سعر الصرف والميزان التجاري.
- ما الفرق بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر او العائم؟
- اذكر نتيجتين محتملتين لتخفيض قيمة العملة المحلية على قطاع التصدير.

أسئلة تحليلية (للمناقشة)

1- قد يكون تخفيض قيمة العملة علاجاً أسوأ من الداء". ناقش هذه العبارة في ضوء مفهوم سياسة إفقار الجار.

2- بماذا تفسر أن بعض الدول التي تخفض قيمة عملتها لا تشهد تحسناً فورياً في ميزانها التجاري؟

3- ناقش مع زملائك الوضع الحالي لسعر صرف العملة في العراق، وما هو نظام الصرف المتبع؟ وما هي آثاره المتوقعة على قطاع التصدير والاستيراد؟

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

المطلب الحادي عشر

النمو والتنمية الاقتصادية

كثيرا ما يتم استخدام مصطلح النمو الاقتصادي ومصطلح التنمية الاقتصادية في علم الاقتصاد بشكل مترادف، ولكن في الحقيقة، هناك فروق جوهرية بينهما. فهم هذه الفروق ومحركات كل منهما هو أساس تحليل مسار أي دولة من الدول وسناتي على بيان كل منهما بشكل مبسط.

أولا: النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة الكمية في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة (عادةً سنة واحدة) وهو ظاهرة كمية بحتة، ويقاس النمو الاقتصادي عادة بمعدل التغيير السنوي في اجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة (الناتج المحلي الإجمالي) او اجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة بواسطة عوامل الإنتاج التي يملكها مواطنو الدولة سواء داخل الدولة اوخارجها (الناتج القومي الإجمالي).

محركات النمو الاقتصادي (محددات العرض الكلي)

1- **راس المال:** التراكم في الآلات، والمعدات، والبنى التحتية.

2- **العمل (راس المال البشري):** زيادة حجم القوى العاملة من خلال "النمو السكاني والهجرة" او تحسين مهاراتها.

3- **الموارد الطبيعية:** الأرض، الطبيعة، الطاقة.

4- **التكنلوجيا:** وهو العامل الأكثر تأثيرا على المدى الطويل ويتضمن الابتكار والتقدم التقني الذي يزيد من كفاءة استخدام عناصر الإنتاج (العمل وراس المال).

النماذج النظرية للنمو

نظريات النمو الاقتصادي والتي تشكل العمود الفقري لفهم كيف تنمو الاقتصاديات على المدى الطويل حيث تهدف الى تفسير الآليات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل في الاقتصاد على المدى الطويل وقد تطورت هذه النظريات عبر الزمن لتعكس التعقيدات المتزايدة للاقتصاديات الحديثة والإجابة على الأسئلة الأساسية وهي لماذا بعض الدول أغنى من غيرها؟ وما هو مصدر النمو المستدام؟

يمكننا تقسيم تطور هذه النظريات إلى مراحل رئيسية وكما يأتي:

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

أولا: النظريات الكلاسيكية (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر)

1- آدم سميث (نظرية القيمة المطلقة)

الفكرة المركزية: يركز سميث على تقسيم العمل وتراكم رأس المال كمحركين رئيسيين للنمو.

أ- **تقسيم العمل:** يؤدي التخصص في المهام إلى زيادة هائلة في الإنتاجية (مثال مشهور: مصنع الدبابيس).

ب- تراكم رأس المال: يحتاج تقسيم العمل إلى أسواق أوسع وآلات أكثر مما يتطلب ادخارا واستثمارا والادخار هو الذي يمول الاستثمار في رأس المال المنتج.

2- دافيد ريكاردو (نظرية الميزة النسبية)

الفكرة المركزية: قدم مفهوم **الميزة النسبية** في التجارة الدولية، موضحاً كيف أن التخصص والتجارة يمكن أن يزيدا من إجمالي الإنتاج والنمو للدول جميعها، حيث يرى ريكاردو انه مع نمو السكان يتم استصلاح أراضي اقل خصوبة مما يرفع من تكلفة انتاج الغذاء ويضغط على الأرباح وهذا يؤدي في النهاية الى حالة الاستواء الثابت ويتوقف النمو بسبب انخفاض حوافز الاستثمار.

3- كارل ماركس

الفكرة المركزية: يركز على تراكم رأس المال في إطار الصراع الطبقي بين الرأسماليين (أصحاب رأس المال) والبروليتاريا (العمال).

ويرى ماركس أن التنافس بين الرأسماليين سيدفعهم لاستبدال العمال بالآلات (لخفض التكاليف)، مما يؤدي الى انخفاض معدل الربح على المدى الطويل وخلق أزمات دورية في النظام الرأسمالي وتنتهي بانهياره.

ثانيا: نموذج هارود – دومار

ظهر هذا النموذج في اربعينات القرن العشرين في فترة ما بعد الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية حث كان التركيز على تحقيق الاستقرار والنمو، ويركز النموذج على دور الاستثمار بمفهومه المزدوج فالاستثمار يخلق الطلب من جهة فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي كما ان الاستثمار يؤدي الى زيادة العرض من جهة أخرى فهو يضيف الى المخزون من راس المال مما يزيد من الإنتاجية.

ولتحقيق نمو اعلى يجب على الدولة ان تزيد من معدل ادخارها وبالتالي استثمارها او ان تعمل على تحسين كفاءة استخدام راس المال.

النقد الموجه لهذا النموذج كونه نموذج مبسط للغاية ويتجاهل دور التقدم التقني والعمل كما انه يفترض ثبات نسبتي الادخار وراس المال الى الناتج وهو افتراض غير واقعي.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

ثالثا: نموذج سولو – سوان (النموذج النيو كلاسيكي)

ظهر هذا النموذج في خمسينات القرن العشرين ويعتبر النموذج الأكثر تأثيراً، ويفصل بين تأثير تراكم رأس المال (الاستثمار) والتقدم التقني حيث يؤكد النموذج على ان الاقتصاد سيتجه في المدى الطويل نحو حالة النمو الثابت اما النمو المستدام فعلى المدى الطويل لا يتحقق الا من خلال التقدم التكنلوجي وليس راس المال.

ويعد سولو الحائز على جائزة نوبل الاب المؤسس لنظرية النمو الحديثة، والفكرة المركزية في النموذج هو انه يفصل بين تأثير تراكم راس المال والتقدم التقني ففي المدى الطويل، سيميل الاقتصاد إلى حالة مستقرة حيث ينمو الناتج والعمالة ورأس المال بنفس المعدل وفي هذه الحالة يكون النمو في ناتج الفرد مساوياً للصفر ما لم يكن هناك تقدم تقني، فالتقدم التقني هو المحرك الوحيد لنمو دخل الفرد على المدى الطويل اما تراكم رأس المال وحده فانه يؤدي إلى نمو في مستوى الدخل لكن ليس الى نمو مستمر في معدل الدخل (بسبب تناقص العوائد لرأس المال).

والنقد الموجه للنموذج، يعامل التقدم التقني كعامل خارجي ولكنه لا يفسر كيف يحدث او ما الذي يحدد معدله مما يجعل النموذج وصفيا أكثر منه تفسيريا.

رابعا: نظريات النمو الداخلي – (Endogenous Growth Theories)

ظهرت هذه النظريات في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم وكانت محاولة لتأسيس أو إدخال مصادر النمو داخل النموذج نفسه رداً على قصور (نموذج سولو) وروادها بول رومر وروبرت لوكاس، والفكرة الأساسية ان استثمارات معينة لا تخضع لتناقص العوائد، وبالتالي يمكن أن تدفع النمو على المدى الطويل دون الحاجة إلى عامل خارجي.

المحركات الداخلية للنمو

1- رأس المال البشري (لوكاس): المعرفة والمهارات التي يكتسبها الأفراد من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب يخلق إيجابية (منافع للجميع) ويساهم في نمو مستمر.

2- الابتكار والبحث والتطوير (رومر): المعرفة التقنية هي سلعة غير شخصية فاستخدامها من قبل شخص لا يمنع الآخرين من استخدامها كما ان استثمار القطاع الخاص في البحث والتطوير (R&D) يخلق ابتكارات وبراءات اختراع مما يخلق نمواً مستمراً.

3- البنية التحتية العامة: الاستثمار الحكومي في الطرق، المطارات، والاتصالات يزيد من إنتاجية القطاع الخاص ككل.

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

أهمية النمو الاقتصادي

1- رفع مستوى الدخل الفردي.

2- تمويل الخدمات العامة (التعليم، الصحة... الخ).

3- خلق فرص عمل جديدة.

4- زيادة الإيرادات الحكومية.

ثانياً: التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية أوسع وأشمل من النمو فهي عملية نوعية تشمل تحولاً هيكلياً في الاقتصاد والمجتمع ولا تقتصر على زيادة الدخل فحسب بل تشمل تحسين جودة الحياة بمفهومها الشامل.

أبعاد التنمية الاقتصادية

1- البعد الاقتصادي: تنويع الهيكل الإنتاجي، تخفيض معدلات الفقر، خفض معدلات البطالة، تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

2- البعد الاجتماعي: تحسين مستويات الصحة والتعليم، خفض معدلات الأمية، تمكين المرأة، تحقيق العدالة الاجتماعية.

3- البعد المؤسسي والسياسي: سيادة القانون، مكافحة الفساد، الشفافية، المشاركة السياسية، وجود حوكمة رشيدة.

مقاييس التنمية الاقتصادية

1- مؤشر التنمية البشرية يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويجمع بين ثلاث:

أ- دخل الفرد (مستوى المعيشة).

ب- متوسط العمر المتوقع (الصحة).

ج- متوسط سنوات التعليم (المعرفة).

2- مؤشر الفقر متعدد الابعاد

يقيس مستوى الفقر ليس من حيث الدخل وحسب ولكن من حيث الحرمان في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

3- مؤشر جيني

يقيس درجة عدم المساواة في توزيع الدخل.

ملاحظة:

من الممكن ان يحدث نمو بدون تنمية فمثلا دولة تعتمد على النفط وتحقق دخلاً مرتفعاً (نمو)، ولكن هذا الدخل يتركز في يد فئة قليلة بينما تعاني الأغلبية من سوء الخدمات الصحية والتعليمية وانتشار الفساد (غياب التنمية).

جامعة شط العرب - كلية الإدارة والاقتصاد

معوقات النمو والتنمية في الدول النامية

1- معوقات اقتصادية: نقص رأس المال، البطالة، التضخم، المديونية الخارجية، الاعتماد على سلعة أولية واحدة.

2- معوقات اجتماعية: ارتفاع معدلات النمو السكاني، سوء توزيع الدخل، الفقر، انخفاض مستوى الصحة والتعليم.

3- معوقات سياسية ومؤسسية: عدم الاستقرار السياسي، انتشار الفساد، ضعف سيادة القانون، غياب الحوكمة.

استراتيجيات تحقيق التنمية

1- الاستثمار في رأس المال البشري: التعليم والتدريب والصحة هي أساس أي تنمية حقيقية

2- تنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على قطاع واحد.

3- تشجيع الابتكار والتقدم التكنولوجي.

4- تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5- بناء مؤسسات قوية وفعالة وشاملة.

6- الانفتاح على الاقتصاد العالمي مع إدارة المخاطر.

أسئلة

1- هل يمكن لدولة أن تحقق تنمية اقتصادية حقيقية بدون نمو اقتصادي؟ ولماذا؟

2- في رأيك، ما هو أكبر تحدي تواجهه الدول العربية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؟

3-كيف يمكن قياس تأثير التقدم التكنولوجي (مثل الذكاء الاصطناعي) على النمو والتنمية في المستقبل؟

تطبيق على السياسات الاقتصادية

- بناءً على سولو: تركز السياسات على تشجيع الادخار والاستثمار (لرفع مستوى الدخل) ودعم البحث العلمي والتطوير (لتحقيق نمو مستمر).
- بناءً على النمو الداخلي: تركز السياسات بشكل مكثف على جودة التعليم، تمويل البحوث، حماية حقوق الملكية الفكرية، وخلق بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال.
- هذا التوسع يوضح كيف أن فهمنا للنمو الاقتصادي تطور من مفاهيم بسيطة حول رأس المال والعمل الى نماذج معقدة تضع المعرفة والإبداع البشري في صلب عملية النمو المستدام.